من الانفال الى الاستقلال

شعب يصنع التاريخ

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر – حي خانزاد – اربيل– كُردستان العراق

من الانفال الى الاستقلال

شعب يصنع التاريخ

الدكتور منذر الفضل

اسم الكتاب: من الانفال الى الاستقلال – شعب يصنع التاريخ
تأليف: الدكتور منذر الفضل
من منشورات ئاراس رقم: ٣٥٤
الإخراج الفني والغلاف: آراس أكرم
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن الحاج محمود
الطبعة الأولى – ٢٠٠٥
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل: ٢٠٠٥/٩٤

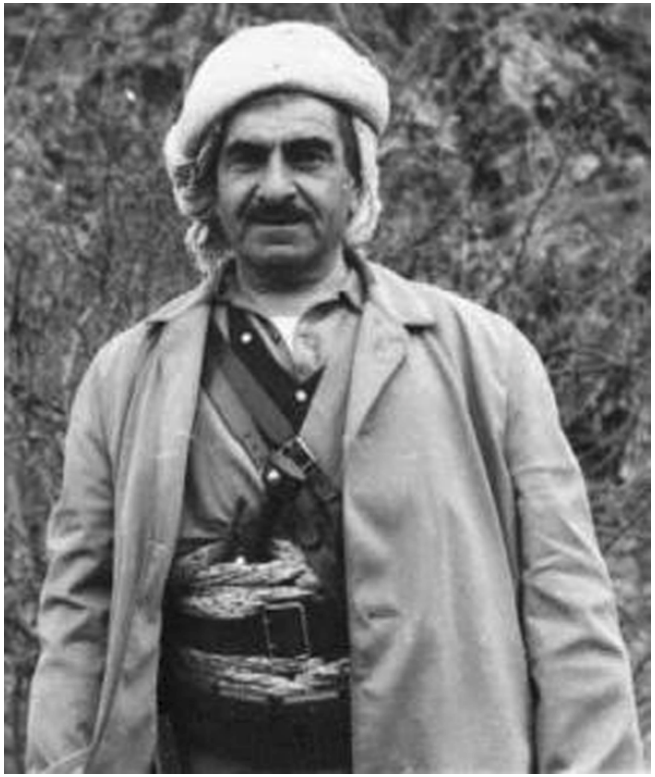

مصطفى البارزاني زعيم شعب وقائيد امة

الزعيمان أدريس البارزاني ومسعود البارزاني – كوردستان

اهداء

هذا هو الكتاب الثاني عن القضية الكوردية والمستقبل السياسي لكوردستان والعراق بعد تحريره من حكم استبدادي قام على فكر شوفيني هو فكر حزب البعث لا يقل خطورة عن النازية والجرائم البشعة التي ارتكبت تحت رايتها . ومن الصعب على اي انسان يؤمن بالسلام والحب والتسامح وقيم الانسانية الفاضلة ان ينسى او يتناسى الجرائم التي تعرض لها العراقيون جميعا وبخاصة الشعب الكوردي عبر سنوات الثورة الكوردية ولاسيما خلال حقبة حكم صدام الدموي الذي فاق التصور في بشاعته من عمليات الابادة ضد شعب عريق له تاريخه الطويل وتضحياته الكبيرة في حركته التحررية بقيادة رموز كوردية قادت وتقود الكورد نحو الحرية والامن والاستقرار والسلم .

ولقد عشت مع الكورد طوال عمري محبا لهم ،عاشقا لكوردستان ، أبحر في طيبتهم واتمتع بجمال طبيعتهم ودبكاتهم الحلوة التي تنشر الفرح والتحدي ، اسجد لقبور شهداؤهم ولامهات البشمركة الابطال ، أقبل عيون اطفالهم الذين تتوشم صدورهم بعلم كوردستان وافرح لاناشيدهم واغنياتهم الجميلة التي تفوح من كلماتها معاني الحب والسلام وحب وطن الكورد و التي تؤكد حيوية هذا الشعب العظيم وقدرته على التحدي ضد اقوى الجلادين على الارض .

شعب كوردستان الذي لم يهزم امام أشرس قوة غاشمه استعملت جرائم الابادة بكل صنوفها وضربت القرى والبيوت الامنه بالسلام الكيماوي وهدمت مئات الالاف من البيوت وطمرت مياه العيون وخربت اشجار التين والزيتون وزرعت ملايين الالغام عوضا عن زراعه زهور الحب والنرجس التي تفوح برائحة الحياة...رغم كل ذلك ورغم القبور الجماعية والدماء التي سالت على ارض كوردستان الحبيبة ، لم يهزم الكورد...

رغم جرائم الانفال سيئة الصيت قاد الكورد ثورتهم بعزيمة الثوار وبسالة البشمركة الابطال نحو شمس الحرية التي لا تغيب عن أرض الكورد ، ثورة دخلت التاريخ من اوسع الابواب بكل احترام و لم تتلوث سمعتها باي عمل ارهابي لان قادتها كانوا يؤمنون بان للحرب قانون وللسلام قانون وبأن القتال يكون بين قوى الباطل وقوة الحق التي لابد ان تنتصر ، بين فكر شوفيني وأخر يريد الحياة الحرة الكريمة...

قتال الكورد لامكان للغدر فيه...يمنحمون العفو لمن يطلبه...أو حين المقدرة . .

يؤمنون بالوفاء واحترام الصديق ويكرمون الضيوف كجزء من قيمهم النبيلة...

شعب نهض من الانفال الى صنع تاريخ الاستقلال بشجاعة الثوار...

في حياة كل كوردي قصص من التراجيديا وفصل من مأساة و بطولات مهما اختلفت الخنادق والرؤى...

فالشعب الحي يختلف ويتفق وتنشطر قواه ثم تتوحد لتبني دولة الكورد الديمقراطية التي يرفرف على سهولها وجبالها علم كوردستان وحدودها المقابر الجماعية وأثار جرائم نازية البعث الصدامية .

على أصوات نشيد الطفولة..أي رقيب...أي رقيب...أي رقيب...

يبزغ فجر جديد...

فجر الحرية...

فجر كوردستان...

لتنعم أجمل زهور الارض...بقطرات الندى ونشيد العصافير...

انها زهرة النرجس في كوردستان...! تفتحت في نوروز الحب والسلم الابدي...

مقدمة الطبعة الاولى

(من الانفال الى الاستقلال – شعب يصنع التاريخ) هو الطبعة الاولى في كوردستان يتناول احداث وتصورات قبل اسقاط النظام المذكور وخلال فترة العمل بين صفوف المعارضة العراقية الوطنية الباسلة كمواطن عراقي مستقل يؤمن بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحكم القانون في ظل مجتمع مدني ، لا تتدخل الدولة في الدين ولا يتدخل الدين في الدولة لا يكون لرجال الدين دورا سياسيا في الحياة العامة .كتاب يتناول جرائم الابادة التي تعرض لها الكورد والمستقبل السياسي لكوردستان والعراق لبناء دولة مؤسسات دستورية .

وقد شجعني العديد من الاصدقاء ان ادفع الكتاب الى المطبعة بعد ادخال ما استجد من تطورات وتداعيات كبيرة عقب سقوط ابشع نظام دكتاتوري منذ انهيار النازية وبخاصة بعد نجام تجربة الانتخابات في العراق ، هذا فضلا عن شعوري بضرورة وجود كتاب بين ايدي القراء يشكل نموذجا للعقل العربي الذي يجب ان يحترم حقوق الشعوب او القوميات الاخرى وان يعترف بالاخر ويلغي من القاموس السياسي فكرة الغاء الاخر . اذ –مع الاسف – ما تزال هناك عقليات عربية عنصرية تروج للفكر الفاشي وتتنكر لحقوق الشعوب او القوميات التي تعيش في البلاد الناطقة بالعربية او غيرها .

وجدنا ان الايمان بالتسامح والاعتدال والوسطية واحترام الاخر قوميا ودينيا وسياسيا وفكريا هو المفتاح للسلام والديمقراطية وحكم القانون وان ترويج الكراهية والعنف والتعصب وممارسة الارهاب (العنف السياسي) وترسيخ مبدأ الثأر والانتقام انما هو تدمير للمجتمع والدولة وبالتالي فلا أمن ولا أستقرار ولا تنمية بسبب شريعة الغاب حيث يكون قانون القوة هو السائد لا قوة القانون .

وبدون شك ، تبلورت لدينا الكثير من المفاهيم والافكار بعد دخولنا العراق عقب سقوط النظام حيث ان عملية الاقتباس والنقل الحرفي للتجارب والافكار سرعان ما تفشل ، ومن هنا كنا نؤمن بالعلاقة بين الفكر والممارسة ، فقد تمكن النظام السابق من تدمير الانسان ومنظومتة الاخلاقية ومزق الاسرة والمجتمع وفكك الدولة لصالح السلطة الغاشمة وبرزت تيارات سياسية وتبلورت افكار اخرى وتداعيات بسبب احتلال قوات التحالف للبلاد ، ولهذا

لم نغفل ذلك ومنها مثلا موضوع عقوبة الاعدام التي كنا نعارض وجودها في القوانين العراقية وقد تعاملنا مع الموضوع بصورة اخرى واقعية .

فبعد سقوط النظام ، اتيحت لنا الفرص المتعددة للمشاركة في مؤتمرات دولية في العديد من دول العالم اعددنا لها بحوثا او افكارا لكي نلقيها في تلك المؤتمرات ووجدنا ان من المناسب تضمين الكتاب لبعض هذه المشاركات ، و لا ندعي الكمال فيما نقول او نفعل ، الا انه جهد يصب في الرأي والرأي الاخر واحترام حقوق الكورد والقوميات الاخرى بكل شجاعة غير مبالين لمن يسعى للتكفير في زمن التفكير .

منذر الفضل – نوروز ٢٠٠٥

الفصل الاول

حول البرنامج الانتخابي

لقائمة التحالف الكوردستاني

تعتبر الانتخابات الوسيلة الوحيدة لرسم معالم الديمقراطية واختيار ممثلي الشعب ومن ثم اختيار الحكومة والمناصب السيادية ، ولعل هذه هي المرة الاولى في تاريخ الدولة العراقية ان تجري الانتخابات في عموم العراق بصورة ديمقراطية تشترك فيها القوى الاساسية التي قاومت نظام الطاغية بالاضافة الى شخصيات اخرى واحزاب وحركات ظهرت بعد سقوط نظام صدام . ومن بين هذه الاحزاب العراقية العريقة والتي ناضلت بكل قوة ضد نظام الدكتاتور السابق لبناء عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي وبرلماني هي الاحزاب الكوردية مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وغيرها .

ولقد طرحت العديد من الاحزاب والحركات والشخصيات السياسية برامجها الانتخابية للمشاركة في هذه الانتخابات بهدف انتخاب ٢٧٥ عضوا للجمعية الوطنية العراقية التي ستختص في كتابة الدستور الدائم وانتخاب الحكومة وشخصيات للمناصب السيادية في الدولة العراقية .

ضمت قائمة التحالف الكوردستاني الاطراف السياسية التالية :

الاتحاد الوطني الكوردستاني ، الحزب الديمقراطي الكوردستاني ،الاتحاد الاسلامي الكوردستاني ،الحزب الشيوعي الكوردستاني ، الاحزاب والقوى السياسية الكلدانية (الاشورية السريانية) والاحزاب والشخصيات السياسية التركمانية والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني وحزب كادحي كوردستان والاتحاد القومي الديمقراطي الكوردستاني وحركة فلاحي ومضطهدي كوردستان وكذلك شخصيات عربية .

ولعل اول ملاحظة على قائمة التحالف هي اشتراك جميع الاطياف القومية من كورد وعرب وتركمان وكلدان واشوريين وكذلك اشتراك كل المذاهب الفكرية السياسية من اسلاميين وعلمانيين ليبراليين وشيوعيين وغيرهم ومختلف اتباع الديانات من مسلمين (سنه وشيعة) ومسيحيين وايزيديين مما جعل من هذه القائمة اقوى القوائم قاطبة قياسا الى بقية القوائم المطروحة لاسيما اذا علمنا ان من بين قائمة التحالف احزاب عريقة ولها تاريخ نضالي طويل في مقارعة الدكتاتورية فضلا عن ان هذه التشكيلة تحمل سر قوتها وصدقية برنامجها الانتخابي بوضوم وواقعية .

وبقدر تعلق الامر بي شخصيا فاني من المناصرين لاهداف هذه القائمة حيث ورد اسمي في قائمة

التحالف الكوردستاني ضمن نطاق الشخصيات العربية المستقلة لعدة اسباب ، لعل في مقدمتها هو اهتمامي وتركيزي على مبدأ المواطنة لا على الجانب الطائفي او المذهبي او السياسي ، ونظرا لان قواعد و اهداف القائمة الكوردستانية اتفق تماما معها واسعى بكل جد وصدق لتنفيذها لبناء العراق الذي نحلم به والذي يجب ان تحترم فيه حقوق الانسان وحقوق الشعوب ومنها حق الشعب الكوردي في تقرير مصيره وتنشر فيه قيم المحبة والتسامح والوقوف بحزم ضد الكراهية والارهاب حيث اجد – كعربي من جنوب العراق – انها من اقرب القوائم الى نفسي والى القيم التي أومن بها لبناء المستقبل المنشود القائم على السلام واحترام القانون .

فالبرنامج الانتخابي لهذه القائمة يقوم على اسس جوهرية للتداول السلمي للسلطة وانشاء حكم دولة القانون وفقا للمؤسسات الدستورية وعلى اسس المبدأ التوافقي واشتراك جميع العراقيين في العملية السياسية وهي مرحلة جديدة اساسية من تاريخ الدولة العراقية اذ ورد في قائمة التحالف السعي لتنفيذ الاهداف الجوهرية التالية وهي :

١- اقرار دستور دائم للبلاد وفقا لمبدأ التوافق يضمن اقامة نظام فيدرالي تعددي ديمقراطي على اساس الاتحاد الاختياري بين جميع مكونات الشعب العراقي ويقوم على اساس مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتفيذية والقضائية) ووفقا لقاعدة التداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرة مباشرة وهذا يعني ان المناصب السيادية (منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الوزراء) يمكن ان تكون من اية قومية كانت من مكونات الشعب العراقي بينما كانت هذه المناصب محتكرة على العرب السنة ، وفي فترات محددة كانت رئاسة الوزراء للعرب الشيعة ، والحال ان للكورد كل الحق في اشغال احد هذه المناصب لا سيما وان الشعب الكوردي هو ثاني اكبر مكونة في العراق بعد الشعب العربي وان قواعد العمل الديمقراطي توجب ذلك ايضا .

٢- اقرار الحقوق المشروعة للشعب الكوردي التي ناضل من اجلها عشرات السنين وقدم من اجلها تضحيات بليغة لنيل حريته والدفاع عن نفسه ضد الهجمات العدوانية الشرسة عبر مختلف الفترات الزمنية لانظمة الحكم التي تعاقبت في بغداد وكذلك الانطلاق من مبادىء واسس قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية التي تشكل قاعدة للانطلاق نحو بناء الديمقراطية وبناء مؤسسات دستورية يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون باعتباره هو الفيصل في اي نزاع .اذ رغم الملاحظات الواردة على قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الا انه وضع خارطة الطريق لبناء دولة مركبة ديمقراطية تقوم على الشراكة العادلة بين العرب والكورد واحترام حقوق القوميات الاخرى والتأخي والعيش المشترك واحقاق الحقوق والتركيز على المواطنه .

٣- اقرار الحقوق القومية والسياسية والثقافية والدينية للتركمان والشعب الاشوري الكلداني السرياني والارمن والأيزيديين والشبك والكاكائيين والصابئة وكافة مكونات الشعب العراقي . .ولعل اهم خطوة في تنفيذ ذلك ان يتضمن الدستور الدائم الجديد هذا الاقرار لكي يسهم الجميع في بناء الوطن الذي

يضم كل هذه المكونات دون تمييز بسبب القومية او الدين او المذهب او المعتقد انسجاما مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان .وفي رأينا ان هذا الاعلان العالمي يجب ان يكون جزأ من الدستور الدائم للبلاد .

٤- ترسيخ ونشر مبدأ وثقافة التسامح الديني والسياسي والتعايش الاخوي بين جميع مكونات واطياف الشعب العراقي واحترام التعددية السياسية والقومية والمذهبية والثقافية لجميع ابناء الشعب . اذ ان ذلك يعني أن لا مكان للكراهية والبغضاء ولا مكان مطلقا للتطرف والتعصب والعنف السياسي وان السبيل الوحيد للحصول على الحقوق هو الحوار السلمي القائم على قبول الاخر والاعتراف به ونشر ثقافة الاختلاف والتعايش الذي بدونه لا يمكن ان نصل الى بناء الديمقراطية وفق اسسها الصحيحة .

٥- الغاء كافة القرارات والقوانين الجائرة للنظام البائد وازالة آثارها ، من التعريب والتهجير والحجز والنفي وغيرها .حيث ان هناك مئات القرارات والتي لها قوة القانون صدرت من مجلس قيادة الثورة تتنافى مع القيم الانسانية وتتعارض مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولا تنسجم وبناء دولة القانون مما يوجب الغائها وتعويض ضحايا النظام احتراما لقواعد العدل (المساواة) والعدالة (الانصاف) .

٦- اقرار الحقوق والتعويضات لجميع الضحايا والمتضررين من حملات الابادة الجماعية وعمليات الانفال السيئة الصيت وضحايا القصف الكيمياوي وعمليات التهجيرالقسري وتدمير المدن والقرى ومناطق الاهوار . حيث يجب الاعتراف بهذه الحقوق قانونا والتعويض عنها سواء في كوردستان أو مايتعلق بتعويض الكورد الفيلية في مناطق العراق المختلفه أو تعويض العرب في الجنوب (العرب الشيعة) الذين تعرضوا الى جرائم تدمير البيئة والاهوار وضحايا القبور الجماعية ، ومن الطبيعي ان المحكمة الجنائية المختصة التي شكلت في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ يمكن ان تقرر العقوبة في حكمها الى جانب الحكم بالتعويض للمتضررين من خزينة الدولة وفقا للقوانين العراقية النافذه .

٧- الاهتمام بعوائل الشهداء والمعوقين وتوفير الرعاية اللازمة لهم .وذلك بتخصيص رواتب تقاعدية ثابته لهم وتوفير كل الرعاية لذوي الحاجات الخاصة من المعوقين سواء بسبب الحروب التي شنها النظام السابق ام بسبب العوق الطبيعي الولادي احتراما للجانب الانساني وبالاستفادة من تجارب الشعوب والدول المختلفة .

٨- مكافحة الارهاب والعنف بجميع اشكاله وأساليبه ، والعمل على اجتثاث جذوره وآثاره داخل المجتمع العراقي . ذلك لان الارهاب هو العنف السياسي الذي يعطل الحياة ويعطل تطور المجتمع المدني من خلال ايجاد فرص العمل ونشر القيم الانسانية بتعزيز ثقافة حقوق الانسان .

٩- العمل من اجل ترسيخ وتنمية قيم المجتمع المدني ، وازالة كل مظاهر التعصب الديني والقومي والطائفي واحترام مبادئ حقوق الانسان وسيادة القانون .

١٠- بناء علاقات وطيدة مع دول الجوار على اساس مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل و المصالح المشتركة ومحاربة الارهاب . اذ بدون هذه العلاقات السلمية لا يمكن بناء جسور الثقه التي هي الاساس للتنمية والاستقرار وترسيخ الامن .

١١- اقرار حرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر واحترام العقائد . نظرا لما لحرية التعبير والتفكير من اهمية كبيرة في نشر الوعي وتنوير المواطنين واشاعة الديمقراطية التي هي اساس للتطور .

١٢- دعم قضايا المرأة ورفع نسبة مشاركتها في جميع مؤسسات الدولة ، والنهوض بها في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، بما يليق بمكانتها في المجتمع العراقي الجديد . وهذا يعني ان مشاركة المرأة واحترام حقوقها هو اعتراف بانها نصف المجتمع لا نصف انسان وان جميع المناصب السيادية وغير السيادية مفتوحة امام المرأة اذ لا يجوز التمييز بين المرأة والرجل على اساس الجنس ومن بين ذلك هو تولي منصب القضاء وعدم قبول اية فتوى تتعارض مع هذه الاسس التي اقرتها قواعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

١٣- ضمان حقوق الطفل في جميع المجالات الصحية والتربوية وتوفير الرعاية اللازمة والحماية الضرورية له بموجب مواثيق الامم المتحدة .

١٤- الاهتمام بالشباب وتوفير الرعاية اللازمة لهم لضمان تقدمهم في المجتمع وتنمية طاقاتهم .

١٥- العمل من اجل تحسين المستوى المعيشي لجميع ابناء الشعب العراقي بشكل يضمن الرفاهية والعيش الكريم .ومن ذلك مثلا توفير الضمان الاجتماعي لكل انسان .

١٦- تقسيم الثروة وفق اسس عادلة بحيث تتناسب مع حجم سكان الاقاليم .

١٧- العمل على اقرار مشروع متكامل لأعادة اعمار العراق ، وخصوصاً المناطق المتضررة جراء الحروب والسياسات التعسفية للنظام السابق . وهذا يعني ان مناطق كوردستان وجنوب العراق هي من اكثر المناطق المتضررة من سياسة النظام السابق مما يوجب اعطائها الاولوية في اعادة الاعمار .

١٨- اقرار مشروع لاعمار المناطق المتضررة جراء الاعمال الارهابية وتعويض المواطنين فيها . واساس ذلك قانونا هو ان الدولة مسؤولة عن الامن وتوفير الاستقرار والطمأنينة للمواطنين ولانه لا يجوز التامين من المسؤولية عن الجريمة العمدية مادام ان العمل الارهابي يشكل عملا اجراميا عمديا مما يوجب تحمل خزينة الدولة نفقات التعويض للمتضررين .

١٩- اقرار خطة شاملة للتنمية تتضمن النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي واتاحة فرص العمل والاستثمار لجميع المواطنين ومكافحة البطالة .

٢٠- اتباع سياسة اقتصادية صائبة على اساس اقتصاد السوق ودعم الاستثمار الوطني وتوفير الضمانات اللازمة للنهوض بالقطاعات الزراعية والصناعية والتجارية .

٢١- مكافحة الفساد الاداري والمالي واتباع الشفافية على كافة الاصعدة .

٢٢- اعداد خطة واقرار ميزانية لمعالجة ازمة السكن في كافة انحاء العراق .

٢٣- توفير الخدمات الاساسية لجميع مواطني العراق ، وخاصة خدمات الماء والكهرباء والوقود ، وتطوير نظام الاتصالات .

٢٤- العمل على اقرار خطة للضمان الاجتماعي تتضمن دعم تكوين الاسرة وتوفيرالرعاية الاجتماعية المناسبة لها .

٢٥- اصلاح النظام التربوي والتعليمي ، ودعم الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز البحوث العلمية في كافة انحاء العراق .

٢٦- النهوض بالقطاع الصحي وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لأبناء الشعب العراقي .

وفي ضوء كل ما تقدم ، انني أمل من جميع الاخوات والاخوة العرب والكورد والمكونات الاخرى للمجتمع العراقي دعم ومساندة برنامج قائمة التحالف الكوردستاني والتصويت لها من أجل دولة المؤسسات الدستورية التي تحترم حقوق البشر بعد سنوات العذاب التي مرت على العراقيين بفعل غياب سلطة القانون ومن اجل بناء المجتمع المدني الذي يكون فيه للمرأة دورها الفاعل الانساني في الحياة ومن أجل احترام حق الشعوب في تقرير المصير وترسيخ مبدأ سيادة القانون .

الفصل الثاني

حول مستقبل كوردستان وبناء مؤسسات الاتحاد الاختياري في العراق الجديد

مع اقتراب موعد الانتخابات التي ستكون في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ وهي بمثابة نقطة تحول كبرى في تاريخ الدولة العراقية والتي صار شكلها من دوله بسيطة مركزه الى دولة مركبة حيث تعتبر الانتخابات من بين اهم الوسائل للتداول السلمي للسلطة التي تحصل لأول مرة في تاريخ العراق ، ومن خلال استماعنا إلى آراء الدكتور منذر الفضل في أكثر من مناسبة وتناوله الكثير من المشاكل والأمور التي تنتظر الحل العادل لعراق المستقبل ، أرتأينا أن نطرح عليه أكثر التساؤلات أهمية بالنسبة للعراقيين حيث يود ويطمح الجميع الى ان تتكحل العيون بوطن قائم على الاتحاد الاختياري يكون في مصاف الدول المتحضرة تسوده القيم الحضارية ، ولا تمييز بين أبنائه على أساس العرق اوالدين أو المذهب ، بلد يسود فيه حكم القانون ويحترم فيه حق المواطنه الذي يجب ان يسود على الولاء المذهبي او الطائفي او للعشيره ويحترم حقوق الانسان .

ولم تعد الجبال وحدها أصدقاء للكورد ، فهناك العديد من الاصدقاء للشعب الكوردي ممن حمل سلام القلم بشجاعه كاشفا حقوق الكورد ومدافعا عن قضيتهم العادلة بصلابه الرجال البشمركة ، متنقلا بين الدول في مؤتمرات دولية متعددة طارحا بصدق الجرائم التي تعرض لها الكورد عبر مسيرة نضالهم الطويل وحركتهم التحررية من اجل الحرية واستحق بجدارة لقب سفير القضية الكوردية ونال لقب ابو الفضل ووصفه الكثيرون ب حبيب الشعب الكوردي ، انه الدكتور منذر الفضل الشخصية العربية المعروفه من مدينة النجف الاشرف ، فوالده من عشيره ربيعه العربية المعروفة الممتده في جنوب العراق وغرب كوردستان ووالدته ترجع بنسبها الى الامام الحسين بن علي ، انه من مدينة الجواهري وبحر العلوم والسيد محسن الحكيم الذين وقفوا مع الكورد فالسيد الحكيم مثلا رفض اعطاء فتوى الى حكومة عبد السلام عارف في مقاتله الكورد وحرم قتال الشعب الكوردي في فتواه المشهوره عام ١٩٦٣ حين قال (كيف نقاتل الكورد وهم اخوتنا في الدين والوطن ؟) . ومدينة النجف انطلقت منها ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠ وبالتعاون والتنسيق مع العشائر الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد .

أثناء زيارة الدكتور الفضل الى كوردستان واقامته بين الشعب الذي احبه في عاصمة الاقليم هولير اجرينا معه هذه المقابلة التي تتعلق بمستقبل كوردستان وبناء العراق التعددي الفيدرالي البرلماني .

السؤال الاول : حينما يرد اسمكم يتذكر الكورد شخصية كبيرة في تركيا وناضلت من اجل حقوق الامه الكوردية وهي شخصية اسماعيل بيشقجي منذ متى تهتمون بقضية الشعب الكوردي ؟

الجواب :

تحديدا منذ عام ١٩٦٨ ، عرفت هموم الكورد وعشقت الشعب الكوردي ابان دخولي في كلية الحقوق بجامعة بغداد حيث التقيت مع اول مجموعه من الاصدقاء من كوردستان واحتفظ بكل ود حتى الان بهذه العلاقه الحميمة ، رغم ان علاقاتنا الاسرية والتجارية والاجتماعية مع الاكراد في كردستان والنجف الاشرف تمتد الى ما قبل ولادتي حيث كنت اسمع منذ الطفولة ان الانسان الكوردي يتميز بالصدق والامانة و بوفاء العهود فاذا وعد أوفى واذا أتمن صدق واذا قال فعل ، وصار اقتران صفة الوفاء بالكورد مضربا للمثل بين العرب في الفرات الاوسط وجنوب العراق فضلا عن مميزات الشجاعة في القتال والصلابة في المواقف لما لطبيعة كردستان وتقاليد وعادات الكورد المتوارثة جيلا بعد جيل من تأثيرات على شخصية الانسان الكوردي .وكان اجدادي ووالدي يستعينون بالكورد لمسك حساباتهم التجارية في تجارتهم في الحبوب والتمور انطلاقا من هذه الامانه والاخلاص في العمل والصدق في التعامل .

السؤال الثاني : تقوم قوى الارهاب بدور تدميري للبنى التحتية وتريد عرقله المسيرة الديمقراطية وحاولت هذه القوى تصدير اعمالها في كوردستان ماهي في رأيكم اسباب ذلك وكيف يمكن حل هذه المشكلة ؟

الجواب :

لعل اول سبب لوجود قوى الظلام والارهاب وقيامها في ارتكاب هذه الجرائم العمدية الدولية هو وجود نسبة عاليه من البطالة ووجود المتضررين من بقايا النظام السابق وان هناك قوى اقليمية تريد تصفية حساباتها على الارض العراقية وعلى اراضي كوردستان ولابد من ضبط الحدود اولا بصورة فاعلة لمنع الغرباء الداخلين من دول الجوار وان تقوم الحكومة بعمل برنامج توعية وتثقيف وخلق مئات الالاف من فرص العمل من اجل ايجاد وسائل العيش الكريم للعاطلين عن العمل الذي يكون اكثرهم عرضة للابتزاز والاستغلال وان تفعل عملية مكافحة الفساد المالي والاداري وضرورة اجتثاث البعث من الدولة والمجتمع وهناك وسائل اخرى كثيرة لمكافحة الارهاب وحل الاشكاليات التي خلفها النظام السابق .

السؤال الثالث : باعتباركم خبيرا قانونيا ما هو الموقف من التنوع القومي والتعدد الاثني الذي يتميز به العراق ؟ أو بعبارة أخرى . ما هي الصيغة المثلى للتعايش السلمي في عراق المستقبل بعيداً عن الحروب والتمييز القومي وتصنيف العراقيين إلى درجات ؟ وهذا السؤال يجرنا بدوره أيضاً إلى موقفكم من أتباع الديانات والمذاهب الأخرى ، وكيفية معالجة التجاوزات التي حصلت على مدى العقود الماضية وخاصة ما لحق بشيعة العراق من ظلم وحيف ؟

الجواب :

إن نظام صدام ارتكب أبشع الجرائم الدولية ضد الكورد والقوميات الأخرى فضلا عن سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة العرب والكورد والتركمان بفعل غياب الدستور والقانون وانعدام الفصل بين السلطات وسيادة حكم عبادة الشخصية .ولعل أفضل طريقة لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين القوميات في العراق هو تطبيق الفيدرالية وتفعيل دور القانون واحترام حقوق الإنسان وأتباع سياسة الحوار والتسامح بين أتباع الديانات والاعتراف بالآخر وتفعيل دور المرأة في الحياة بما يتناسب وقيمتها الانسانية .

السؤال الرابع : ما هو رأيك بدور المرأة في عراق المستقبل ؟ وهل يحق لها ولاية القضاء والولاية السياسية ؟ وهل يتناقض ذلك مع الشرع الإسلامي ؟

الجواب :

لا يجوز حجب أي منصب أو وظيفة عن المرأة في العراق الجديد بحجة عدم جواز الولاية القضائية أو عدم صلاحية المرأة للولاية السياسية وهو تحريف للدين الحنيف وهناك مذاهب فقهية في الإسلام تجيز ذلك ونحن من المناصرين لكل رأي يحرر المرأة من العبودية والاستغلال ففي تعطيل دورها تخريب للمجتمع واشغال المناصب المختلفة من المرأة لا يتناقض مطلقا مع الإسلام الذي كرم المرأة وجعل من الجنة تحت أقدامها احتراما وعرفانا لها وبدورها في الحياة ولهذا يجب مقاومة كل تفسير منحرف للإسلام وقيمه العظيمة السمحاء ومقاومة الفكر المتطرف والمتعصب والأعمال الإرهابية . فالظاهرية اجازوا بصورة مطلقة ولاية المرأة للقضاء واجاز الامام ابو حنيفة ذلك عدا حالتي الحدود والقصاص ، وايا كان الامر فانني مؤمن بان اي اهدار لحقوق المرأة هو انتهاك خطير لآدمية الانسان وان مقياس اي تطور في احترام حقوق الانسان يكون من خلال احترام المرأة وحقوقها بصورة متساوية مع الرجل .

السؤال الخامس : هل تعتقدون ان انشاء الدولة الكوردية هي حق للشعب الكوردي وفقا لقواعد الاستفتاء ؟

الجواب :

نعم ، وان حركة الاستفتاء التي تجري على قدم وساق هي تعبير سلمي ومشروع عن حق الكورد في اختيار نمط العلاقة مع المركز وان الكورد هم امه مجزأة ومغبونه تاريخيا اذ لا يعقل ان تشتت الامة الكوردية بين اكثر من خمسه دول دون ان يكون لها دوله مستقله وان ما يقرره البرلمان باعتباره مؤسسة دستورية معترف بها قانونا يجب ان نحترمه ايضا لانه ممثل الشعب دستوريا واذا ما رغب الكورد تاسيس دولتهم الكوردية على اراضيهم التاريخية فاننا سوف نقف بكل قوة مع ما يحقق مصلحة الكورد واعلن انحيازي للحق وهذا الحق يتمثل في تقرير المصير الذي يقرره الشعب الكوردي الذي دفع ثمنا باهضا على مذبح الحرية وقدم مئات الالاف من الشهداء لنيل حريته وحقوقه فكيف لا نقف مع قضية شعب يريد الحرية وتتوفر فيه كل مقومات الدولة المستقله ؟ ؟

وهل يعقل ان تكون بعض الدول العربية بقدر نصف حجم ومساحة محافظة دهوك بينما يحرم الشعب الكوردي من تاسيس دولته التي حصل على وعود في وجودها بمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ولدوافع المصالح الاستعمارية تم التخلي عنها في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وحرم الكورد من التمتع بحقوقهم التاريخية على اراضيهم التي تعود لهم منذ اكثر من ٢٠٠٠ عام .

السؤال السادس : ورد اسمكم كشخصية عربية مستقله ضمن قائمة التحالف الكوردستاني ، لماذا اخترتم ان تكونوا مع هذه القائمة دون غيرها ؟

الجواب :

أولا ، نحن نعتقد ان ولاء المواطنه هو الذي يجب ان يقدم على غيره من الانتماءات سواء اكانت قومية او مذهبية او حزبية او فكرية او عشائرية لبناء وطن ينعم بالحرية واحترام الانسان وحقوقه ويؤمن بثقافة الاختلاف وقبول الاخر و ان اول ملاحظة على قائمة التحالف الكوردستاني هي اشتراك جميع المكونات القومية من كورد وعرب وتركمان وكلدان واشوريين وكذلك اشتراك كل المذاهب الفكرية السياسية من اسلاميين وعلمانيين ليبراليين وشيوعيين وغيرهم ومختلف اتباع الديانات من مسلمين (سنه وشيعة) ومسيحيين وايزيديين وهم جميعا عراقيون يريدون الوطن الامن المستقر القائم على سيادة القانون هذا فضلا عن وجود عدد لابأس به من العنصر النسائي ليكون للمرأة دورها في الحياة مما جعل من هذه القائمة اقوى القوائم قاطبة قياسا الى بقية القوائم المطروحة – مع كل الاحترام لجميع القوائم المنافسة – لاسيما اذا علمنا ان من بين قائمة التحالف احزابا عريقة ولها تاريخ نضالي طويل في مقارعة الدكتاتورية فضلا عن ان هذه التشكيلة تحمل سر قوتها وصدقية برنامجها الانتخابي بوضوح وواقعية .

ولهذا فأني من المناصرين لاهداف هذه القائمة ويشرفني ان يكون اسمي ضمن قائمة التحالف الكوردستاني لعدة اسباب ، لعل في مقدمتها هو اهتمامي وتركيزي على الولاء للوطن وترسيخ حق المواطنه لكي يكون للجميع حقوق وعليهم التزامات متساوية مهما كانت القومية او الدين او الفكر ولا مجال في ان يكون العربي درجة اولى وغيره درجة ثانية اذ ان هذا الامر غير مشروع ولا يجوز ان نسمم بثقافة النمط الواحد التكفيرية كأن يقال عدم جواز ولاية غير المسلم على المسلم ومثل هذه الثقافة مرفوضه ، ونظرا لان قواعد و اهداف القائمة الكوردستانية اتفق تماما معها واسعى بكل جد وصدق لتنفيذها لبناء العراق الذي نحلم به والذي يجب ان تحترم فيه حقوق الانسان وحقوق الشعوب ومنها حق الشعب الكوردي في تقرير مصيره وتنشر فيه قيم المحبة والتسامح والوقوف بحزم ضد الكراهية والارهاب حيث اجد – كعربي من جنوب العراق – انها من اقرب القوائم الى نفسي والى القيم الانسانية التي نؤمن بها .كما تذهب اهداف القائمة الى فصل الدين عن السياسة واحترام استقلال القضاء .

السؤال السابع : سمعنا ان الجهود متواصلة لانشاء معهد للخدمة القضائية في كوردستان فهل لديكم معلومات عن الموضوع ؟

الجواب :

لا أرغب في الحديث عن هذا الموضوع الان حيث افضل العمل بهدوء وبعيدا عن الاضواء غير انني متفائل جدا لمستقبل كوردستان فهناك قيادة حكيمة ذات خبرة وحنكة سياسية وهناك خطوات جادة على طريق وحدة الادارتين وستكون هناك تطورات على صعيد بناء مؤسسات قانونية تشكل احدى المعالم الحضارية والقانونية في كوردستان وهذه المعاهد و المؤسسات في الاقليم ستضاهي المؤسسات الموجودة في العديد من الدول المجاورة بفضل اهتمام حكومة اقليم كوردستان والتسهيلات التي تقدمها في انشاء كل ما يعزز دور القانون وترسيخ ثقافة حقوق الانسان وبناء الديمقراطية وترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات وعدم تسيس القضاء .

شكرا جزيلا لكم ونتمنى لكم التوفيق وطيب الاقامة بين اهلكم الكورد ،

شكرا جزيلا .

أجرى الحوار

هيمن ميراني – كوردستان

١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥

الفصل الثالث

رؤية عربية من حركة الاستفتاء الكوردستانية

نشطت في عموم اوربا والولايات المتحدة وفي العديد من دول العالم ، لجان حركة الاستفتاء الكوردستانية لتقرير مصير الشعب الكوردي ورسم صورة واضحة للعلاقة السياسية والقانونية مع حكومة المركز الفيدرالية في بغداد . ففي نيويورك تمت قبل ايام عملية تسليم اكثر من مليون و ٧٠٠ الف توقيع من الكورد بخصوص اجراء الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة وجرت سلسلة من الاجتماعات بخصوص عملية الاستفتاء في السويد وفي مختلف الدول من المنظمات الكوردستانية الديمقراطية التي لا علاقة لها بالعمل الحزبي او السياسي وليست ممولة من طرف حزبي او حكومة معينة .

ونحن نعتقد ان من حق الشعب الكوردي ان يقرر مصيره بنفسه ووفقا لارادته هو دون غيره لتقرير نمط العيش والعلاقة القانونية مع حكومة المركز الفيدرالية في بغداد بعد سقوط النظام الدكتاتوري لاسيما وان قوات البيشمركة ساهمت بدور فعال في الاطاحة بنظام الطاغية العنصري وهي تساهم الان بدور فاعل ضد الارهاب و لبسط الامن وتامين الاستقرار في العراق المحرر من نظام الحكم الدكتاتوري الصدامي – البعثي المتخلف .

وطبقا لتجارب الشعوب المضطهدة في العالم (تجربة تيمور الشرقية نموذجا) ووفقا لتجربة الشعوب المتحضرة كذلك فان الشعب المعني هو الذي يقرر نمط العلاقة مع الاخر وهو الذي يستفتى عن طبيعة الشكل السياسي والقانوني للعيش مع الاخر ولا يجوز اجباره مطلقا على البقاء وفقا لشكل معين مفروض عليه او ان تتم تجاهل رغباته لان الشراكة تعني قيام التعاقد ولا يمكن قيام اي عقد او شراكة سليمة الا بالتراضي والتراضي وحده وفقا لقواعد القانون الوضعي .

وحينما خرجت – قبل مدة – العديد من المظاهرات من الكورد واصدقائهم ومحبيهم في العديد من دول العالم للمطالبة بحقهم في الاستفتاء في العراق وفي ضرورة احترام رغبة ملايين الكورد بتقرير نمط العلاقة مع المركز في بغداد للبقاء ضمن الدولة العراقية الفيدرالية ام في تاسيس الدولة الكوردية المستقلة على اراضية ، وصف بعض المسؤولين العراقيين هذه الحركة السلمية بانها خيانة...! ولا ادري هل ان من يعبر عن رأيه سلميا يكون خائنا رغم الجرائم البشعة وجرائم الابادة التي تعرض لها هذا الشعب عبر سنوات عجاف . .!

وهنا نود التساؤل بطرقة سلمية (قبل ان يلحق بنا وصف الخيانة . .!) هل هناك أساس قانوني لتكوين

الدولة الكوردية في كوردستان ؟ وهل ان حركة الاستفتاء الشعبي للكورد خيانة للوطن أم هي تعبير سلمي مشروع عن حق الشعب الكوردي في تقريرالمصير وفقا لقواعد القانون الدولي وحسب المواثيق ذات الصلة ؟ و هل يمكن في يوم ما ان يتمكن العقل العربي من احترام ثقافة الاختلاف اذا لم يحترم حقوق الاخر ؟ ولماذا تروج الافكار الاحادية التفكير ذات اللون الواحد دون اي اعتبار لحقوق الاخر حتى وان كان شريكا في وطن وتاريخ ومصير مشترك ؟ هذه الاسئلة تدور في ذهني دائما للوصول الى أفضل صيغة للتعايش بسلام بين القوميات واتباع الديانات بعيدا عن التكفير وسياسة الالغاء والتخوين في ظل عراق جديد فيدرالي تعددي وديمقراطي قائم على اسس الحوار السلمي المتحضر واحترام حقوق الانسان وحكم القانون وترسيخ ثقافة الاختلاف .

وبهذة المناسبة ، أود ان أشير الى ان هذه الاسئلة وغيرها من عدوانية السلوك والممارسات الظالمة من مختلف انظمة الحكم العربية المتعاقبة في العراق وبعض الدول الاخرى وسوء معاملتها بسبب اختلاف القومية وربما المذهب والدين ، تسألت وانا اقف على أرض حلبجة الشهيدة قبل فترة هل حقا انني انتمي للعروبه بعد هذه الادلة على جرائم بطل الامة العربية ؟!

على أرض حلبجة وفي أطلال سجن مديرية الامن العامة سيئة الصيت واقبيتها التي تفوح منها رائحة الجريمة ، تذكرت الجرائم ضد الكورد الفيلية والجرائم ضد ٤٥٠٠ قرية أمنه في كوردستان وزراعة ١٥ مليون لغم في كوردستان وغيرها من الجرائم...هذه كلها عطلت صناعة الكلام عندي عدى عبارة واحدة تمتمت بها بألم :

(ألم يحن الوقت أن اعلن الى اطفال كوردستان برائتي من العروبة ؟ ؟) لماذا هذا الصمت مثل صمت القبور من كل العرب وأنظمتهم ومن المسلمين ودولهم على هذه الجرائم ضد الكورد ؟ لماذا سكتت وسائل الاعلام بكل الوانها عن ذلك بينما نطقت بالحق بعض وسائل الاعلام الاجنبية حتى ان قضية هجرة مليوني كوردي بعد انكسار الانتفاضة الباسلة عام ١٩٩١ لم يكشفها او ينطق بها احد الا مراسل شبكة CNN الذي يعتبره صناع الارهاب من الكافرين . .!

أن حق تقرير المصير للشعوب بوجه عام ينطوي على جانبين هما :

أولا – حق الاتحاد الاختياري الأخوي في كيان واحد ودولة واحدة أي حق العيش المشترك باتفاق رضائي تتحدد الحقوق و الواجبات في الدستور و القانون وهو ما اختاره الشعب الكوردي في كردستان العراق مثلا في قرار المجلس الوطني لكردستان العراق في ٤-١٠-٩٢ حين اختار الفيدرالية نمطا لتنظيم العلاقة بين الكورد والدولة العراقية الفيدرالية وقد تأكد هذه المبدأ في قانون ادارة الدولة للمرجلة الانتقاليةحيث جاء في المادة الرابعة ما يلي :

(نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي (فدرالي) ، ديمقراطي ، تعددّي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية . ويقوم النظام

الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب .) . كما تأكد هذا المبدأ في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ .

ثانيا – الانفصال و تأسيس كيان مستقل أي دولة كوردية مستقلة مثل تيمور الشرقية وحق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة وهذا الكيان المستقل يقرره الشعب المعني بتأسيس الكيان المستقل وفقا للاستفتاء وتحت رقابة واشراف الامم المتحدة كما حصل في مناطق عديدة من العالم كجانب من حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وبالتالي فان ممارسة هذا الحق ليست خيانة وانما ممارسة لحق قانوني ثابت دوليا وانسانيا من الشعوب التي عانت من الظلم والاضطهاد على مر السنين ولاسيما اذا جاء من شعب له حركة تحررية ذات تاريخ طويل أطول من عمر الدولة العراقية ونقصد بذلك الشعب الكوردي وثورته القومية التحررية التي قدم من التضحيات مئات الالاف من الضحايا على طريق الحرية والدفاع عن الحق في الحياة و الوجود .

والسؤال المطروح الان هل من اساس قانوني للكورد في اختيار الحل الثاني وهو تأسيس الدولة الكوردية طبقا لحركة الاستفتاء الكوردستانية اذا استحال العيش المشترك القائم على اساس الاتحاد الاختياري ؟ وهل ان خياره في تكوين دولته المستقلة خيانة وطنية ام ممارسة لحق ؟

للجواب عن ذلك نقول بكل صراحة ووضوح ان اركان أي دولة هي الشعب والاقليم والنظام السياسي او الحكومة الشرعية ، وان لكل شعب حق في تقرير مصيره وفقا لقواعد القانون الدولي واستنادا الى المادة ٧ / ١ من العهد الدولي للحقوق الثقافية والسياسية الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ . ولاشك ان الاساس القانوني لتكوين الدولة الكوردية تتمثل في نقطتين وهما :

اولا– اركان الدولة الكوردية

١– **الشعب** : وجد الشعب الكوردي في وطنه كوردستان منذ الاف السنين وقد جاء اسمه في الوصايا القديمة او العهد القديم (التوراة) تحت تسمية الميديون فالكورد هم الميديون الذين توزعوا بين دول متعددة (تركيا ، العراق ، ايران ، سوريا ، لبنان ، الاردن وغيرها) . والكورد أمه كبيرة مشتته ومجزأة بين هذه الدول وكان سبب التجزأة يعود الى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد ظل مقسما الى الان دون رضاه وخلافا لرغبته ، والشعب الكوردي في العراق ظل (شعب بلا دوله) رغم ان معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ نصت على حق الشعب الكوردي في دولته المستقلة التي عطلتها معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ دون وجه حق و تعرض الكورد الى جرائم دولية خطيرة من انظمة الحكم المختلفة وبخاصة من حكم البعث / صدام بلغت حدا من البشاعة لاتقل عن بشاعة الاساليب التي استعملت من النازية وكان منها ضرب مدينة حلبجة بالسلام الكيماوي ودفن مئات الالاف وهم احياء في قبور جماعية ومنها هدم القرى وزرع ملايين الالغام واعتماد

سياسة التطهير العرقي لغرض ابادة الجنس البشري وهي جريمة دولية عمدية خطيرة تحرمها كل الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي كما جرت اكبر هجرة للشعب الكوردي عام ١٩٩١ خوفا من بطش النظام السابق فاصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٦٨٨ في ابريل ٥ / ١٩٩١ لحماية الكورد واحترام حقوق الانسان .وقد ناضل الشعب الكوردي في العراق نضالا سلميا ثم نضالا مسلحا دفاعا عن حقه في الحياة والوجود وطبقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي اعترفت صراحة بشرعية النضال المسلم للشعوب المستعمرة والاجنبية بقرارها رقم ٢٩٥٥ في ١٢ كانون الاول لعام ١٩٧٢ وفي ١٧ كانون الاول عام ١٩٧٦ .

والشعب الكوردي في كوردستان العراق تتوافر فيه مقومات وعناصر الشعب في سكان كوردستان العراق وهي ضرورية لغرض انطباق مبدأ حق تقرير المصير وهي (اللغة الكوردية والثقافة الكوردية والاحساس بالتاريخ المشترك والهوية المتميزه وارتباطه باقليم محدد المعالم له حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية) وقد تم الحاق هذا الشعب بالدولة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى دون رغبته ومن غير رضاه حيث لم يستفت الشعب الكوردي على هذا الاجراء وكانت عملية دون الرغبه الحقيقة مما يجعل من هذا الاجراء باطل والقاعدة الرومانية تنص ان ما بني على باطل هو باطل فضلا عن عدم ايفاء الحكومات العراقية المتعاقبة بالتزاماتها حيال الشعب الكوردي .

٢– **الاقليم** : للكورد اقليم يسمى كوردستان وهي ارض الاكراد منذ الالاف من السنين رغم التقسيم والتجزأة للامة الكوردية بين دول متعددة طبقا للاتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد استقر الشعب الكوردي على ارضه واقعيا وفعليا دون ان ينال حقوقه القانونية والانسانية المشروعه بما فيها الحق في تقرير المصير الذي تم اقراره صراحة في القانون الدولي وفي العهد الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولهذا الاقليم حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية معروفه وهو ما تاكد ايضا في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق (المادة ٥٣) . وان كركوك جزء من حدود هذا الاقليم .

٣– **النظام السياسي** : للكورد في العراق حكومة شرعية منتخبة (المادة ٥٣) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهذا يعني ان هناك نظاما سياسيا يدير الاقليم وفقا للقانون وفي اقليم كوردستان برلمان منتخب ومؤسسات دستورية ويدير الشعب الكوردي شؤونه باستقلالية منذ عام ١٩٩٢ وحتى الان حيث قرر البرلمان المذكور عام ١٩٩٢ تاسيس هذه المؤسسات واختيار الحل الفيدرالي ضمن اتحادية اختيارية .هذا فضلا عن ان هناك دولا عديدة تتعامل مع حكومة الاقليم وتستقبل الضيوف والقادة السياسيين من العديد من الحكومات بمعزل عن حكومة المركز في بغداد وطبقا للقانون الوطني وقانون ادارة الدوله العراقية المؤقت .

ثانيا – الاساس القانوني المستمد من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

ان هذا المبدأ القانوني يصلح اساسا لوضع الحلول القانونية لمشكلات الشعوب المضطهدة وهذا المبدأ له القوة الملزمة بسبب تحويلة الى قاعدة قانونية دولية ملزمة وهو ما يتضح من الوثائق التالية :

١- ميثاق الامم المتحدة حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ١ منه على ما يلي (انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي قضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها...) .

٢- المادة الاولى/ ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والتي تنص على ان لحميم الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تفرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣- الفقرة الثانية من اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ / د ١٥٥ في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ والتي تنص على ان لجميم الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٤- وتم التاكيد على ذلك في اعلان مبادىء القانون الدولي لعام ١٩٧٠ الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٦٢٥ قي دورتها ٢٥ في تشرين الاول ١٩٧٠ وكذلك المادة ٨ من وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ وكذلك اعلان الجزائر لعام ١٩٧٦ وغيرها .

٥- ولتحقيق ذلك وتاسيس دولة كوردستان الديمقراطية

يمكن ان تقوم الامم المتحدة بالاشراف على الاستفتاء Referendum بين الشعب الكوردي في كوردستان العراق للتعرف على قراره حول تقرير مصيره في البقاء ضمن الاتحادية الاختيارية للدولة العراقية التي تقررت بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ ام في تاسيس كيانه القانوني المستقل بتقرير مصيره في انشاء دولته المستقلة على ارضه وطبقا للاسس القانونية سالفة الذكر وتطبيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ووفقا للسوابق الدولية في هذا الميدان . فالقانون الوطني في العراق والقانون الدولي يسمح للشعب الكوردي في كوردستان العراق بتاسيس الدولة الكوردية وهو اساس قانوني كاف لحق الكورد في دولته على ارضه (والتي نؤيدها بكل صراحة وشجاعة ووضوم) .

ان الشجاعة ليست في ان تستعمل السلاح في مواجهة العدو وصد عدوانه وايقاف ظلمه فقط بل في ان تنطق بالحق دون خوف انحيازا للحقيقه حتى ولو كان النطق بالحق وفقا للقانون يكلف الناطق به الثمن الباهض ولكن أكثرهم للحق كارهون .

الفصل الرابع

هل يبقى العراق موحدا عام ٢٠٠٥؟

مقدمات ونتائج ما قبل اسقاط النظام

عقب العمليات الارهابية التي ضربت عمق الولايات المتحدة الامريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، التي كسرت هيبتها وعنفوانها او جبروتها كقوة عظمى لا تقهر ،ظهرت تداعيات وردود أفعال أنية ومستقبلية من صناع القرار في الادارة الامريكية لمواجهة الخطر الجدي القادم من قوى التطرف السياسي والديني والقومي المقترن بالعنف . وقد كنا نتوقع اجراءات سريعة ومباشرة ضد بؤر طالبان والمناصرين لهم في افغانستان والخلايا الارهابية النائمة في العديد من دول العالم اذ لم يكن هذا التهديد موجها من قوى الارهاب ضد الولايات المتحدة الامريكية فقط وانما كان مهددا للاستقرار العالمي وأمن الانسان على هذه البسيطة امام تنوع وتعدد الاسلحة الفتاكة واسلحة الدمار الشامل التي يمكن ان تستخدمها هذه التنظيمات الاجرامية .

وفي شهر اكتوبر من عام ٢٠٠١ توقعنا في محاضرة ألقيناها في معهد المشاريع الامريكية AEI في واشنطن وفي مناسبات متعددة اخرى في السويد ولندن وهولندا والدنمارك بان الهدف القادم سيكون نظام صدام الذي مارس سلسلة من التجاوزات والجرائم المضرة بمصالح الولايات المتحدة الامريكية وشكل مصدر الخطر على أمن اسرائيل والعالم من خلال تطرفه القومي ونهجه العدواني ضد العراقيين بمختلف قومياتهم واتباع دياناتهم وافكارهم وضد دول الجوار وضد العديد من دول العالم .

وفعلا حصل ما كنا نتوقعه ، فقد شكلت وزارة الخارجية الامريكية مجموعة عمل بناء الديمقراطية في العراق لمرحلة ما بعد نظام صدام عام ٢٠٠٢ وقد اطلق عليها تسمية DWG وقد ضمت هذه المجموعة عددا من الخبراء العراقيين في المنافي وعددهم ٣٢ خبيرا . وقد تم مناقشة كل القضايا الحيوية التي تلي ساعة سقوط نظام صدام واعد تقريرا مفصلا عن كل الاحتمالات والتوصيات المطلوبة لبناء عراق فيدرالي ديمقراطي تعددي موحد وقدمت التوصيات والاقتراحات الى مؤتمر المعارضة العراقية الذي انعقد في لندن في الفترة من ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ كما كانت كل المؤشرات تدلل على سقوط النظام في اواخر شهر شباط من عام ٢٠٠٣ غير ان الاشكاليات التي حصلت بين الادارة الامريكية والجانب التركي الذي كان منقسما داخليا بخصوص استخدام القواعد العسكرية ومنها قاعدة انجرليك في الهجوم على العراق دفع الادارة الامريكية الى تغيير خططها والدخول من الكويت والخليج بدلا من تركيا مما اخر العمليات الهجومية على نظام صدام بعض الاسابيع وبدأت عمليات اطلاق النار يوم ١٧ اذار ٢٠٠٣ وانتهت في ٩ نيسان

٢٠٠٣ وتوقفت حالة الحرب في ١ مايس ٢٠٠٣ بأعلان من الرئيس بوش من على ظهر احدى البارجات العسكرية . وللاسف فان هذه التوصيات من الخبراء العراقيين لم تنفذ كما كان ينبغي ويأمل في ذلك من شارك فيها ، ولو نفذت من ادارة السيد بريمر لما حصل الذي يحصل في البلاد الان من مشكلات خطيرة .

فهل يبقى العراق موحدا ما بعد التحرير وهزيمة الدكتاتورية وفي ظل الفوضى وحالة الاضطراب السياسي ؟

مقدمات ونتائج بعد سقوط النظام

في بغداد وعقب سقوط نظام البعث – صدام مباشرة كانت الفوضى في كل شيء والضبابية في المواقف وتباين القرارات وتعدد مصادرها هي السائدة حيث الخراب والتدمير كان واضحا بسبب حرق وسرقة وتدمير مؤسسات الدولة واغلب البنى التحتية في العديد من مناطق العراق عدا وزراة النفط في بغداد . غير ان هذا لا يشمل منطقة أقليم كوردستان التي تتمتع منذ عام ١٩٩١ بالاستقرار بفعل وجود مؤسسات دستورية ومرجعية حزبية لخصوصية المنطقة الكوردستانية ولان العمليات العسكرية كانت خارج نطاق حدود اقليم كوردستان .

ثم تشكل مجلس الحكم من الاحزاب والشخصيات والحركات السياسية العراقية الفاعلة على الساحة وتلى ذلك تشكيل مجلس الوزراء ومن ثم انتقلت السيادة الى الحكومة العراقية الجديدة وفقا لقرار مجلس الامن الدولي الى جانب صدور قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية يوم ٨ اذار ٢٠٠٤ وصدور ملحق وهو بمثابة خارطة الطريق للعملية السياسية والتداول السلمي للسلطة مع صدور قانون للمحكمة المختصة بمحاكمة رموز النظام السابق الذي صدر يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ وتحدد ايضا يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ يوما وطنيا للانتخابات يشمل كل العراقيين ممن هم في داخل العراق ام خارجه لتاسيس الجمعية الوطنية وانتخاب برلمان كوردستان .

والهدف الاول من انتخاب الجمعية الوطنية هو كتابة الدستور الدائم للبلاد وانتخاب رئيس للدولة ورئيس للوزراء والحكومة العراقية الانتقالية لغاية كانون الاول ٢٠٠٥ حيث ستجري انتخابات جديدة لتاسيس حكم دولة القانون وبناء مؤسسات الدولة الفيدرالية على اساس التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان وبناء مقومات المجتمع المدني . ولكن هل يمكن ان يتطابق حساب الحقل مع حساب البيدر ؟ ؟ أي هل ان كل هذه الخطوات يمكن ان تبقى الدولة العراقية موحده رغم المشكلات الجوهرية التي تنخر بها ؟ وهل تجري الرياح بما تشتهي السفن حتى تصل شاطيء الأمان بسلام ؟ وهل يمكن ان يحصل التوافق بين القوى الاسلامية – السياسية مع القوى العلمانية والتيارات والاراء الاخرى على دستور مقبول من الجميع ؟

تذهب اغلب الطروحات الى الاجابة بنعم أي ، سيكون حساب الحقل مثل حساب البيدر ،وان الدولة العراقية ستبقى موحدة رغم تغير شكلها طبقا لقانون ادارة الدولة وقرار مجلس الامن رقم ١٥٤٦ من

دولة بسيطة الى دولة مركبة فيدرالية ،حيث عارضت جميع الاحزاب والحركات والشخصيات العراقية السياسية فكرة التقسيم للعراق قبل التحرير وما بعده الى وقت قريب اعتمادا على مبدأ الحل الفيدرالي واعتماد الشراكة العادلة في الاتحاد الاختياري وفقا لاسس بناء الديمقراطية وقواعد التداول السلمي للسلطة وعدم احتكار اي طرف سلطة صنع القرار وترسيخ حكم القانون من خلال انشاء مؤسسات دستورية لم تكن موجودة في العراق طوال عقود وبخاصة في عهد البعث- صدام .

الا اننا نعتقد ان الامر مختلف هذه المرة حيث تنخر في الدولة والمجتمع عدد من المشكلات التي تشير الى ان العراق لن يكون موحدا في العام ٢٠٠٥ ونعتقد ان وجود عراق غير موحد ينعم اهله بالامن والاستقرار افضل بكثير من عراق ضعيف وموحد على الورق تضرب بجذوره مشكلات جوهرية في ظل الفوضى وعدم توفر الامن والاستقرار وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفساد المالي والاداري وتزايد الاعمال الارهابية وضعف الدولة ومؤسساتها فضلا عن ان عملية التوافق بين مختلف القوى السياسية العراقية على كتابة دستور دائم للبلاد قضية لن تكون بتلك السهولة بسبب تعدد وتباين وجهات النظر السياسية والفكرية والاهداف والغايات المختلفة ما بين التطرف الديني والمذهبي والقومي والمعتدل والعلماني وغير ذلك ، ولكن ما هي هذه المشكلات التي تعد سببا في تفكيك وحدته ؟ ألا يمكن ايجاد الحلول لها ؟

تتصدر قضية الشعب الكوردي و حق الكورد في تقرير المصير والتعويض عن الاضرار التي لحقت بهم من سياسة النظام السابق في مقدمة الاولويات التي يجب عدم القفز عليها او تجاهلها حيث (يطمح) الشعب الكوردي الى تاسيس دولة مستقلة عاصمتها كركوك الغنية بالثروة النفطية ذات الاغلبية الكوردية . اذ ما يزال الرأي العام الكوردي والقيادة الكوردية غير راضية عما يجري في حكومة المركز في بغداد بفعل وجود العديد من الملفات الساخنه دون حلول رغم موافقة البرلمان الكوردي يوم ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ على العدول عن مقاطعة الانتخابات في كركوك والموافقة على المشاركة لقاء تعهدات خطية من رئيس الدولة المؤقت ورئيس الوزراء للحكومة المؤقته والسفير الامريكي والسفير البريطاني ، اي بوجود الضمانات الداخلية والخارجية بحل عقدة كركوك وتفعيل نص المادة ٥٨ من قانون ادراة الدولة للمرحلة الانتقالية وتطبيع الاوضاع في المدينة المنكوبة بسياسة التعريب والترحيل والمصادرة ومختلف الاعمال العدوانية من النظام السابق .

فالتجاذب مايزال قوميا بالهوية العربية للعراق من منطلق ان العراق بلد عربي وهو محض استفزاز للقوميات الاخرى لان الصحيح هو ان الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية وما تزال النظرة الاستعلائية على القوميات الاخرى موجودة وبقوة في الدولة والمجتمع حيث يرتدي السيد رئيس الجمهورية المؤقت الشيخ غازي الياور الزي العربي ، ونحن لا اعتراض لدينا على ذلك وله منا كل الاحترام والتقدير ولكن نتساءل هل ان العقل العربي في العراق يتحمل ان يرى سياسيا كرديا قديرا يرتدي الشروال ويحتل منصبا سياديا حيويا كمنصب رئيس الدولة او رئيس الوزراء ؟ وهل يقبل العقل العربي والرأي

العام ان تقود العراق سيدة كلدانية بملابسها القومية طبقا لقواعد العملية السياسية السلمية وطبقا للانتخابات الحرة ؟ أم ان الفتاوى سوف تنهال مثل الرمام وبسرعة السهام لتقول ان الولاية لغير المسلم لا تجوز على المسلم ؟ فاي بناء ديمقراطي هذا الذي يقال فيه ان الحكم لمذهب دون اخر وان المناصب السيادية لقومية دون اخرى ؟ ومن الذي يقبل بذلك في وقت ولت فيه علوية العنصر او عقدة الجنس وتفوقه على الاخر .

تشير كل المؤشرات الى ان الانفلات الامني وضعف واختراق في المؤسسات الامنية العراقية ووجود العديد من الارهابين والمتعاونين معهم دون حل ناجم وفعال وقضية شيوع الفساد المالي والاداري وانتشار عصابات الجريمة المنظمة في كل مناحي الحياة يشكل عقبه جوهرية امام تقدم الدولة والمجتمع ويشير الى تعذر تماسكها بل الى احتمالات نشوب الحرب الاهلية وتقسيم العراق ليكون امرا واقعا .ومما يعزز كلامنا هذا ما نقلته وسائل الانباء والصحف من نقل صدام الى قاعدة العديد العسكرية في قطر بحجة حماية صدام من احتمالات نشوب الحرب الاهلية اما حالة مقاطعة العرب السنه وتزايد الاعمال الاجرامية الارهابية وازدياد المخاوف من هذه الحرب الاهلية التي ان اشتعلت سوف تكون الكارثة الكبرى ونكون امام خيار التجزئه لا محال .

فالكل يعرف بوجود احساس قوى من العرب ومن القوميات الاخرى في جنوب العراق بالظلم والاضطهاد واندفاعهم الى تشكيل كيان سياسي مستقل وخاص بهم تحت غطاء الفيدرالية في جنوب العراق وتمت خطوات اخرى من ٥ محافظات في الفرات الاوسط لانشاء كيان او اقليم على غرار اقليم كوردستان لادارة شؤونهم بانفسهم ضمن الفيدرالية ووفقا لقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية فصار هناك حتى الان (اقليم كوردستان ، اقليم الفرات الاوسط واقليم الجنوب وربما يتم انشاء اقليم الغرب من بعض المحافظات الغربية) . كما ان التدخل الاقليمي الكبير من بعض دول الجوار في الشان الداخلي العراقي وصل الى حد تجاوز الخطوط الحمراء حيث ظهرت العديد من التنظيمات والاحزاب والشخصيات ما بعد تغيير النظام مرتبطة مباشرة بهذه الدول وتنفذ سياستها وتابعة لها ماليا وسياسيا وفكريا مما يؤثر بقوة على التجانس السياسي والفكري والجغرافي والديني في ظل دولة موحدة تتصارع فيها الافكار والمصالح .

ومما يعزز قولنا ايضا في اتجاه تقسيم العراق هو وجود الضبابية وعدم الوضوح بل عدم الجدية في تفعيل محاكمة الرئيس السابق صدام حسين واركان نظامه وتطبيق القانون والانتصار لضحايا النظام سواء ممن هم في القبور الجماعية ام ممن هم في منافي الارض ام ممن هم على الارض ينتظرون الانصاف وحكم القانون . ونحن نعتقد بان هناك محاولات للالتفاف على موضوع المحاكمة وتظهر من خلال التحايل على التكييف القانوني لوضع الرئيس السابق من مجرم دولي عادي الى وصف اسير حرب بينما الحرب كانت قد انتهت بقرار الرئيس بوش منذ ١ مايس ٢٠٠٣ في حين تم القاء القبض على صدام يوم ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣ اي بعد ٧ شهور من وقف العمليات العسكرية وفي نقل صدام مؤخرا الى سجن خارج البلاد في احدى القواعد العسكرية .

وهذا الشعور بالخيبة والتأخير في اجراء المحاكمة العادلة يزعزع ثقة المواطن بالعدل والعدالة التي يجب ان تسود ويرسخ مبدأ الثأر والانتقام وقانون القوة بدلا من قوة القانون في وقت تتوفر فيه الحماية لعدد من اركان النظام السابق ومن المتهمين بجرائم دولية في بعض الدول وبحوزتهم ملايين الدولارات التي سرقوها من اموال خزينة الدولة العراقية . والا مالذي يفسر وجود حرية كاملة للعديد من اتباع النظام السابق دون قيود ولا خطوات جدية في المطالبه بهم من خلال الشرطة الدولية وفي اعادة الاموال المسروقه من خزينة الدولة ؟ وهذا الشعور بالحيف يحفز المواطن الى ان يختار العيش تحت مظله العشيرة او حكم خاص ووضع متميز سواء في الجنوب ام الوسط ام في كوردستان .

يضاف الى كل ما تقدم ، ان هناك تجاوزات بليغة ضد حقوق الانسان من قوات التحالف منذ يوم وصولها وحتى الان وارتكاب مخالفات واضحة تتعارض مع اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد القانون الدولي الانساني وبروز رأي عام بين العراقيين وحتى الكورد يحمل الكراهية للقوات الاجنبية التي ارتضت لنفسها وصف الاحتلال دون وصف التحرير طبقا لقرارات مجلس الامن الدولي . وكان من بين العمليات العسكرية الخاطئة ضرب بعض المواقع في مدينة اربيل يوم ٥ كانون الثاني ٢٠٠٥ ومن ثم اعتذار قائد القوات الامريكية للقيادة الكوردية عما حصل من اخطاء فضلا عن تدهور اوضاع حقوق الانسان في مختلف المناطق .

ثم ان التراجع عن عمليات اجتثاث البعث De-Baatification وتطهير الدولة والمجتمع من الفكر النازي العربي ومن البعثيين واعادة المئات منهم الى اعمالهم السابقة في مرافق الدولة المخابراتية والامنية والجيش والدوائر الاخرى هو مؤشر خطير ومصدر خطر كبير لا علاقة له بقضية التسامح والمصالحة الوطنية وسوف يدفع في اتجاه اذكاء روح الانفصال وتاسيس الكيانات المستقلة لاسيما وان كل من العرب الشيعة والكورد ذاقوا مرارة الجرائم الدولية من البعث وقيادته وما تزال اثار هذه الجرائم لم تعالج رغم مرور وقت كاف على سقوط النظام السابق ، فهناك ضحايا النظام من الكورد والعرب الشيعة والذين تعرضوا الى جرائم الابادة وهناك ضحايا القبور الجماعية التي تشكل علامة استفهام كبيرة في دراسة الموقف لكي لا تتكرر المأساة ، وما يزال نصف مليون كوردي مهجر دون ذنب وسلبت منه حقوقه بسبب هويته القومية والمذهبية ومايزال عشرات الالاف من المهجرين والمرحلين دون حل لقضيتهم وهناك مئات الالاف من العوائل التي فقدت معيلها بسبب صدام ونظامه الاجرامي فضلا عن ان هناك اعدادا غير معروفه ربما تتجاوز المليون من المختفين والمفقودين ومنهم ضحايا الانفال والكورد الفيلية والعرب الشيعة وبخاصة ممن ساهم في مقاومة الدكتاتورية اثناء وبعد الانتفاضة عام ١٩٩١ ، وهناك مشكلة كركوك والمناطق الكوردستانية الأخرى التي تعرضت الى عمليات التعريب التي مازالت تنتظر الحل .هذا فضلا عن ظهور مافيات وجماعات الجريمة المنظمة في العراق مؤخرا بصورة ملفته للانتباه وهو ماكده كذلك السيد نائب رئيس الوزراء برهم صالح في مقابلة صحفية اشار فيها الى ان عصابات المافيا تعشش في اجهزة الدولة :

اما الاضطهاد الديني الذي يمارس ببشاعة في العديد من المناطق فقد تجاوز هو الاخر حدود المعقول حيث ان مئات الالاف من الاخوة المسيحيين واتباع الديانات الاخرى هاجرت بفعل الاضطهاد الواقع عليهم و بسبب التهديدات ضد حياتهم وهم لا يشعرون بالامان في الموصل و الوسط والجنوب بسبب بروز ظاهرة التعصب والتطرف الديني وتدخل رجال الدين في السياسة ووجود المليشيات المسلحة المنتشرة لاغلب الحركات والاحزاب السياسية عدا قوات البشمركة الكوردية التي تعد جزءا من الجيش النظامي فضلا عن البطالة المتفشية التي وصلت حدا غير معقول ولا مقبول ، مما جعل الارضية خصبة لقتل روح الانتماء والمواطنه للعراق في ظل اجواء فرض حالة الطوارىء التي اعلنها رئيس الوزراء السيد اياد علاوي في كل انحاد العراق عدا اقليم كوردستان .

ولاشك ان مثل هذه الاوضاع الشاذة تجاه اتباع الديانات الاخرى غير موجودة في كوردستان فالتعايش الديني والمذهبي والقومي موجود دون ايه اشكاليات ، بينما صار الكورد يتعرضون للقتل على الهوية في مناطق الموصل والشرقاط والحويجة واللطيفية وقد بلغ عدد الشباب القتلى في مدينة الموصل وحدها حتى شهر كانون الثاني ٢٠٠٥ حوالي ٧٠ شخصا لا ذنب لهم سوى انهم كورد ، وذبح ٣ شبان من الطلبة في منطقة اللطيفية ، فهذه الجرائم وغيرها تدفع بالقيادة الكوردية الى الاستجابة للضغط الذي يفرض عليها من الرأي العام الكوردي باتخاذ الخطوات اللازمه لحماية الكورد . بل ونحن نكتب هذه السطور عصر يوم ١٤ كانون الثاني ارتكبت جريمة قتل ثلاثه من الشباب الكورد من تنظيمات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الموصل يفتح النار على سيارتهم وهم عزل دون سبب سوى انهم من الكورد .وصار القتل ضد الكورد ممارسة يومية في مناطق الموصل والحويجة والشرقاط وغيرها من البؤر التي يعشش فيها الارهابيون .

صحيح ان الكورد هم واقعيون ويعترفون بوجود فارق بين الاماني او التمنيات وبين الواقع ، فالقيادة الكوردية تسعى الى ترسيخ اسس الاتحاد الاختياري وتثبيت قواعد الشراكة العادلة والمساواة في الحقوق والواجبات ضمن عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي موحد ، الا ان الواقع العملي يفرض على القيادة الكوردية ان تتخذ موقفا جديا واضحا وقويا لاسيما وان هناك العديد من الملفات ما تزال عالقة دون حل ومنها موضوع تطبيع الاوضاع في كركوك وفق المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعودة المرحلين وتعويض المتضررين وكذلك وقضية الميزانية الخاصة بحكومة اقليم كوردستان وغيرها .

انا نعتقد ان تكوين الدولة العراقية كان مصطنعا ولم يقم على اسس قانونية صحيحة حيث الحقت كوردستان قسرا بالدولة العراقية بعد نكث العهود التي قطعت للكورد في تاسيس دولتهم على اراضيهم طبقا الى اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ في ظل عصبة الامم ومن ثم تم التخلي عنها في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بفعل مصالح وعوامل عدة خلافا لرغبة الشعب الكوردي الذي كان ينبغي ان يستفتى ويتم التعرف على موقفه ورأيه قبل الضم او الالحاق ، وهو ما لم يحصل خلافا لقواعد القانون الدولي وحق الشعوب في

تقرير المصير ، ولهذا فان للكورد كامل الحق في اعلان الاستقلال وانشاء دولتهم المستقله على ارضهم التاريخية لاسيما وان مقومات تاسيس الدولة الكوردية متوافره وهي – كما بيناها في مقالات سابقة – من (ارض ، وحدودها معروفه للجميع جغرافيا وقانونيا وتاريخيا ، وهي كوردستان التي تدخل كركوك ضمنها ، وشعب يرجع تاريخه الى اكثر من ٢٠٠٠ عام ، وتنظيم سياسي اي حكومة ومؤسسات دستورية معترف بها وفقا للمادة ٥٣ من قانون ادراة الدولة للمرحلة الانتقالية) .

ان الاتحاد الاختياري والتعايش بين القوميات في العراق الجديد لن يكون صحيحا بالقسر او دون رغبه صادقة وارادة حرة سليمة تقبل الاخر وتعترف به ، فللشعوب حق ثابت في تقرير المصير واختيار نوع العيش مع الاخر لاسيما وان هناك حركة استفتاء قوية من الكورد ، وقدمت تواقيم الشعب الكوردي الى الامم المتحدة لكي تحترم ارادته في تقرير مصيره ، فقد ولى زمن العبودية وبزغ فجر جديد يكون فيه للشعوب ان تقرر نوع الحكم وطريقة العيش والاسس الاخرى وفقا لمصالها المشروعه وطبقا لقواعد القانون الدولي .

اننا نعتقد ان الصواب هو في تاسيس دولة كوردية مستقلة تكون صديقة للعرب وهو الحل الافضل الذي يحقق السلم والاستقرار والامن ويعزز قيم حقوق الانسان واحترام ارادة الشعوب اذ لا يجوز بعد الان الركون الى المعايير المزدوجة في السياسة ، فكما يعترف بالصومال وموريتانيا وجيبوتي وقطر وتيمور الشرقية وغيرها كدول مستقله ذات سيادة ويكون لها تمثيل في الامم المتحدة مع ان بعض هذه الدول لا يوزاي سكانها نصف ضحايا الشعب الكوردي في جريمة الانفال وحلبجة والحروب التي دارت عبر مختلف العهود السوداء ، فقد حان الوقت في ان يحصل الكورد أيضا على حقهم في العيش بحرية على ارضهم التاريخية ، ولا يعقل بعد الان ان يبقى الكورد شعب بلا دولة بينما هم أمة مجزأه ومغبونه تاريخيا متوزعة على خمسة دول او اكثر ونفوسها يتجاوز ال ٤٠ مليون نسمه .

لا نعتقد ان وحدة العراق ستبقى كما كانت في ضوء العديد من المشكلات التي تطفو على السطم ، وربما نكون من المخطئين ، اذ ان كل المؤشرات تدلل على ان التجزئة ستكون هي الحل ، فالدعوات من أهالي الفرات الاوسط و ابناء الجنوب في ادراة شؤونهم بأنفسهم والتمتم بثرواتهم صارت تطلق بصوت عال ، وهم على حق حين يصرخون طالبين الماء والكهرباء والحياة الحرة الكريمة ، وهم يتساءلون كيف ولماذا يسكنون على ارض تجري من تحتها بحيرات البترول وهم محرومون من التمتع بهذه الثروة بعد أن تم تبديدها واهدارها من جانب اركان النظام البعثي المقبور ؟

كما ان الدعوات من الكورد مستمرة في ضرورة احترام بنود قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ، ولكن لا حياة لمن تنادي ، أما الاقلية السنية وبقايا النازية العربية الذين فقدوا الحكم والسلطة التي كانت بيدهم منذ عقود فقد صاروا يتشبثون بالعودة اليها بشتى الطرق ، تارة بالدعوة الى مقاطعة الانتخابات ومرة اخرى بالتعاون بين بعض هذه الاطراف مع قوى الارهاب وبعض دول الجوار ، وهم مازالوا يمنون النفس بأن

يتحقق الحلم وتسنح لهم الفرصة المناسبة لعودتهم للسلطة التي ضاعت من أيديهم بسبب ظلمهم وكفرهم ، ولكي يحكموا الناس بالنار والحديد من جديد وفي اعادة عجلة التاريخ واعادة انتاج الماضي وهو لن يحصل .

١٦ كانون الثاني ٢٠٠٥

الفصل الخامس

مشكلة كركوك

بين الحل الوطني والمداخلات الاقليمية

هل للدكتور حسين حافظ شجاعة الاعتذار من الكورد ؟

رد وتعقيب على مقال مشكلة كركوك بين الحل الوطني والمداخلات الاقليمية

نشرت صحيفة الخليج مقالا للكاتب العراقي الدكتور حسين حافظ تحت عنوان (مشكلة كركوك بين الحل الوطني والمداخلات الاقليمية) ويمكن الرجوع الى أصل المقال على الرابط التالي :

http://www.alkhaleej.ae/articles/show article.cfm?val=137981

ولم أرغب في التعقيب او الرد على كاتب المقال انطلاقا من الايمان بثقافة الاختلاف واحترام الرأي و الرأي الاخر والقبول به ، غير ان بعض الاصدقاء طلبوا مني بيان تعليقي على الاراء التي طرحها السيد الحافظ بخصوص كركوك والحقوق الكوردية نظرا للمغالطات التي تضمنها المقال وللاخطاء التي وقع فيها السيد الكاتب والتي لا تدخل ضمن أطار تباين وجهات النظر وثقافة الاختلاف وانما انطلق فيها من قضية تؤرق الكثيرين من المؤمنين بالتسامح والحوار ونبذ الكراهية والتخلص من الفكر الشوفيني حيث سطر الكاتب جملة من الامور تشير بما لا يقبل الشك وجود بقايا الفكر الاستبدادي في ضمير وعقل المثقف العربي عموما وفي قيم السيد الكاتب خصوصا .

أتفق تماما مع كاتب المقال في انه ليس جميع الدول قد نشأت على اساس عرقي او طائفي وانما الصحيح ان الدول في الغالب تتعدد فيها القوميات والاديان والمذاهب والافكار بدرجات متفاوته ويكون هذا التنوع سببا في رقي الامم ومن اسباب نهضتها لان التنوع حالة طبيعية في الحياة كما هو حال الطبيعة حيث الجبال والسهول والصحارى والمياه والبحار واليابسة وهكذا مما يوفر امام الدول امكانات توظيف هذا التنوع لمصلحة الانسان في ظروف السلام .

بعد هذه المقدمة ، ينطلق الكاتب بصورة مفاجئة من موقف مسبق ضد الكورد بصورة لا تختلف عن ثقافة حزب البعث التي ماتزال بقاياها تعشش في عقول وضمير الكثيرين من المثقفين العرب حين يقول (ومن المفارقات الغريبة في هذا المجال هو ان القومية الكردية في العراق ومنذ بدايات نشوء الحركة الكردية في الربع الاول من القرن المنصرم ، قد شكلت اعاقة كبيرة ليس على مستوى درجة الانصهار

الاجتماعي الحقيقي الذي يقود الى ما سبق ذكره ، بل على مستوى الاعاقة الوطنية بكل اشكالها سياسية او اقتصادية وحتى فكرية ، وذلك من خلال تحول هذه الحركة وتدريجية المطالب التي رفعتها من حقوق ثقافية قومية الى ادارة ذاتية ومن ثم انطلاق دعاوى الاستقلال ومحاولة ربط هذه القضية بقوى اقليمية ضاربة في العداء للعراق وبوسعنا التلميح الى فترات متعاقبة من تاريخ العراق السياسي الحديث في اثبات هذه الحقيقة .) .

يتهم الكاتب الكورد بأنهم السبب وراء مشكلات جوهرية منذ ما قبل تاسيس الدولة العراقية تتمثل في :

١- اعاقة كبيرة وعقبة امام درجة الانصهار الاجتماعي الحقيقي وعقبة كبرى امام نهضة العراق والسلم .

٢- الكورد هم السبب في الاعاقة الوطنية بكل اشكالها سياسيا واقتصاديا وحتى فكريا .

٣- ان الكورد توسعيون لانهم ينطلقون من مبدأ خذ وطالب وانتقلوا من الحقوق الثقافية القومية الى الادارة الذاتية ومن ثم الى الاستقلال في دولة كوردية .

٤- الكورد يربطون قضيتهم مع اعداء العراق والامة العربية ويصطفون الى جانبها ضد نهضة العراق .

وقبل ان نناقش هذه الاراء الصدامية التي تفصح عن كراهية صريحة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وتجاهل او جهل واضح لتاريخ القضية الكوردية وتضحيات الكورد واساءه بالغة لشهداء الحركة التحررية الكوردية وقفز من الفكر الشوفيني الضيق على حقائق ومسلمات جوهرية تدين الكاتب حين يتعمد السكوت او عدم الاشارة الى الجرائم الفظيعة التي تعرض لها الشعب الكوردي عبر اكثر من نصف قرن ووصلت حدا من البشاعة الى استخدام السلام الكيماوي ضدهم مرات متعددة وكان اخرها في مدينة حلبجة الشهيدة فضلا عن المقابر الجماعية والانفال واختفاء عشرات الالوف من الكورد في غياهب سجون النازية العربية وتدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية وتهجير نصف مليون كوردي فيلي بحجة التبعية الايرانية وزرع ١٥ مليون لغم في كوردستان بالاضافة الى سلسلة الجرائم الدولية التي لاتعد ولا تحصى واخرها العمل الارهابي الذي وقع في ١ شباط ٢٠٠٤ وقتل عشرات الابرياء وبعض الكوادر من قيادة الحزبين الكورديين KDP و PUK ... وكل هذه الحقائق لم يشر اليها الكاتب المذكور في مقاله المشار اليه والذي يوصف نفسه بأنه (الدكتور و الكاتب الاكاديمي العراقي . .!) .

وللاجابة عن بعض التساؤلات التي اوردها السيد الكاتب ، أود ان اشير بانني لست محاميا عن الكورد ، لان الشعب الكوردي ليس بحاجة الى محام يدافع عن حقوقه و لانه انتزع هذه الحقوق بسلام القوة وبقوة السلاح وصار الكورد (شعبا وقيادة) رقما صعبا في رسم مستقبل العراق الديمقراطي التعددي الفيدرالي لا يمكن تجاهله لا من القوى الوطنية ولا من القوى الدولية ، واشير ايضا الى انني لست كورديا حتى يتوهم الكاتب بانني منحاز لقوميتي الكوردية في تعقيبي على مقاله ، وانما انسان من أصل عراقي من جنوب العراق ومن مدينة النجف الاشرف التي هي غنية عن التعريف في دورها الوطني والثقافي والعلمي عبر مختلف العصور .

كنت أود من السيد الدكتور حافظ ان يكون ملما بتاريخ كركوك قانونيا وجغرافيا وتاريخيا وان يعرف الحد الادنى من تاريخ الحركة التحررية القومية الكوردية التي قدمت من الشهداء والتضحيات عبر اكثر من نصف قرن بقدر عدد نفوس دولتين او اكثر من الدول الخليجية التي يعيش فيها كما كنت اتمنى ان يدرس تاريخ القضية الكوردية جيدا وبعقل مفتوم والمفاوضات التي جرت مع مختلف الحكومات السابقة وبخاصة مع نظام الطاغية صدام قبل ان يكتب هذا المقال لا سيما وان الكتابة مسؤولية يتحمل وزرها الكاتب وترتفع درجة المسؤولية حين يكون الكاتب شخصية أكاديمية والتي تعني ان الكاتب لا يكتب الا بعقلية علمية وتحليلية وبشكل موضوعي وهو ما افتقر اليه المقال المذكور مما افقده المصداقية .

فالكورد لم يكونوا في يوم ما سببا من اسباب الاعاقة او خلق المشاكل في الصهر الاجتماعي والتعايش الاخوي بين مختلف القوميات ولم يكونوا عقبة امام نهضة العراق يوما ما ، واذا كان الامر كذلك فكيف تفسر اشتراك الكورد في قيادة الدولة العراقية بدرجات متفاوته منذ تاسيس الدولة العراقية والى ما بعد سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ رغم توفر فرص الانفصال وتاسيس كيانهم المستقل ؟

ولعل اغرب ما في الامر ان ينطق الكاتب الاكاديمي باتهام الكورد بانهم السبب وراء الاعاقة الوطنية بكل اشكالها السياسية والاقتصادية والفكرية . .! ؟ ولا ادري من اية حقائق ينطلق ؟ ولكن ربما يقصد الكاتب من هذه الاعاقة ان وجود الكورد في العراق عقبه امام تاسيس حزب واحد يقوده صنم أوحد لتاسيس الامه العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة من المحيط الى الخليج في وطن واحد على الورق) وربما يريد القول : كما انه بوجود الكورد لا يمكن تحقيق ذلك الحلم الذي يريده عقل الدكتور حسين حافظ واخرين مثله وبالتالي لابد من تطهير العراق منهم سواء بالصهر القومي والتعريب والترحيل او بقوة السلام وتنوع اشكاله حتى لا يكونوا عائقا امام هذا الحلم . .!

ويضيف الكاتب قائلا بان الكورد توسعيون مرة يطالبون فقط بالحقوق الثقافية القومية ومن ثم يطلبون المزيد من خلال الحصول على الحكم الذاتي واخيرا يريدون الان الاستقلال بربط ذلك مع (قوى اقليمية ضاربة في العداء للعراق . .) .... وهنا نقول لقد فات على الدكتور الاكاديمي مراجعة الاعلان العالمي لحقوق الانسان وقواعد القانون الدولي والبنود الملحقة بالاعلان من الحقوق الثقافية والمدنية والتي تقرر حق الشعوب في تقرير المصير واختيار نمط العلاقة وطريقة التعايش .

أن حق تقرير المصير للشعوب بوجه عام ينطوي على جانبين هما :

أولا – حق الاتحاد الاختياري الأخوي في كيان واحد ودولة واحدة أي حق العيش المشترك باتفاق رضائي تتحدد الحقوق و الواجبات في الدستور و القانون وهو ما اختاره الشعب الكوردي في كردستان العراق مثلا في قرار المجلس الوطني لكردستان العراق في ٤-١٠-٩٢ حين اختار الفيدرالية نمطا لتنظيم العلاقة بين الكورد والدولة العراقية الفيدرالية وقد تأكد هذه المبدأ في قانون ادارة الدولة للمرجلة الانتقاليةحيث جاء في المادة الرابعة ما يلي :

(نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي (فدرالي) ، ديمقراطي ، تعددّي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية . ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب .) . كما تأكد هذا المبدأ في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ .

ثانيا – الانفصال و تأسيس كيان مستقل أي دولة كوردية مستقلة مثل تيمور الشرقية وحق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة وهذا الكيان المستقل يقرره الشعب المعني بتأسيس الكيان المستقل وفقا للاستفتاء وتحت رقابة واشراف الامم المتحدة كما حصل في مناطق عديدة من العالم كجانب من حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وبالتالي فان ممارسة هذا الحق ليست خيانة وانما ممارسة لحق قانوني ثابت دوليا وانسانيا من الشعوب التي عانت من الظلم والاضطهاد على مر السنين ولاسيما اذا جاء من شعب له حركة تحررية ذات تاريخ طويل أطول من عمر الدولة العراقية ونقصد بذلك الشعب الكوردي وثورته القومية التحررية التي قدم من التضحيات مئات الالاف من الضحايا على طريق الحرية والدفاع عن الحق في الحياة و الوجود .

والسؤال المطروح الان هل من اساس قانوني للكورد في اختيار الحل الثاني وهو تأسيس الدولة الكوردية طبقا لحركة الاستفتاء الكوردستانية اذا استحال العيش المشترك القائم على اساس الاتحاد الاختياري ؟ وهل ان خياره في تكوين دولته المستقلة خيانة وطنية او اعاقة وطنية سياسيا واقتصاديا وفكريا – مثلما يشير الكاتب حسين حافظ – ام ممارسة لحق ثابت ؟

للجواب عن ذلك نقول بكل صراحة ووضوم ان اركان أي دولة هي الشعب والاقليم والنظام السياسي او الحكومة الشرعية ، وان لكل شعب حق في تقرير مصيره وفقا لقواعد القانون الدولي واستنادا الى المادة ٧ / ١ من العهد الدولي للحقوق الثقافية والسياسية الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ . ولاشك ان الاساس القانوني لتكوين الدولة الكوردية تتمثل في نقطتين وهما :

اولا- اركان الدولة الكوردية

١- الشعب : وجد الشعب الكوردي في وطنه كوردستان منذ الاف السنين وقد جاء اسمه في الوصايا القديمة او العهد القديم (التوراة) تحت تسمية الميديون فالكورد هم الميديون الذين توزعوا بين دول متعددة (تركيا ، العراق ، ايران ، سوريا ، لبنان ، الاردن وغيرها) . والكورد أمه كبيرة مشتته ومجزأة بين هذه الدول وكان سبب التجزأة يعود الى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد ظل مقسما الى الان دون رضاه وخلافا لرغبته ، والشعب الكوردي في العراق ظل (شعب بلا دوله) رغم ان معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ نصت على حق الشعب الكوردي في دولته المستقلة التي عطلتها معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ دون وجه حق و تعرض

الكورد الى جرائم دولية خطيرة من انظمة الحكم المختلفة وبخاصة من حكم البعث / صدام بلغت حدا من البشاعة لاتقل عن بشاعة الاساليب التي استعملت من النازية وكان منها ضرب مدينة حلبجة بالسلام الكيماوي ودفن مئات الالاف وهم احياء في قبور جماعية ومنها هدم القرى وزرع ملايين الالغام واعتماد سياسة التطهير العرقي لغرض ابادة الجنس البشري وهي جريمة دولية عمدية خطيرة تحرمها كل الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي كما جرت اكبر هجرة للشعب الكوردي عام ١٩٩١ خوفا من بطش النظام السابق فاصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٦٨٨ في ابريل ٥ / ١٩٩١ لحماية الكورد واحترام حقوق الانسان .وقد ناضل الشعب الكوردي في العراق نضالا سلميا ثم نضالا مسلحا دفاعا عن حقه في الحياة والوجود وطبقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي اعترفت صراحة بشرعية النضال المسلم للشعوب المستعمرة والاجنبية بقرارها رقم ٢٩٥٥ في ١٢ كانون الاول لعام ١٩٧٢ وفي ١٧ كانون الاول عام ,١٩٧٦ والشعب الكوردي في كوردستان العراق تتوافر فيه مقومات وعناصر الشعب في سكان كوردستان العراق وهي ضرورية لفرض انطباق مبدأ حق تقرير المصير وهي (اللغة الكوردية والثقافة الكوردية والاحساس بالتاريخ المشترك والهوية المتميزه وارتباطه باقليم محدد المعالم له حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية) وقد تم الحاق هذا الشعب بالدولة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى دون رغبته ومن غير رضاه حيث لم يستفت الشعب الكوردي على هذا الاجراء وكانت عملية دون الرغبه الحقيقة مما يجعل من هذا الاجراء باطل والقاعدة الرومانية تنص ان ما بني على باطل هو باطل فضلا عن عدم ايفاء الحكومات العراقية المتعاقبة بالتزاماتها حيال الشعب الكوردي .

٢- الاقليم : للكورد اقليم يسمى كوردستان وهي ارض الاكراد منذ الالاف من السنين رغم التقسيم والتجزأة للامة الكوردية بين دول متعددة طبقا للاتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد استقر الشعب الكوردي على ارضه واقعيا وفعليا دون ان ينال حقوقه القانونية والانسانية المشروعه بما فيها الحق في تقرير المصير الذي تم اقراره صراحة في القانون الدولي وفي العهد الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولهذا الاقليم حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية معروفه وهو ما تاكد ايضا في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق (المادة ٥٣) . وان كركوك جزء من حدود هذا الاقليم .

٣- النظام السياسي : للكورد في العراق حكومة شرعية منتخبة (المادة ٥٣) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهذا يعني ان هناك نظاما سياسيا يدير الاقليم وفقا للقانون وفي اقليم كوردستان برلمان منتخب ومؤسسات دستورية ويدير الشعب الكوردي شؤونه باستقلالية منذ عام ١٩٩٢ وحتى الان حيث قرر البرلمان المذكور عام ١٩٩٢ تاسيس هذه المؤسسات واختيار الحل الفيدرالي ضمن اتحادية اختيارية .هذا فضلا عن ان هناك دولا عديدة تتعامل مع حكومة الاقليم وتستقبل الضيوف والقادة السياسيين من العديد من الحكومات بمعزل عن حكومة المركز في بغداد وطبقا للقانون الوطني وقانون ادارة الدوله العراقية المؤقت .

ثانيا - الاساس القانوني المستمد من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

ان هذا المبدأ القانوني يصلح اساسا لوضع الحلول القانونية لمشكلات الشعوب المضطهدة وهذا المبدأ له القوة الملزمة بسبب تحويلة الى قاعدة قانونية دولية ملزمة وهو ما يتضح من الوثائق التالية :

١- ميثاق الامم المتحدة حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ١ منه على ما يلي (انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي قضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها...) .

٢- المادة الاولى / ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والتي تنص على ان لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تفرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣- الفقرة الثانية من اعلان منم الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ / د ١٥٥ في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ والتي تنص على ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٤- وتم التاكيد على ذلك في اعلان مبادىء القانون الدولي لعام ١٩٧٠ الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٦٢٥ قي دورتها ٢٥ في تشرين الاول ١٩٧٠ وكذلك المادة ٨ من وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ وكذلك اعلان الجزائر لعام ١٩٧٦ وغيرها .

٥- ولتحقيق ذلك وتاسيس دولة كوردستان الديمقراطية .

يمكن ان تقوم الامم المتحدة بالاشراف على الاستفتاء Referendum بين الشعب الكوردي في كوردستان العراق للتعرف على قراره حول تقرير مصيره في البقاء ضمن الاتحادية الاختيارية للدولة العراقية التي تفررت بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ ام في تاسيس كيانه القانوني المستقل بتقرير مصيره في انشاء دولته المستقلة على ارضه وطبقا للاسس القانونية سالفة الذكر وتطبيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ووفقا للسوابق الدولية في هذا الميدان . فالقانون الوطني في العراق والقانون الدولي يسمح للشعب الكوردي في كوردستان العراق بتاسيس الدولة الكوردية وهو اساس قانوني كاف لحق الكورد في دولته على ارضه (والتي نؤيدها بكل صراحة وشجاعة ووضوم) .

واذا عدنا الى مقال الدكتور حسين حافظ ثانية ، فقد جاء فيه اشارة واضحة الى ان الكاتب يتفضل بمنم الحقوق للكورد قائلا : (وأن العرب كانوا من اكثر الامم انصافا لحقوق الكرد) ، وهو كلام غير دقيق اذ ان البلاد العربية من اكثر البلدان اضطهادا للقوميات الاخرى وان اغلب حكامها من اشد الكارهين للديمقراطية والمجتمع المدني ولحقوق القوميات والمرأة طبقا لتقارير منظمات دولية ومنها مثلا منظمة العفو

الدولية ، فهذه مشكلة دار فور في جنوب السودان وتلك مشكلة الاقباط وهناك مشكلة البربر في المغرب العربي وهناك في سوريا مشكلة الكورد الذين لا يحملون هوية المواطنه وفي الكويت مشكلة البدون وفي العراق مشكلة شعب لا يريد الانصهار القومي ويرفض سياسة التعريب ويريد العيش بحقوق متساوية مثل باقي البشر وفقا لدستور وقانون وطبقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان القول بعلوية العنصر العربي على غيره من العناصر محظ سياسة شوفينية ضيقة مرفوضة شرعا وقانونا وانسانيا واخلاقيا ومن يحترم قوميته او انتماؤه القومي يجب ان يحترم القوميات الاخرى وحقوقها وتطلعاتها المشروعه بصورة متساوية ويقاوم التمييز بسبب الجنس بين الرجل والمرأة وبسبب اللون او العرق او المعتقد الديني .

اما الادعاء منكم بان صدام كان عادلا في الظلم ، فهذا جهل بحقائق الامور ، فصدام لم يكن عادلا في كل مناحي الحياة ، فقد كان ظالما في ظلمه وظالما في عدله وظالما في كراهيته..اذ ان ما اصاب الشعب الكوردي والعرب الشيعة من جرائم فاقت حدود تصور العقل البشري وكان نصيب الكورد والعرب الشيعة منها حصة الاسد ولا يمكن وصف الظلم بانه عادل لان الظلم نقيض العدل وليس صحيحا جمع النقيضين معا لان العدل نقيض الظلم وما تقوله بعدالة صدام في توزيع الظلم خطأ فادح ويمكن لكم مراجعة لسان العرب لابن منظور الافريقي والمنجد وغيرها من قواميس اللغة العربية .

اما بخصوص قضية كركوك التي هي عنوان مقالتك والتي جائت خالية من اية مراجع علمية واحصائيات دقيقة وفارغة من اي دراسة صحيحة او اطلاع بخلفيات الموضوع فنقول لكم بكل وضوم ان من يريد ان يبني جسور الثقة والتعاون والتأخي ويصنع مقدمات السلام يجب ان لا يقفز على الحقائق او ينكرها لان الحقيقة لا تحجب مهما بلغت القوة من ظلم ومهما بلغت درجة التنكر للحقيقة ولهذا نختصر القول بمايلي :

لقد وقعت سلسة من جرائم التطهير العرقي ضد الكورد والتركمان والاشوريين في مدينة كركوك بصورة خطيرة لتغيير هوية المدينة ومعالمها والتأثير على وجودها ومن خلال تفكيك القرى المحيطة بها وفك ارتباطها من المدينة المذكورة وقد شملت سياسة التغيير لهويتها حتى القبور الموجودة فيها لكي لا تكون دليلا على كشف الهوية الكوردية لسكان المدينة .حيث الغالبية كوردية .

ولم تتوقف سياسة أنظمة الحكم في العراق عن عمليات التطهير العرقي رغم الاحتجاجات المحلية والدولية والإقليمية ، فقد مارست السلطات للنظام المقبور عملية مصادرة الأراضي للكورد والتركمان والاشوريين وتوزيعها على العرب وبخاصة منتسبي الأجهزة الأمنية ذلك لأن مدينة كركوك خاضعة لسلطتها المركزية وتمارس عملية نقل وطرد السكان الكورد وغيرهم من كركوك والمناطق المحيطة بها إلى مناطق أخرى في الجنوب أو ترحيلهم إلى كردستان للتأثير على الوضع السكاني في المدينة ومنع السكان الأصليين من الأكراد وغيرهم من نقل ملكية الأراضي والعقارات أو بيعها فضلا عن قيام الحكومة

العراقية بتوزيع الأراضي على العرب من العراقيين والفلسطينيين من العاملين في الأجهزة الأمنية والعسكرية ومصادرة الأملاك للسكان الكرد و عدم السماح لهم بتسجيل الأملاك بأسمائهم وهذه الأعمال مخالفات خطيرة لحقوق الإنسان وللدستور الذي لم يحترم نصوصه الطاغية المقبور .

ومن سياسات نظام صدام ممارسة أسلوب التهجير القسري الداخلي و الخارجي ، ويتمثل التهجير الداخلي في فرض الإقامة الجبرية في محل الولادة أو المحل المقيم فيه قبل إحصاء عام ١٩٥٧ أي وضع القيود على حرية السكن والانتقال داخل الوطن وهو ما يخالف حقوق الإنسان وحقه في التنقل واختيار السكن وحقه في التملك (المادة ١٧) وكذلك تدمير القرى كليا ومسحها من الخارطة أو تغيير أسمائها كما حصل في خانقين وكركوك والموصل ومخمور وكفري وتلعفر وداقوق ومناطق كردية عديدة و أخرى يسكها التركمان...

أما التهجير القسري الخارجي ونقصد به جريمة التطهير العرقي ضد العوائل الكوردية والجماعات القومية الاخرى و كذلك ضد الشيعة من الكورد الفيليين وطردهم من بلادهم (العراق) إلى إيران والاستيلاء على دورهم واموالهم وثرواتهم خلافا للدستور والقانون وقد بلغ عدد هؤلاء ما يقارب مليون نسمة .

* ويشير العديد من الباحثين إلى أن أولى محاولات التعريب في كركوك جرت إبان الحكم الملكي (عهد وزارة ياسين الهاشمي) من خلال إسكان عشائر العبيد والجبور في الحويجة وذلك لتوفر الأراضي الزراعية الخصبة و بحجة منع النزاعات مع عشائر عزه في ديالى التي كانت قائمة مع عشائر عربية أخرى في مناطق أخرى من العراق .

* ووفقا إلى إحصاء عام ١٩٥٧ فان نسبة السكان الكرد في مدينة كركوك هي ٤٨ ،٣٪ وهو الإحصاء الذي اتفق علية وفق بيان أذار عام ١٩٧٠ بينما نقصت النسبة لعدد السكان الكورد في إحصاء عام ١٩٧٧ وصارت ٣٧ ،٣٣ ٪ بفعل سياسة التعريب والتطهير العرقي ، أما التركمان فقد كانوا حوالي ٢١ ،٥ ٪ ثم أصبحت النسبة في إحصاء عام ١٩٧٧ ١٦ ،٣١ ٪ (٧) ، وفي هذا الصدد يشير الأستاذ الدكتور حسن الجلبي في معرض حديثه عن الفيدرالية للكورد في كردستان عن مدينه كركوك قائلا مايلي :

(وحيث يتعلق الأمر بالمنطقة الكردية يبرز ما يسمى ب عقدة كركوك ، حسنا يتعلق السؤال بما إذا كانت كركوك تدخل ضمن منطقة كردستان أم لا ؟ من ناحية المعطيات التاريخية و الواقعية والسكانية فان المعلوم أن كركوك كانت تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) والتركمان ومن ثم العرب ، ولهذا فمن الحتمي أن تدخل كركوك ضمن إقليم كردستان في الاتحاد الفيدرالي أو في صيغة أخرى) ونحن من المناصرين الى هذا الموقف القانوني المنصف والدقيق والى هذا يذهب الاستاذ الدكتور نوري طالباني ايضا ونرى ان كركوك هي مدينة كوردية وتقع ضمن اقليم حدود كوردستان قانونيا وتاريخيا وجغرافيا ووفقا للوثائق المختلفة في هذا المجال .

رسالتي للسيد الكاتب الاكاديمي العراقي الدكتور حسين حافظ ، كن شجاعا – ياسيدي الكريم – وتعال

لتعتذر الى أطفال كوردستان ، وتطهر من عروبتك اذا كانت بهذا الشكل العنصري الضيق الذي ينكر حقوق الشعوب وينحاز للباطل ضد الحق ويصطف مع الكراهية ضد السلم والحب وهما قانون الحياة ، تطهر من بقايا البعث وثقافته العنصرية واعتذر الى عوائل الشهداء الكورد الذين لا يعرفون غير لغه المحبة والتسامح عدا من ارتكب هذه الجرائم ضدهم .

تعال ياسيدي الكريم وابدأ بالحج الى حلبجة وقرى الكورد المهدمة وقبور الشهداء الابرياء الذين لم تنحن رؤوسهم امام اشرس نظام عرفته البشرية منذ انهيار النازية .تعال واحمل معك كل الكلام في القواميس لتعتذر الى الكورد الفيلية الذين ماتزال جراحهم لم تندمل من سياسة القائد الضرورة وحامي البوابة الشرقية الذي هرب لعيش مثل الجرذ في جحر العوجه...بينما قبضت قوات البشمركة على أركان نظامه مثل الفئران...

تعال للصلاة على ارض الشهداء وسوف تغيير عقلك الى منهج أخر جديد وستجد من الشعب الكوردي معاني قدسية الضيافة التي تمتم بها كل قادة المعارضة العراقية من الاحرار الذين لم يسجدوا للصنم الذي سجدت له مثلما سجد له غيرك من فلول اعداء الحرية والديمقراطية والحياة الحرة الكريمة . .

تعال الى كوردستان واخلع نعالك العربي قبل ان تدخل أرض الكورد وأحذر من لغم زرعته ايادي ابطال العروبة في ارض السلام والحرية التي تحرسها قوات البشمركة التي صنعت تاريخا جديدا لشعب لا يعرف الهزيمة في قاموسه السياسي...

تعال لتستمع الى نشيد اي رقيب...اي رقيب...اي رقيب...من عصافير كوردستان رغم انك تجهل معنى هذا النشيد الذي يسكر منه الملايين...

فهل تملك شجاعة هادي العلوي وكاظم حبيب ومنذر الفضل ؟

سؤال يحتاج الاجابة من ضميرك...

ربما . .وقبل فوات الاوان...

الفصل السادس

من قصص تراجيديا الكورد

جريمة ١ شباط ٢٠٠٤

سامي عبد الرحمن ، ماموستا سعد ، شوكت شيخ يزدين ، مهدي خوشناو ،ديدوان ، خسرو شيره وشاخوان عباس وغيرهم كثيرون من خيرة المناضلين الكورد أيا كانت مواقعهم الحزبية او نوع نشاطاتهم الفكرية ومهما تباينت او اختلفت مذاهبهم و الذين لا يتسع المجال لذكر كل الاسماء فهم بالعشرات فقدوا حياتهم بعمل أرهابي جبان في الاول من شباط عام ٢٠٠٤ وفي يوم عيد الاضحى المبارك ، انها جريمة دولية عمدية ، هذا هو وصف العمل الارهابي من الناحية القانونية في قواعد القانون الدولي سواء ممن نفذ الجريمة او افتى بتنفيذها او حرض عليها او شارك فيها . أنه فصل من فصول تراجيديا الشعب الكوردي الذي لن تذهب تضحياته سدا ، يسطرها بناته وابنائه في سفر التاريخ لتتذكره الاجيال جيلا بعد جيل لكي لا تكرر المأساة .

ان ما سمعناه من قصص قبل وبعد الحادث الاجرامي اقرب الى الخيال منه الى المعقول حيث فقد الشعب الكوردي في هذه الفاجعة كوكبة من خيرة الشجعان البشمركة ايا كانت انتماءاتهم الحزبية للحزب الديمقراطي الكوردستاني ام للاتحاد الوطني ام من الشخصيات المستقله ، فهم كورد ناضلوا من اجل هدف اوحد هي حريتهم التي استردوها بقوة السلاح وشجاعة الكلمة وحكمة الكورد وصبرهم على الاذى طوال عقود ، هؤلاء الابطال كان فقدانهم خسارة لكل من يؤمن بحرية الشعوب وحقهم في العيش بسلام وخسارة للعراق وللكورد .

اعرف اغلب هؤلاء الضحايا عن قرب وتربطني بهم المودة والاحترام والاعجاب والعمل المشترك قبل سقوط النظام من أجل بناء عراق فيدرالي تعددي ينعم بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، شخصيات تحمل هموم الملايين المعذبة وتسعى لبناء السلام والامن والاستقرار ، شخصيات قاومت ابشع نظام دكتاتوري في التاريخ منذ سقوط النازية في الحرب العالمية الثانية فاستحقت بجدارة احترام العدو قبل الصديق وكيف لا وهم جزء من امه تعرضت للتجزئه حرب الابادة ، ترفض الذل وتقاوم العبودية والاستعباد في نضال طويل عمره اطول من عمر الدولة العراقية .

وليست هذه التراجيديا هي الاولى ولكنها نرجو ونأمل ان تكون الاخيرة في حياة الشعب الكوردي ، وهناك مئات القصص التي تعد فصلا من سفر تضحيات شعب من اجل ان يصنع تاريخه ، ونذكر على

سبيل المثال لا الحصر ، قصة الضابط الذي استبسل على قرية أمنه في طريق مانكيش في بداية الحرب التي شنها قائد النازية العربية على الشعوب الايرانية في عام ١٩٨٠ ، فقد روى لي احد الكورد ممن كانوا يؤدون خدمتهم الالزامية العسكرية في جيش الهزائم انه في اثناء مرور قافلة عسكرية في الطريق المذكور ، شاهد الضابط (حامد الدليمي) اطفالا يلعبون وفلاحين يتجولون بين بيوتهم ومزارعهم ، أصدر أمرا باطلاق النار العشوائي فورا وابادة جميع أهل القرية دون سبب وبعد ان انتهى من ذلك اصدر امرا بابلاغ القيادة ان وحدتنا العسكرية ابادت جميع (العصاة...!) في المنطقة لان رتلنا تعرض الى اطلاق النار منهم ؟ ويذكر لي الشخص المذكور انه لم تطلق ايه اطلاقه من القرية وان الضابط كان مثل سيده ساديا يتلذذ بموت الاخرين وكانت هذه الحادثة سببا لفرار الجندي المذكور من كل حروب طاغية العصر .

وفي واقعه اخرى في اثناء الحرب ضد ايران مطلع الثمانيات كذلك ذكر لي شاهد عيان ان رتلا عسكريا في منطقة سرسنك تعرض الى اطلاق نار وحين جاءت ما يسمى ب القوات الخاصة لجيش الدكتاتور المهزوم تم جمع كل شباب وشويخ اهل المنطقة وقام أحد الضباط بذبح مختار القرية أمام أهلها وعلى ذات النمط من طرق الذبح الجارية الان في بعض مناطق العراق كما ضرب احد الشباب ضربه قوية ببسطاله العسكري هشمت رأسه كجزء من سياسة اسياده المهزومين في كل المعارك المفتعله .وليس من باب المصادفة ان يقتل الضابط المذكور بعد حين في معركة ام المعالك كما ليس من باب الصدفة ان يظهر علي كيمياوي في استعمال نفس الاسلوي في شريط فيديو وهو يوجه ضربه الى احد الثوار المنتفضين في الناصرية عام ١٩٩١ . هذه القصص وغيرها كثير انما تشكل جزأ لا يتجزأ من قصه شعب يسعى لنيل حريته امام نظام حكم نازي يؤمن بعلوية العنصر العربي على غيره ببطولات زائفه .فهناك عشرات بل مئات القصص التي لم نسمع عنها سواء تلك القصص تخص ضحايا المقابر الجماعية التي تكتشف بين فترة واخرى ام قصص من قلعة دزه التي ضربت مدارس الاطفال بالنابالم المحرم دوليا في السبعينات ام من حلبجة الشهيده والانفال وباليسان وكرميان وبارزان وحرير وميركه سور وغيرها من مناطق كوردستان التي تخضبت بدماء الابرياء من المدنين والبشمركة الابطال الذي ضحوا بحياتهم من اجل ان تبقى الامه الكوردية عزيزة وقوية لا تنحني .

لقد زرت اكثر المناطق في كوردستان و التي كانت مسرحا لجرائم البعث – صدام وشاهدت العديد من المناطق تحذر الناس من الاقتراب اليها او السير علي طريق او الدخول في مزرعه او الاقتراب من نهر لان هناك ملايين الالغام زرعها نظام النازية العربية في ارض كوردستان هدية الى الشعب الكوردي . .! وهذه الالغام لا طاقه للحكومة الكوردية ان تتخلص منها او تطهر الارض منها لان عملا مثل هذا يتطلب خبرات واموال وامكانات فنية وميكانيكية كبيرة ، كما شاهدت العديد من القبور الجماعية وضحايا النظام السابق ومئات الالاف من الايتام وعوائل الشهداء و المعوقين الذين تضرروا من حروب الطاغية ففقدوا اطرافهم او عيونهم وهم بحاجة للعناية والرعاية الخاصة اسوة بما نراه في بلدان العالم من احترام لذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع قيمة الانسان .

قصة شعب يصنع التاريخ وينشد للسلام

وعلى الرغم من اختفاء ١٨٨ الف كوردي وبينهم ٨ الاف من عشيرة بارزان و٣٧ شخصا من اقارب الدرجة الاولى والثانية للاخ الرئيس مسعود البارزاني وعلى الرغم من جريمة حلبجة التي لا تغتفر ورغم وجود ١٥ مليون لغم هدية من حكم البعث – صدام الى شعب كوردستان زرعت في اراضيه لكي لا يزرع الكورد زهور النرجس في نوروز او يرقصون الدبكة الكوردية في نوروز بملابسهم الجميلة الزاهية وعلى الرغم من الجرائم الاخرى الى لا تحصى ولا تعد والتي هي جزء من تراجيديا الكورد ، فان القيادة الكوردية ومن موقع المسؤولية والحكمة تنشد للسلام في كل فرصه وتسعى اليه لان السلام هو قانون الحياة الاول وان الحرب هي استثناء تتخلف عنها المأسي التي عانى من ويلاتها كل العراقيين ودول الجوار .

واذ اذكر مثالين على ذلك ، اولهما ، ان ارض الكورد كانت وما تزال ملاذا أمنا لكل من يطلب الامان وللاحرار المضطهدين الباحثين عن الحرية والحياة الحرة الكريمة وقد كانت كوردستان ملاذا لكل قوى المعارضة العراقية قبل سقوط الطاغية والجميع يعرف ذلك جيدا ، وثانيهما ، ان القيادة الكوردية كانت عامل وحدة لا عامل تجزئه بين صفوف العراقيين وقواهم الوطنية والدليل على ما نقول ما بذله الاخ الرئيس مسعود البارزاني والاستاذ مام جلال طالباني من دور كبير وبحكمه وصبر لوحدة القوى الوطنية العراقية في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية الذي انعقد في الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٢ ولولاهم لما انعقد المؤتمر اصلا والذي اعلن فيه الاخ العزيز البارزاني انه وعلى الرغم من انه جاء وهو يحمل هموم شعب مثخن بالجراح والمأسي والجرائم الكبيرة من سياسة عدوانية الا انه مع قيم التسامح ومع بناء الديمقراطية والاتحاد الاختياري في عراق جديد ينعم فيه الكل بالتساوي كمواطنين عراقيين وتحترم فيه حقوق الانسان ويسود حكم القانون ، اذ ليس من السهل ان تنطلق دعوات التسامح والمصالحة من قائد تعرض شعبه الى جروح بليغة وجرائم فضيعة ، ومن الطبيعي ان التسامح والمصالحة التي قصدها ليس مع اركان النظام من المتهمين بجرائم دوليه اذ ان هؤلاء لا يجوز التسامح معهم ولا المصالحة او العفو عنهم بسبب نصوص قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وحتى القانون الوطني التي تمنع العفو عن المجرمين الدوليين ومرتكبي ابادة الجنس البشري الا ان المقصود كان هو التعاون بين كل القوى الوطنية من احزاب وحركات وشخصيات مستقله لبناء العراق الجديد وفتح صفحة جديدة للعيش المشترك وللتأخي والبناء من خلال المشاركة العادلة في الحكم الجديد وفقا لدستور دائم وكذلك تفعيل القانون بمحاسبة كل المتهمين بالجرائم الكبرى ضد الكورد والعرب والتركمان والكلدو – اشور .

نعم ، رحل سامي عبد الرحمن ومهدي خوشناو وماموستا سعد وشاخوان عباس وخسرو شيره وغيرهم من الكواكب ولكن حبهم لم يرحل عن قلوبنا وذكراهم ماتزال في صدورنا باقية مع نبضات القلب فهم مشاعل على طريق الحرية .

انها ترجيديا الشعب الكوردي وجزء من مأساته الكبرى على طريق الحرية اذ ان للحرية ثمن ، انه شعب

يصنع التاريخ في تضحياته وبطولاته ، شعب لم ولن ينكسر فاستحق باعجاب كل التقدير ، شعب قاتل ببساله وجلست قيادته الى طاولة المفاوضات بحكمة وقوة تنشد صنع السلام مرات متعددة فالسلام قانون الحياة الازلي ، انه قدر الكورد في هذا الزمان ومن لا يصنع تاريخه يبقى تحت قسوة الجلاد وقد ولى الجلاد وقسوته الى غير رجعه فهناك زمن جديد أت لا ريب فيه... ومع كل فجر تغرد عصافير كوردستان أي رقيب...أي رقيب...أي رقيب...بينما يرفرف علم كوردستان على قمم جبال كورك وقمم سفين وسره رش وكركوك في دولة كوردية حدودها القبور الجماعية وأثار جرائم النازية العربية .

الفصل السابع

الحقوق الكوردية ومستقبل العراق

أولا - الاعتراف بحقوق الكورد مفتاح للسلام والديمقراطية

على الرغم من مرور ما يقارب ٨٥ عاما من عمر الدولة العراقية ، ما تزال القضية الكوردية هي المحور الاول في اهتمامات مختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق وهي محط اهتمام دول الجوار الاقليمي والعالم أجمع لما للاهمية التي تحتلها هذه القضية عبر سنوات طوال والدليل على ذلك هو عدد الضحايا من الشعب الكوردي وعدد القتلى من الجيش العراقي ناهيك عن المدنين العزل الذين تضرروا من الحروب التي دارت رحاها في كوردستان وحتى خارج حدود كوردستان منذ عام ١٩٦١ حين انطلقت ثورة البارزاني مصطفى في العصر الحديث وحتى تاريخ سقوط النظام الدكتاتوري في نيسان ٢٠٠٣ . وهذا يعني ان مفتاح بناء الديمقراطية والاستقرار في العراق الجديد لن يكون الا بفهم صادق وسليم وبحسن النوايا لحقوق الكورد التي قدموا من اجلها في نضالهم الطويل مئات الالاف من الضحايا قرابين من اجل نيل الحرية والحياة الحرة الكريمة .

وفي المقابل لابد من فهم عقل الانسان الكوردي كيف يفكر ؟ وماذا يريد ؟ ولماذا يقاوم ؟ فالكورد امة تستحق كل الاحترام والتقدير ، فرغم الظلم والغبن الذي اصابها من الامم الاخرى وبخاصة من الامة العربية باعتبارها اقرب الامم للكورد بفعل سياسة الاستعلاء الفارغة وللسياسة الشوفينية الضيقة من كثير من العرب ممن لهم دور في صنع القرار السياسي الا ان الشخصية الكوردية ليست عدوانية ولا توسعية وتؤمن بالتسامح وتتميز في اكرام الضيف وتقديره وحمايته والاعتزاز به الى حد كبير وهو ما يثبت زيف المناهج الدراسية التي درسناها في المراحل الابتدائية من حصر هذه القيم بالعرب فقط دون غيرهم من خلال نموذج شخصية حاتم الطائي في الكرم العربي وشخصية عنتر بن شداد العبسي في الشجاعة العربية . .!!

ومع ذلك فان الشخصية الكوردية لن تساوم على حق من حقوقها ويبقى الكوردي يقاتل عشرات السنين حتى يستعيد حقه ومن هنا يجب ان نبنى المقومات الصحيحة لحل الاشكاليات القائمة الان في مدينة كركوك التي هي قلب كوردستان وجزء من حدود اقليم كوردستان وفي ايجاد الحلول لقضايا الصهر القومي والتعربي والتبعيث والترحيل والابعاد وغيرها من الجرائم التي طالت الشعب الكوردي والتي يجب ان يرفضها كل منصف له صحوة الضمير الانساني وحب الاخر .فمازال هناك اشكاليات قائمة رغم سقوط

نظام صدام ظلت دون حلول قانونية بينما ظلت نصوص قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية مجرد حبر على ورق في خضم سيل التصريحات من المسؤولين في الحكومة المؤقتة في كل صغيره وكبيرة بينما يستشري الفساد المالي والاداري في كل زاوية من زوايا الدولة والمجتمع في الحكومة الفيدرالية بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق والمنطقة أيضا مما يزيد من تعقيد المشكلات الجوهرية ويهدد مستقبل العراق ووحدته واستقراره .

ثانيا - علاقات تاريخية مع الكورد

قبل أكثر من ٣٥ عاما ، عرفت الكورد وعشقت الشعب الكوردي ، رغم ان علاقاتنا الاسرية والتجارية والاجتماعية مع الكورد في كردستان والنجف الاشرف تمتد الى ما قبل ولادتي حيث كنت اسمع منذ الطفولة ان الانسان الكردي يتميز بالصدق والامانة و بوفاء العهود فاذا وعد أوفى واذا أتمن صدق واذا قال فعل ، وصار اقتران صفة الوفاء بالكرد مضربا للمثل بين العرب في الفرات الاوسط وجنوب العراق فضلا عن مميزات الشجاعة في القتال والصلابة في المواقف لما لطبيعة كردستان وتقاليد وعادات الكورد المتوارثة جيلا بعد جيل من تأثيرات على شخصية الانسان الكوردي حيث دلت التجارب من صفحات الحروب الداخلية المؤسفه بين الكورد والقوات الحكومية على قوة وشجاعة وبسالة المقاتلين من البشمركة وفنون القتال التي يجيدونها سواء في ميدان حرب العصابات ام في الحروب البرية وكذلك من خلال شجاعة الكورد في مقاتلة الارهابين ونشاطاتهم التخريبية بعد تحرير العراق .

وقد ارتفعت وتيرة العلاقة والمحبة بيني وبين شعب ميديا كثيرا ، فقد اقتربت منهم و من همومهم وتفكيرهم واقتربوا مني أكثر وعرفت جيدا جوهر الصراع بين انظمة الحكم العربية العنصرية وطموحات الكورد القومية والانسانية المشروعة وعرفت كثيرا من اساليب النهج العدواني ضد الكورد ، وقد كنت سعيدا بالعلاقة الحميمة الدافئة بيني وبين شعب أصيل وحي قاوم العبودية والاستبداد بشجاعة و قدم القرابين من أجل الحرية والحياة الحرة الكريمة ولم تمنع رغبته الجامحة في نيل الحرية ورفض الدكتاتورية وكل أشكال الاضطهاد واستعمال السلام الفتاك والمحرم دوليا الذي استخدم ضد المدنين الابرياء في مناسبات متعددة ولا حتى جرائم الابادة التي فاقت في نمط بشاعتها كل ما قرأناه عن اساليب النازية الوحشية وما شاهدناه من طرق اجرامية في معتقلات النازية خلال زياراتي الى بعض دول العالم ومتاحفها التاريخية .

ثالثا - مشاهد من زيف البطولات

لقد اتيحت لي فرصة زيارة أثار البطولات الزائفة للنازية العربية بقياده بطل الفكر الشوفيني المهزوم صدام في كل مناطق كوردستان ، فقد زرت حلبجة الشهيدة ولا ادري لماذا حضرت معي روح المفكر الكبير هادي العلوي وتوقفت عندي صناعه الحروف والكلمات وانا انظر لبشاعة الجريمة التي لا يصدقها العقل

البشري وفاضت من روحي العروبة التي لا توازي عندي دمعه واحدة من دموع اطفال كوردستان وصرت مؤمنا اكثر بقيم وحقوق هذا الشعب الذي سجدت لتضحياته ، تلك التضحيات التي تجاهلها وعاظ السلاطين وكثير من العرب المرتزقه وملايين البشر في البلاد العربية والاسلامية جهلا او تجاهلا مما يشكل وصمه عار لن يغفرها التاريخ والا مالذي يفسر هذا الصمت الذي هو مثل صمت القبور رغم جرائم الابادة المنظمة ضد الكورد عبر اقسى فترة خلال حكم صدام ؟

ونتسأل هنا هل هناك مفكر عربي او باحث او اعلامي او حاكم او محكوم ممن نطلق بالحق وذكر اسباب زراعة ملايين الالغام ضد شعب أمن ؟ وهل هناك من قال بصوت شجاع لماذا تحرق ارض الكورد بهذه الوحشية والهمجية ؟ وهل ان تدمر مئات القرى وتنهب الاموال ودفن الاحياء واعدام خيرة الشباب دون محاكمة وبلا ذنب وسيلة لتحرير القدس عبر بوابه كوردستان وفقا لمفاهيم الفكر الشوفيني للبعث ؟ وهل هناك من يجد تبريرا لقصف المدارس الابتدائية في كوردستان بقنابل النابالم والقنابل الفسفورية والعنقودية ؟ وهل من يجد لنا تبريرا عن وجود عشرات المقابر الجماعية في كوردستان وفي انحاء العراق ضحايا الاكبر من الكورد ؟ ولا ادري كيف نستطيع ان نجد تفسيرا لما حصل من جرائم فاقت في بشاعتها ما ارتكبه النازيون والفاشست ابان الحرب العالمية الثانية ؟ وهل تكفي محاكمة رموز النظام السابق ام يجب ان نعيد تفسير الاحداث ونتجنب المأساة لكي لا تتكرر .

رابعا: ضرورة محالكمة صدام والمسؤولين العراقيين عن جرائمهم الدولية ضد الكورد وضد الشيعة وضد الانسانية

وفي شهر ايلول من عام ١٩٩٨ في لاهاي – هولندا دعوت مع بعض الاخوة الافاضل في المعارضة العراقية الى انعقاد مؤتمر دولي للاعداد لمحاكمة صدام والمسؤولين العرافيين من خلال مؤتمر تحضره شخصيات عديدة ناشطة في حقوق الانسان والقضايا الانسانية رغم مخاطر عقد مثل هذا المؤتمر الذي جاءت الدعوة له في أوج شراسة نظام صدام ، وقد تم عقد المؤتمر فعلا بحضور شخصيات عراقية معروفة (السيد الدكتور محمد بحر العلوم والسيد الدكتور اياد علاوي والشخصية المعروفة حسن النقيب والسيد نوري البدران – وزير الداخلية والاستاذ الدكتور صلاح الشيخلي والسيدة رند رحيم والسيد بختيار أمين وغيرهم كثيرون . .) وزرت كذلك المحكمة الجنائية الدولية في مدينة لاهاي انذاك واتصلنا مع منظمة INDICT في لندن ومع العديد من المنظمات الدولية والعربية – ومنها في دولة الكويت – لتفعيل ملف المحاكمة . نحن وان كنا لا نحبذ بقاء سياسة عقوبة الاعدام ونسعى لرفع هذه العقوبة من كل التشريعات العراقية القادمة بعد زوال المرحلة الانتقالية الا ان المجموعة القذرة تستحق عقوبة الاعدام لما فعلوه هؤلاء المجرمين بالعراقيين من جرائم خطيرة ، ومن الممكن رفع هذه العقوبة بعد ذلك من القوانين العراقية حين تؤسس مقومات دولة القانون والمجتمع المدني ، كما اننا ضد سياسة الانتقام والثأر وما ستقرره محكمة مجرمي الحرب العراقية يجب ان نحترمه في كل فقرات الحكم ومنها مكان وطريقة عقاب المسؤولين العراقيين

ولابد ان تكون المحاكمة عادلة وغير سياسية وضمن ضمانات قضائية دولية وان تكون علنية يحضرها الاطراف ذات العلاقة مثل منظمة العفو الدولية وذوي الضحايا ومنظمات حقوق الانسان وغيرها . ونقول : اذا لم يجر تفعيل هذه المحاكمة سريعا فان عاصفة الثأر والانتقام ستجري رياحها في العراق خلافا لما هو مطلوب لبناء دولة المؤسسات القانونية وتفعيل دور القضاء العراقي ولن تعيق مجريات العدالة عمليات الاغتيالات لبعض القضاة الافاضل التي جرت قبل فترة في بعض المحافظات العراقية فالقضاء العراقي معروف بسمعته ونزاهته وقوته امام رياح الباطل .

اننا نعتقد ان العقاب يجب ان يكون للاصلاح والردع لا لزرع بذور القسوة والعنف التي عاشها المجتمع العراقي سنوات طويلة بسبب فقدان دور القانون وغياب معايير حقوق الانسان والديمقراطية . واذا اصدرت المحكمة المختصة (وهي محكمة عادية ولن تكون خاصة او استثنائية) عقوبة السجن مدى الحياة – مثلا – ضد البعض من المجرمين العراقيين يمكن حينئذ تنفيذ العقوبة في العراق ونامل ان يكون للامم المتحدة دور في دعم هذه المحاكمة التي ستكون محاكمة كل العصور...فهي اشهر من محاكمة سلوبودان مليسوفيش وفي مصاف محاكمة مجرمي الحرب من النازية بعد الحرب العالمية الثانية .

أن قضية المقابر الجماعية ومشاهد الموت والرعب التي شاهدها الجميع هي جانب من ماساة العراقيين في عهد الطاغية صدام وحزبه النازي وستكون قضية التطهير العرقي ضد الكورد الفيلية وترحيلهم قسرا وقتل المئات منهم دون ذنب احدى ملفات محاكمة صدام والمسؤولين العراقيين ، هذا الى جانب قضية العدوان على دولة الكويت وملف الاسرى وضرب الاكراد بالسلاح الكيماوي وابادة ١٨٨ الف كردي في واقعة الانفال عام ١٩٨٧ – ١٩٨٨ وابادة مئات العوائل الشيعية في جنوب العراق من الشيعة وبخاصة بعد الانتفاضة ضد الدكتاتور عام ١٩٩١ وغيرها من قائمة الجرائم الدولية التي لا نهاية لها . كما ان موضوع التعويضات للمتضررين من الكورد والكورد الفيلية والشيعة وكل عراقي متضرر من نظام النازية العربية الصدامية هي من القواعد الاساسية لترسيخ قواعد العدل والعدالة ووضع الحد ضد تيار الثأر والانتقام .

كما ان الجميع يتطلع الى دعم وتكاتف كل الجهود الخيرة لانجام المحاكمة ورفدها بالادلة القانونية والتعاون للوقوف الى جانب الضحايا ورعايتهم وتعويضهم بعد ايقاع العقاب على المجموعة الاجرامية التي اطلق عليها وصف او عبارة :(المجموعة القذرة من المتهمين بالجرائم الخطيرة) وفي مقدمة هؤلاء صدام حسين واكثر من ٢٠٠ متهم من المسؤولين السابقين وستكون اشهر محاكمة في التاريخ ضد اشرس المجرمين والقتلة . ولهذا لن يكون هناك مكان للسلام والامن والاستقرار دون محاكمة المتهمين بهذه الجرائم الخطيرة وفقا لقواعد العدل والانصاف .

خامسا: مصطفى البارزاني قائد عظيم لشعب عريق يعشق الحرية

أن الشعب الكوردي جزء من أمة عظيمة مجزأه ومغبونة تاريخيا وسياسيا .وهو شعب تواق للحرية والحياة الحرة القائمةعلى اساس حقوقه الثابتة في الديانات والمواثيق الدولية وحقوق المواطنه والتطلع نحو المستقبل المشرق في تحقيق امانيه القومية الثابتة والمشروعة وفي رفض الصهر القومي والتعريب وهو شعب عاشق للجبال لانها ملاذه الامن من سلام العنصرية ومن اضطهاد الفكر الشوفيني الضيق ومن ممارسة الانظمة الخارجة عن القانون التي تعاقبت على ارض الشرائم في العراق .

لقد كنت من أسعد الناس حين شاهدت زميلاتي (هلاله ، له نجه ، أنعام ، هيرو ، نسرين ، وبروين وغيرهن من الجميلات) وهن بملابسهن الكردية الزاهية الالوان مع زملائي في ساحة كلية الحقوق بجامعة بغداد يرقصون الدبكة الكوردية بفرح غامر بعد اتفاقية اذار في نوروز عام ١٩٧٠ التي وضعت حدا للاقتتال بين الاخوة العربية – الكوردية بعد سنوات مريرة من القتال المؤسف بين الاهل في البيت الواحد ، ولم يدر في خلدي يوما ما انها فرحة لن تدوم ، ولم اعرف ان الغدر من طبيعة نظام البكر– صدام وحزب البعث الذين يكرهون الفرح للعراقيين ويسعون الى خراب العراق والعبث بامنه واستقراره حيث جاءت سلسلة خطوات غادرة بعد اتفاقية اذار المذكورة في تهجير خيرة الناس وهم الكورد الفيلية (خط الدفاع الاول في الحركة الوطنية الكوردية والعراقية عموما) وتلتها سلسلة من الجرائم الدولية في اتباع سياسة التهجير والتعريب والاختفاء القسري لمئات الالاف من الكورد كان من بين الضحايا اصدقائي واحبتي ربطتني واياهم اجمل الذكريات .

وما ان اشعل صدام فتيل الحرب ضد الجارة ايران حتى قام صدام ونظامه الدموي بضرب حلبجة وقلعة دزه وغيرها من المناطق بالسلام الكيماوي والغازات السامة وهدم اكثر من ٤٥٠٠ قرية حدودية بحجة الحفاظ على الامن الوطني من ((المخربين !!)) كما اختفى اكثر من ١٨٢٠٠٠ كوردي و٨٠٠٠ من البارزانيين وكان بينهم ٧٣ شخصا من اقارب الرئيس مسعود البارزاني من الدرجتين الاولى والثانية واكثر من ٧٠٠٠ كوردي فيلي دون ذنب يذكر وهو اعلى رقم في تاريخ العالم بعد الحرب العالمية الثانية من المختفين .بل لقد جرت سلسلة من الجرائم الدولية ضد الشعب الكردي امام انظار العالم والدول العربية والاسلامية دون أي تحرك مطلوب في نصرة شعب أمن ومسالم يريد الحياة الكريمة دون اضطهاد وتمييز ويقاوم الابادة .

سادسا:الفرق بين الرمز الوطني وعبادة الاشخاص

ليس هناك أدنى شك في ان هناك فرقا كبيرا بين الرمز الوطني والقومي في حياة الشعوب والامم لوحدة صفوفها وقيادتها نحو تحقيق تطلعاتها المشروعة وتثبيت حقوقها ، وبين عبادة الشخصية او الصنم في الانظمة الدكتاتورية او ذات الحزب الواحد او الصنم الواحد كما هو الحال في كثير من انظمة الحكم الشمولية

مثل الاتحاد السوفيتي سابقا ورومانيا في ظل عهد شاوشيسكو والعراق في ظل حكم صدام الدموي منذ عام ١٩٧٩ وحتى سقوطه في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وتحرر العراق بدعم قوات التحالف للعراقيين .

غير ان الشعوب الحية لابد ان تحترم قادتها ورموزها الوطنية والقومية وتحيي المناسبات التي تثمن دور القادة في حياة الشعوب ، وبالنسبة للشعب الكوردي الذي قدم الكثير من التضحيات من خلال حركته التحررية الوطنية التي انطلقت منذ مطلع القرن العشرين – اي قبل بداية تاسيس الدولة العراقية – من خلال ثورة الشيخ محمود الحفيد وما اعقبها من ثورة الشيخ عبد السلام والشيخ احمد البارزاني ومن ثم ثورة القائد الملا مصطفى البارزاني في ايلول عام ١٩٦١ الذي عد من أشهر القادة الكورد واصلبهم في مقاومة الدكتاتورية وفي قيادة الشعب الكوردي نحو اهدافه القومية المشروعة من خلال نضال طويل وشاق بحكمته وصبره الذي أذهل العدو قبل الصديق .

وعلى الرغم من هناك العديد من الاحزاب الكوردية التي شكلت جزءا من الحركة الوطنية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ومنها مثلا (حزب هيوا وحزب شورش ورزكاري وغيرها) الا ان الحركة التحررية الكوردية تنسب من الناحية الفعلية الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي تاسس في ١٦ اب من عام ١٩٤٦ حين انضمت هذه الاحزاب الصغيرة في كونفرس الحزب المذكور واختارت طيب الذكر مصطفى البارزاني زعيما للحزب بالاجماع لما يتمتع به من احترام وتقدير من الشعب الكوردي .

كما كان للكورد الفيلية دورا فاعلا في انشاء الحزب المذكور منذ البدايات الاولى للتاسيس وهم من خيرة ابناء العراق في الحركة القومية الكردية التحررية .وكان هذا التنظيم للشعب الكوردي من الامور البديهية بفعل ازدياد الوعي وانتشاره بين المثقفين الكورد حيث نشأت العديد من الاحزاب العربية بعد ذلك نتيجة الوعي القومي وانتشار الافكار اليسارية انذاك ولغيرها من الاسباب .

غير ان بدايات انطلاق الثورة الكوردية المنظمة كانت بقيادة البارزاني في ايلول عام ١٩٦١ لما تعرض له الكورد من ظلم واضطهاد وتمييز ضد حقوقهم القومية المشروعة .وظل الكورد يناضلون من اجل طموحاتهم المشروعة كعراقيين بين مد وجزر بقوة السلام تارة وبقوة الكلمة تارة اخرى رغم الانشقاقات التي حصلت في الحركة التحررية الكوردية عام ١٩٧٥ بعد اتفاقية الجزائر في ٦ اذار عام ١٩٧٥ وهو امر طبيعي في الشعوب الحية المناضلة مثل الشعب الكوردي . فهذه الانشقاقات زادته صلابة وقوة في الدفاع عن حقوقه والتمسك بهويته القومية رغم حملات التعريب الهمجية وجرائم ابادة الجنس البشري التي قادها نظام صدام سواء في المناطق الكوردية مثل كركوك وخانقين ومندلي وزرباطية وغيرها ام في طرد السكان الاصليين ومنهم الكورد الفيلية الذين هم من خيرة ابناء العراق الذين لم يسجدوا للطاغية والذين تعرضوا الى اضطهاد مزدوج لانهم من الكورد ولانهم من اتباع أهل البيت وبسبب دورهم الوطني المشرف في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي وفي مقاومة فكر عفلق والياس فرح والبيطار وتلميذهم صدام (مخرب العراق وجالب الكوارث والحروب) .

سابعا: الشعب الكوردي جزء من الأمة الكوردية

الشعب الكردي جزء من الأمة الكوردية العريقة المجزأه بين دول متعددة حيث يعود تاريخ الكورد الى أكثر من ٥ الاف عام وجدوا على أرضهم التي تسمى ب (أرض الكورد أو كردستان) التي هي وطن الكورد .وقد ورد اسم الكورد القديم (الميديون) في الكتب القديمة ومنها التوراه او الوصايا القديمة -Old testament (العهد القديم) ، ولهذا فان وجود الكورد على ارضهم في غرب ايران وجنوب تركيا حتى سنجار وجبال حمرين هو ثابت تاريخيا مما يعد وجود الكورد في أرض الجبال او اقليم الجبال (ميديا) هو اسبق من الشعوب الاخرى ، وقد انقسمت هذه المنطقة فيما بعد و لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى وتجزأت الامة الكردية الى شعوب تسكن في كردستان العراق ، (كردستان الجنوبية) وفي غرب ايران وفي كردستان الشمالية في تركيا وكذلك في سوريا ، هذا بالاضافة الى وجود اعداد غفيره هاجرت بحثا عن الامان الى الاردن ولبنان وغيرها . ونشير الى الكورد الفيلية ، وهم جزء من هذه الامة الكوردية ، حيث يذكر العديد من المؤرخين الى انهم من بقايا العلاميين او الكوتيين في وسط وجنوب العراق (مندلي ، بدره ، جصان ، خانقين ، زرباطية ، كركوك ، بعقوبة ، بغداد وغيرها من المدن العراقية الى جانب المدن الايرانية الاخرى) . والكورد الفيليون ينحدرون من عشائر كوردية معروفة عاشت في منطقة خوزستان وشرق العراق وبخاصة في شرق دجلة وهي من اقدم المناطق التاريخية في العراق والتي نشأت عليها اقدم الشرائع .

والحقيقة ان اصل اطلاق تسمية (الكورد الفيليون) جاءت من اطلاق تسمية المؤرخين العرب على الكورد الذين جاءوا من كردستان ايران (جبال زاكروز) والذين نجحوا في الاندماج منذ مئات السنين بالمجتمع العراقي ونجحوا في امتهان العمل التجاري والزراعي والصناعي وبرزوا اكثر في ميدان الحركة الوطنية العراقية عموما وبوجه خاص في نشاطهم الوطني العراقي ضمن صفوف الحركة التحررية الكردية وضمن صفوف الحزب الشيوعي العراقي والحركات السياسية الاخرى مثل حزب الدعوة ، بل ظهرت اسماء لامعة من بين الاكراد الفيلية في الحركة الوطنية العراقية وتاريخ العراق السياسي .ولهذا تعرض الكورد الفيلية الى ابشع صنوف الاضطهاد والظلم في ظل انظمة الحكم المتعاقبة في العراق وبخاصة منذ حكم البعث الاسود عام ١٩٦٨ وبلغ اشده عقب اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ واثناء الحرب ضد ايران التي شنها نظام صدام عام ١٩٨٠ . والكورد الفيلية ، مواطنون عراقيون ، ينتمي اغلبيهم الى مذهب اهل البيت وهو المذهب الشيعي وهناك عدد اخر قليل منهم من غير الشيعة ، وهم شعب مسالم تميز بوفاء العهود واحترام المواثيق والصدق والامانة في نشاطاتهم التجارية والاقتصادية عموما ولم تتلوث سمعتهم بأي عمل ارهابي او باعمال العنف السياسي .وهنا يذكر البروفيسور خليل اسماعيل محمد (كولان العربي ١٠-٢٠٠٢) : الكورد الفيليون الاصل الحقيقي للشعب اللوري والاخير هم قسم من الامة الكردية وفقا لما جاء في موسوعة شمس الدين سامي وغيره من المعاجم والمؤلفات .كما يشير (مينورسكي) ان اللور هم قبائل رحالة يعود اصلها الى شعوب الهندو- اوربي .

واذا كان الكورد من الشعوب القديمة المسالمة فهم يسعون مثل باقي الشعوب الى العيش بحرية وممارسة حقوقهم الانسانية التي تقرها الديانات والاعراف والقوانين الوطنية والقانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الملحقة به ، وهي حقوق ثابتة سلبت منهم دون مبرر وحجبت عنهم دون سبب مما اضطروا الى الدفاع عن وجودهم وعن حقوقهم بالقوة وهو طريق مشروع للاحرار فالشعوب لا تموت .

ثامنا: مصطفى البارزاني الاسطورة الجبلية يؤمن بالسلام؟

اقترن اسم الكورد مع شهر نوروز او شهر اذار من كل عام حيث تضمن هذا الشهر العديد من المناسبات المفرحة والمؤلمة للشعب الكوردي ، فهو شهر تعرض فيه الكورد خلاله الى ابشع صنوف الجرائم والابادة وهو شهر تضمن مناسبات مفرحة واعياد مايزال يتذكرها ويحيها الكورد متجاوزين جروحهم منادين بالسلام و ينشدون بالتسامح من موقع القوة . ففي نوروز (اذار) حصلت جريمة حلبجة التي رام ضحيتها اكثر من ٥٠٠٠ مدني قتلوا بالسلام الكيماوي والغازات السامة في ١٦ اذار من عام ١٩٨٦ وفي ١٤ نوروز ١٩٠٣ ولد القائد العظيم البارزاني في قرية بارزان وفي ١ اذار ١٩٧٩ توقف قلب البارزاني في المنفى وفي ١١ اذار من عام ١٩٧٠ ولدت اتفاقية اذار ثم تخلى عنها نظام البعث وصدام وتنصل من بنودها ناكثا العهود وفي ٦ اذار عام ١٩٧٥ وقع صدام وشاه ايران اتفاقية الجزائر التي فرط بموجبها صدام بنصف شط العرب لقاء تخلي شاه ايران عن دعم الثورة الكوردية وفي ١ اذار عام ١٩٩١ انطلقت شرارة الانتفاضة الباسلة في كردستان ضد حكم الطاغية وتحررت كردستان من الحكم العنصري الصدامي .

والبارزاني كان أكثر زعيم قوميّ كورديّ بارز في تاريخ الحركة التحررية الكوردية وهو رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني (KDP) وعندما مات في ١ مارس ١٩٧٩ في مستشفى جورج تاون في واشنطن رثاه الملايين من الأكراد و الأخرون من اصدقاء الكورد والمحبين للشعب الكوردي . ولهذا ستبقى ذكراه حيّةً في قلوب كلّ الكورد الذين يساندون الأهداف التي ناضل من اجلها وقدم التضحيات الكثيرة للوصول اليها و جاهد من أجلها كلّ حياته . ولذلك سيبقى مصطفى البارزاني شخصيّةً كردية – عراقية فذّةً في تاريخ الشّعب الكورديّ و سيبقى مصدر الإلهام و المثل للشبابّ الكورد وهو الذي يلقب بالاسطورة الجبلية و الذي لم يتردّد في التزامه بالصّراع الكورديّ من اجل الوصول للسّلام و الحرّيّة و الدّيمقراطيّة .

ولابد من بيان موجز عن حياة البارزاني الشخصية للوقوف على تكوين شخصيته ودوره في الحركة التحررية الكردية كقائد كردي وعراقي يستحق الاحترام :

* اعتقل مع أمّه في سجن الموصل في عام ١٩٠٦ ، بسبب مقاومة عشيرته للحكم العثماني وهو في عمر ٣ سنوات .
* شارك بدور فاعل في ثورة شيخ محمود الحفيد في عام ١٩١٩ وكان تحت قيادته ٣٠٠ رجل مسلم .
* عام ١٩٣٢ قاومت قوات البارزاني الحملة الحكوميّة العراقيّة ثم اضطر الذهاب الى تركيا مع قوات

البشمركة بينما اعتقل شيخ احمد البارزاني وسلم الى الحكومة العراقية وحين عاد البارزاني الى الموصل اعتقل ايضا .

* تعرض الى النفي لبلدان مختلفة للفترة ما بين ١٩٣٢-١٩٤٣
* عام ١٩٤٥ عين قائدا للجيش في جمهورية مهاباد التي شكلها القاضي محمد الذي اعدم فيما بعد
* ١٩٤٦ اسس الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقي رئيسا للحزب حتى تاريخ وفاته عام ١٩٧٩ .
* قاد الثورة الكردية من ايلول ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ حيث ذهب الى ايران ثم الولايات المتحدة الامريكية للعلاج من سرطان الرئة حتى توقف قلبه في عام ١٩٧٩ واعيد دفنه في بارزان القرية التي ولد فيها في كردستان العراق .ثم تسلم الراية من بعده اولاده أدريس والذي توقف قلبه عام ١٩٨٧(وهو والد الاستاذ نيجرفان رئيس وزراء حكومة أقليم كردستان) والاخ الرئيس مسعود (أبو مسرور) مع نخبة من خيرة الاحرار الكورد .

وقد تعرض البارزاني واسرته وعشيرته وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الى العديد من محاولات الغدر والاغتيال والتصفية كان من ابرزها محاولة تفجير مقر البارزاني حين زاره وفد ديني في ٢٩ ايلول ١٩٧٢ بعد مرور فترة قصيرة من توقيع اتفاقية اذار للسلام وكانت محاولة غادرة بتخطيط من صدام حين كان يشغل منصب نائب الرئيس ، كما اغتيل بعض اولاده في بغداد وجرت محاولة اغتيال نجله الاخ الرئيس مسعود البارزاني عام ١٩٧٩ في فينا عاصمة النمسا وكان من ضمن الفاعلين لهذه الجريمة (سامي حنا عطا الله) واغتيل العديد من رموز الحركة الكوردية من الخط الاول كما جرى تسميم العديد منهم بمادة الثاليوم ومنهم مثلا الدكتور محمود عثمان وعدنان المفتي واختفى السيد دارا توفيق و اغتيل السيد صالح يوسفي بطرد ملغوم في بغداد..هذا عد ممارسات العسف والاضطهاد التي كانت تمارس بوحشية ضد الشخصيات الكوردية المستقلة المناصرة للحقوق الكوردية ولموقف البارزاني ومنهم مثلا المهندس نوري محمد أمين (أحد مؤسسي حزب شورش عام ١٩٤٥ وعضو اللجنة المركزية للبارتي في المؤتمر التاسيسي الاول المنعقد عام ١٩٤٦) والاديب الكردي محرم محمد أمين الذي اغتيل عام ١٩٨١ في مدينة السليمانية .

لقد وصف البارزاني العديد من الشخصيات التي قابلته او سمعت عنه بأوصاف الشخصيات العظيمة فهو عزيز النفس ، شديد التواضع ، ومتسامح ، يتمتع بشخصية جذابة يحترمها الجميع ويحب الضيوف ويكرمهم انسجاما مع التقاليد العشائرية للكورد وهو يفكر دائما بقضية شعبه من منطلق الحكمة والصبر والثقة بالنفس وكان يرفض الالقاب مثل الزعيم الاوحد او الاستاذ او غيرها من الاوصاف وقد انعكست هذه الشخصية وصفاتها على اولاده واحفاده ، واذكر حين التقيت الاخ الفاضل كاك مسعود البارزاني للسلام عليه في لندن يوم ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ على هامش مؤتمر المعارضة العراقية وكذلك في مناسبات متعددة انه كان في غاية الادب والحكمة والتواضع والاخلاق الرفيعة وذكرت لوسائل الاعلام المختلفة منذ عام ٢٠٠٢ ان يقود العراق شخصية تتحلى بمثل شجاعة مسعود البارزاني ورفعة اخلاقه وحكمته وقدرته السياسية .

والبارزاني – رحمة الله – كان يرفض سياسة العنف والتطرف واي عمل ارهابي ولا يقبل اي تصرف يدل على الغدر مثل الاغتيالات السياسية التي لم تمارس طيلة فترة النضال للحركة التحررية الكوردية ولهذا فقد قال عنه الرئيس الراحل عبد الناصر كلمات مثيرة تليق بمقامه حين قابله في القاهرة كما كان يتمتع باحترام الزعيم عبد الكريم قاسم وقال عنه الرئيس حسني مبارك انه رجل عظيم يستحق القراءه عنه .

تاسعا: الاخوة العربية – الكوردية والمصير المشترك

لم يكن الكورد وحدهم من ضحايا النظام الدكتاتوري وحكم صدام و إنما تعرض العرب والتركمان والآشوريين لجرائم بشعة مثل تدمير وتسميم الاهوار في جنوب العراق وتقييد الحريات العامة وهدم المنازل ومصادرة الأموال والمنع من السفر والتصفيات الجسدية التي أصابت الآلاف منهم وكذلك تصفية العديد من التركمان والاشورين . و مع ذلك فقد تميزت العلاقات العربية – الكوردية بخصوصية كبيرة قائمة على التلاحم الأخوي والشراكة في الوطن إلى جانب روابط المصاهرة الحميمة بين العشائر العربية والكوردية .ولم يمنع اختلاف القومية أو الدين أو الفكر السياسي أو المذهبي من وجود روابط أخوية متينة بين العرب والكورد .ولم يشعر في أي يوم من الأيام أن العرب هم غرباء عن الكورد أو أن الكورد هم غرباء عن العرب .

ولعل العامل الأول في ترسيخ هذه الروابط هي وحدة الوطن والمصير المشترك والرغبة الصادقة في نبذ الاستبداد ومقاومة الطغيان والتطلع إلى الحرية منذ الاحتلال العثماني وحتى أثناء عهد الاستبداد الأخير من جرائم النظام حيث لحق الكورد أضرار بالغة في أرواحهم وثرواتهم وأولادهم و أملاكهم وكيانهم ومشاعرهم الإنسانية وقد تمثلت في سياسة التعريب والتطهير العرقي والتبعيث بفرض العقيدة السياسية وغيرها من الجرائم الدولية التي لم تنل من الاخوة العربية – الكوردية لأنها جرائم مرتكبة من مجموعة من المجرمين الدوليين لا بد من أن يقدموا إلى العدالة الدولية...

ولعل من المفيد أن نذكر بالفتوى الدينية التي أرادتها حكومة نظام عارف و من ثم حكومة البكر من سماحة أية الله العظمى السيد محسن الحكيم لضرب الأكراد وقمع الثورة الكردية عام ١٩٦٣ إلا أن سماحة السيد الحكيم رفض ذلك رفضا قاطعا داعما الثورة الكردية قائلا لوفد النظام – آنذاك – قولة المعروف (كيف نعطي فتوى لمحاربة الكرد وهم اخوتنا في الوطن والدين ؟) .بل ان القائد المرحوم مصطفى البارزاني كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع قادة العشائر العربية ورجال الدين في النجف وكربلاء والفرات الاوسط وكان يفكر بالسياسين العرب المناضلين القابعين في سجون النظام قبل ان يبدأ وفده المفاوض بطرح قضية الشعب الكوردي ويدخل في الوفد المفاوض اولا برجاء من الوفد الحكومي باطلاق سراح السجناء العرب كما قام الخالد البارزاني بحماية مئات الشخصيات والعوائل العربية من بطش نظام البعث وهو الذي وفر الحماية للشهيد مهدي الحكيم في فتره من الفترات العصيبة التي مرت على حركته السياسية قبل اغتياله رحمه الله . والبارزاني كان يؤمن بالتسامح والعفو عند المقدرة ففي بداية السبعينات واثناء المفاوضات مع الحكم المركزي في بغداد قصده والد عبد العزيز العقيلي (وزير الدفاع

السابق الذي اشتهر بضرب الكرد ومدنهم وقصباتهم) طالبا منه التدخل لدى حكومة البكر بالغاء عقوبة الاعدام عن ولده وفعلا اتصل البارزاني مع البكر – رغم السجل السئ للعقيلي – وموقفه غير المشرف من الاكراد وقضيتهم العادلة وتم تخفيف العقوبة الى السجن المؤبد الا ان نظام البكر – صدام اعدم العقيلي فيما بعد اثر انهيار اتفاقية اذار وتجدد القتال عام ١٩٧٥ .

وفي أثناء عهود الطغيان والاستبداد السياسي التي مرت على العراق شكلت جبال كردستان ملاذا أمنا للعرب ولأبناء العشائر من الجنوب والوسط ولكل المضطهدين ، كما قام الكثير من العرب بدعم الثورة الكوردية التي قادها الكرد لنيل حقوقهم المشروعة حين قاتل العرب مع اخوتهم الكرد وقام العديد من العرب بتهريب السلام من وسط وجنوب إلى كردستان وبخاصة بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ دعما للثورة الكوردية وحبا بالشعب الكوردي في نيل حقوقه القومية المشروعة وفي تقرير مصيره . وكانت عمليلت تهريب السلام للبيشمركة من مدينة النجف الاشرف من خلال المرحوم (قادر منتك من مدينة أربيل) وكذلك (العقيد فضل ابن المرحوم كامل شبيب الشخصية العسكرية المعروفة) وقد كان لوالدي دورا في تزويد قوات البشمركة بهذا السلام عام ١٩٦٧ بحكم علاقات المودة والصداقة التي جمعته مع شخصيات عشائرية من الكورد في كوردستان .

ولهذا لم تكن من الصدفة أن تنهض الانتفاضة في كردستان في الوسط وفي الجنوب في وقت واحد ضد الظلم والطغيان الصدامي عام ١٩٩١ . وحين اختار الشعب الكوردي الفيدرالية كنظام للحكم وكنمط للعلاقة مع النظام المركزي في بغداد في انتخابات حرة وديمقراطية عام ١٩٩٢ ، وجب على العرب وعلى جميع الاقليات احترام هذا الخيار ودعمه وتعزيزه لأنه خيار الكورد في كردستان وهو خيار مشروع ناضل من اجله الكرد وقدم مئات الآلاف من الشهداء والتضحيات عبر نضالهم الطويل ضد الأنظمة الشوفينية و الذي استمر عشرات السنين وهو خيار لبناء الديمقراطية لمستقبل العراق .

ولا ننكر هنا دور القيادة الكردية الحكيمة وحرصها على صيانة وتعزيز الاخوة العربية – الكوردية ونشر ثقافة التسامح في العراق – ومن الطبيعي ان لا يكون هناك تسامح مع المجرمين الذين ارتكبوا جرائم دولية – حيث ان للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والاحزاب الكردستانية الاخرى دورا مهما وفاعلا في تعزيز الروابط بين ابناء العراق وفي زرع القيم الخيرة وبخاصة ما يقوم به كل من الاخ الرئيس مسعود البارزاني والاستاذ مام جلال طالباني وكذلك كوادر حزبيهما من دور حيوي لتعزيز الاخوة بين العرب والاكراد وبناء دولة القانون في العراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي القائم على احترام حقوق الانسان تنعم به جميع القوميات واتباع الديانات بحقوق متساوية وفقا لدستور دائم ومبدأ سيادة القانون .وهو ما ظهر واضحا في مناسبات متعددة ولا سيما في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٢ ومؤتمر المعارضة العراقية الذي انعقد في كردستان في اواخر شباط ٢٠٠٣ حيث بذلت جهود قيمة من كل من الاخوين الفاضلين – وكذلك الاطراف الاخرى – لرص الصفوف وانقاذ العراق من الغرق في بحر الدكتاتورية .

توصيات

١- محاسبة المسؤولين العراقين عن جرائمهم ضد الكورد واجراء محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم على مسرح الجريمة في كوردستان وجنوب العراق .

٢- تعويض المتضررين العراقين جميعا واعادتهم الى وطنهم العراق وبخاصة الكرد الفيلية والكشف عن مصير المحتجزين منهم .

٣- انشاء متحف لجرائم نظام صدام وضحايا حقوق الانسان .

٤- الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكوردي وحقه في تقرير مصيره واحترام نوع الشراكة التي يريدها في المستقبل والاعتراف بحقه في الاستقلال وانشاء دولته المستقله على اراضيه وفقا لقواعد حق تقرير المصير المعترف به دوليا .

٥- ضمان حقوق المتضررين العراقين جميعا من الكورد ومن ضحايا التعريب وسياسة الصهر القومي والتهجير والترحيل القسري وجرائم النظام وتعويضهم تعويضا سريعا عادلا .

٦- تعويض عوائل الشهداء والمعوقين من الكورد والعرب الشيعة من ضحايا نظام صدام وتخصيص جزء من ميزانية الدولة الفيدرالية لهذا الغرض .

٧- تطبيع الاوضاع في مدينة كركوك بتفعيل نص المادة ٥٨ من قانون ادراة الدولة الانتقالية واعتبار كركوك جزء من حدود اقليم كوردستان واعتبارها رمز من رموز التعايش والتسامح القومي والديني بين الجميع .

وفي الختام أقول كمواطن عراقي – عربي ان الواجب الاخلاقي والانساني يوجب علينا الاعتذار من الشعب الكوردي عن جرائم بعض العرب من ذوي الفكر العنصري الذي ارتكبوا جرائم خطيرة وعمدية ضد الكورد في حلبجة والانفال وقلعة دزة وضد الكورد الفيلية حيث كان ينبغي ان نفعل المستحيل للحيلولة بين النازية العربية وجرائمها ضد الشعب الكوردي وان لا نسكت عليها مطلقها و لهذا فانني انحني اجلالا لتضحيات الكورد ولشهدائهم وللبيشمركة الابطال ، تلك النسور الجبلية الشجاعة ، وان كل ما جرى ضد الكورد من جرائم وويلات لن تخرب مطلقا الاخوة العربية – الكوردية فهم شركاء في الوطن والتاريخ والدين والجغرافية والمصير الواحد وبعقولهم وحكمة الخيرين من ابناء بلاد الرافدين ستبنى الديمقراطية وتؤسس دولة القانون وتغرد الطيور اناشيد الحرية في عراق يقوده الكورد والعرب وكل القوميات الاخرى ومن مختلف الديانات والاطياف السياسية بروح التسامح والمحبة القائمة على احترام الاخر والاعتراف به وبثقافة حقوق الانسان في ظل المجتمع المدني .

الفصل الثامن

مدينة كركوك

المشكلات الاساسية والحلول القانونية

سقط نظام صدام بدعم ومساندة قوات التحالف للشعب العراقي و ترك وراءه مشكلات جوهرية خطيرة بسبب سياساته الخاطئة وجرائمة التي ارتكبها في كوردستان ضد الشعب الكوردي وفي الجنوب وفي الوسط ضد الشيعة ، واذا كانت هذه الجرائم الدولية لا تعد ولا تحصى طيلة الحكم الاسود للبعث المعروف بالغدر منذ عام ١٩٦٨ وحتى تاريخ زواله يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، الا ان هناك من الجرائم لايمكن ان تنسى ويجب معالجة اثارها وهي الجرائم الدولية التي ارتكبت ضد الشعب الكوردي وضد الشيعة (الحروب الداخلية) والجرائم الدولية ضد دول الجوار (الحروب الخارجية) فضلا عن الاعمال الارهابية التي هددت الامن والسلم في العالم الذي اصبح قرية صغيرة يتاثر بأي حدث . وهذه الجرائم لابد من معاقبة فاعليها ومحاسبة المسؤولين عنها وفقا للقانون حيث لا يتمتع هؤلاء بأية حصانه لا دستورية ولا قانونية ووجوب تعويض المتضررين منها وفقا للقانون والا فان جوهر وقيم العدالة سوف تتضرر ويظل التوتر قائما مما يهدد بازمات خطيرة لا تحمد عقباها في وقت يقتضي الوضع ما بعد حكم الطاغية ترسيخ حكم القانون ونصرة المظلومين واعادة الحقوق الى اصحابها .

وحين صدر قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في ٨ اذار ٢٠٠٤ والذي هو بمثابة الدستور المؤقت للبلاد ، نص على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة وعلى وجه السرعة بازالة الظلم الذي وقع على مدينة كركوك التي تعرضت الى ابشع صنوف التطهير العرقي والترحيل والتغيير الديموغرافي وتغيير الهوية القومية ولمختلف القرارات المناقضة لحقوق الانسان مثل حصر التملك للعرب فقط ومنع العمل عن الكورد والتركمان ومنع تسجيل المواليد الكورد وغيرها من القرارات المجحفة التي لم تستطع تخريب العلاقة بين الكورد والعرب والقوميات الاخرى في هذه المدينة الحيوية .

واليوم نحن على ابواب الانتخابات وهي مفتاح بناء الديمقراطية وترسيخ حكم القانون ، لم يجر اي جهد من الحكومة المؤقتة الحالية لتنفيذ احكام نص المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقد ظلت الاوضاع التي خلقها النظام المقبور السابق على حالها مما زاد من التوتر في المدينة المذكورة وبقيت معاناة سكان مدينة كركوك على حالها بينما ظل المستوطنون الذين استقدمهم صدام الى مدينة كركوك من عرب الجنوب والوسط وغرب العراق تحت طائلة مختلف المغريات ينعمون بالممتلكات التي اغتصبوها دون مبرر شرعي ولا قانوني وعلى حساب آلام ومعاناة غيرهم .

ومن المؤسف حقا ان الفقرة ١ من المادة ١٠ من قانون حل المنازعات المتعلقة بالملكية العقارية حدد السقف الزمني لحل هذه المنازعات بتقديم الطلبات من المتضررين في موعد اقصاه يوم ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤...!! ؟ ولا ندري من هو هذا القانوني العبقري الذي أقترح ذلك النص ؟ اذ ماتزال مئات الالاف من القضايا لم تحسم بعد وهناك مئات الالاف من المتضررين لا يعرفون بهذا القانون ولا يفقهون شيئا منه ولا بتاريخ صدوره او انتهاء نفاذه ومنهم ممن يعيش خارج العراق بل حتى الذين هم في داخل العراق ممن يعيش في الخيام وينتظر العودة الى بيته ومزرعته لا يعرف ان المدة سوف تنتهي في التاريخ المذكور ، الامر الذي يوجب اعادة النظر في القانون وعدم تحديد السقف الزمني للمتضرر في تحريك قضيته للحصول على حقه ، ولا ادري هل يعقل تحديد المدة لصاحب الحق بينما البلاد يسرح فيها الارهابيون ويمرحون ويحتاج المتضررون الى الحماية والنصح والارشاد والدعم القانوني والامني اذ هناك الكثير من الغاصبين من اتباع النظام السابق مسلحون ويلجأون لقانون القوة بينما يجب ان يسود مبدأ قوة القانون .

ومن الناحية القانوني فان الغصب لا يمكن ان يكون سببا للحيازة والتملك لانه عمل باطل وما يبنى على الباطل هو باطل وفقا للقاعدة القانونية المعروفة منذ زمن الرومان وحتى الان في القوانين الوضعية ولان الحيازة الصحيحة التي تؤدي الى كسب الملكية توجب اولا الحيازة بحسن نية وبطريقة سليمة وثانيا طول الفترة الزمنية التي تختلف من مال الى اخر ، ومن الناحية الشرعية فان كل الديانات تحرم الغصب فلا تجوز الصلاة على الارض المغصوبة مطلقا والغاصب يأثم على فعله الى يوم الدين لان الغصب هو التعدي على المال المملوك للغير والتعدي فعل مادي للعمل غير المشروع الموجب للمسؤولية والتعويض للمتضرر المغصوب منه (صاحب الحق) ، واغتصاب الشيء يعنى اخذه قهرا او عنوة وليس عن طيب خاطر او بالتراضي وهو طريق لا يمكن ان يكسب الحق للمغتصب على الشيء المغصوب مهما طال الزمن وهذا هو حكم القانون الوضعي وحكم الفقه الاسلامي ايضا باختلاف المذاهب الفقهية وتعدد مدارسه لان الغصب عند الفقهاء هو ظلم وعدوان يفقد الغاصب الشرعية في الحيازة مما يوجب رد المغصوب الى صاحبه مع تعويضه عن الاضرار .

والسؤال المطروح هنا : هل يعقل ان تجري الانتخابات في كركوك قبل ازالة آثار جريمة التعريب التي ارتكبها النظام السابق ، وقبل تطبيق المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ؟ وهل من المعقول ان تتم عملية الانتخابات قبل اجراء الاحصاء السكاني ؟ وكيف يمكن القيام بهذا الاحصاء بينما مئات الالاف من المرحلين يقبعون في الخيام وفي المنافي ينتظرون اعادة الوحدات الادارية التي فك ارتباطها نظام صدام المقبور عن هذه المدينة وهم ينتظرون العودة الى بيوتهم واراضيهم ومصانعهم ايضا بل ان الواجب القانوني والاخلاقي والانساني يوجب تصحيح الاوضاع فورا وازالة كل مظاهر التعريب والتسميات التي اطلقها النظام السابق على المدارس والشوارع والقصبات والاماكن مثل (حي النخوة والقادسية والقائد المؤسس و٧ نيسان والصمود وحي البعث والعروبة ومدرسة عدنان خيرالله والتصدي والكيماوي المزدوج والقعقاع وسعد بن ابي وقاص...الخ من التسميات الاستفزازية التي تكشف عن الفكر النازي للبعث ونهجه العدواني) .

وقد ارتفعت وتيرة الحديث عن مدينة كركوك في المدة الاخيرة لمناسبة قرب موعد الانتخابات وتقرر في مؤتمر دوكان المنعقد في منتصف نوفمبر ٢٠٠٤ عدم جواز اجراء الانتخابات في مجلس محافظة كركوك قبل القيام بازالة الاوضاع الموروثة من النظام السابق وتفعيل نص المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة المشار اليها بارجاع الحقوق الى اصحابها وفقا للقانون ، وهو قرار قانوني وسليم من المجتمعين في مؤتمر دوكان لانه ينسجم والقانون . ونحن نعتقد ان السلم والاستقرار لن يتحقق في العراق اذا لم تحل هذه الاشكاليات بحسن نية وفي المقدمة منها تحديد الحدود الادارية لأقليم كوردستان والتي تدخل كركوك ضمن هذه الحدود قانونيا وتاريخيا وجغرافيا بسبب الاغلبية الكوردية في مدينة التعايش والتسامح والتأخي . ونحن نرى بضرورة عود المرحلين الى مدينتهم واعادة المستوطنين بارجاعهم من حيث استقدموا ويمكن للحكومة المؤقتة اعادة تأهليهم مجددا لكي تنزع اي فتيل للازمة في كركوك التي قد تنفجر في اية لحظة اذا تاخرت الحلول المنصفة وساد مبدأ الثأر والانتقام بدلا من حكم القانون كما يجب تعديل الفقرة ١ من المادة ١٠ من قانون حل المنازعات المتعلقة بالملكية العقارية وتفعيل عمل اللجان والهيئات حسب الاصول .

وللمزيد من التفصيل عن الاساس القانوني لما نقول يمكن الرجوع الى الرابط التالي :

http://www.alfadhal.net/1565/aa14htm

الفصل التاسع

الدولة الكوردية وثقافة الاختلاف

هل هناك أساس قانوني لتكوين الدولة الكوردية في كوردستان ؟ وهل ان حركة الاستفتاء الشعبي للكورد خيانة للوطن أم هي تعبير سلمي مشروع عن حق الشعب الكوردي في تقريرالمصير ؟ و هل يحترم العقل العربي ثقافة الاختلاف اذا لم يحترم حقوق الاخر ؟ ولماذا تروج الافكار الاحادية التفكير دون اي اعتبار لحقوق الاخر حتى وان كان شريكا في وطن وتاريخ ومصير مشترك ؟ هذه الاسئلة تدور في ذهني دائما للوصول الى أفضل صيغة للتعايش بسلام بين القوميات واتباع الديانات بعيدا عن التكفير وسياسة الالغاء والتخوين في ظل عراق جديد فيدرالي تعددي وديمقراطيلله! ;nbsp قائم على اسس الحوار السلمي المتحضر واحترام حقوق الانسان وحكم القانون وترسيخ ثقافة الاختلاف .

لقد خرجت مئات الالاف من جموع الشعب الكوردي في كوردستان ودول العالم وبصورة سلمية للتعبير عن رغبتهم في اجراء الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة والتثبت من بيان رغبتهم الحقيقة بشأن مستقبلهم ووجودهم وحياتهم على ارضهم وهو حق طبيعي وقانوني تكفله قواعد القانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود الدولية الملحقة به باعتباره جزءا من الحق في تقرير المصير . الاان الملفت للانتباه صدور تصريحات من بعض المسؤولين العراقيين ونشرت مقالات متعددة في الصحف ومواقع الانترنيت تستكثر على الكورد القيام بالتعبير السلمي عن ممارسة هذا الحق وكانت بعضا من هذه الكتابات والتصريحات جارحة لمشاعر الملايين من الشعب الكوردي بسبب قسوتها ومن ذلك اتهام الكورد في العراق الذين شاركوا في الاستفتاء الشعبي ووصفهم بالخونه وهي عبارة قاسية جدا فوجيء بها الكثير من العرب و الكورد والقوميات الاخرى ايضا ، ولغرض القاء الض!وء على الموضوع سنحاول التعرف على أصل الكورد ومدى شرعية ممارسة التعبير السلمي عن الرأي ومواضيع اخرى لها صلة بهذا المحور منطلقين من اسس الحوار الحضاري الذي يجب ان يسود في احترام الاخر ونشر ثقافة تعددية الاراء وعدم التخوين عند تباين الافكار او عدم انسجامها تبعا لتباين المنطلقات واختلاف الاراء .

وهذا الموضوع تظهر اهميته من خلال ضرورة احترام الرأي والرأي الاخر ونبذ التعصب والتطرف والغلو اذ مايزال هناك من يتمسك ببقايا الفكر القومي العربي القائم على شعارات وهمية لم تجلب لنا الا الكوارث والانتصارات الورقية مثل شعارات تحرير القدس عبر بغداد . .! ولعل أخطر ما تتعرض له القوى الديمقراطية المحبة للسلام والاعتدال حين تواجه فكرا قوميا متطرفا و استبدادا دينيا من قوى الاسلام السياسي لانهما يشتركان في نمط التفكير الاحادي المنغلق وعبادة الشخصية و ب! رفض الاخر وعدم القبول به .

أصل الكورد؟

الشعب الكوردي جزء من الأمة الكردية العريقة المجزأه بين دول متعددة حيث يعود تاريخ الكورد الى أكثر من ٥ الاف عام وجدوا على أرضهم التي تسمى ب (أرض الكورد أو كوردستان) التي هي وطن الكورد .وقد ورد اسم الكورد القديم (الميديون) في الكتب القديمة ومنها التوراه او الوصايا القديمة Old testament (العهد القديم) ، ولهذا فان وجود الكورد على ارضهم في غرب ايران وجنوب تركيا حتى سنجار وجبال حمرين هو ثابت تاريخيا مما يعد وجودهم في أرض الجبال او اقليم الجبال (ميديا) هو اسبق من الشعوب الاخرى ، وقد انقسمت هذه المنطقة فيما بعد و لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى وتجزأت الامة الكردية الى شعوب تسكن في كوردس! تان العراق ، (كوردستان الجنوبية) وفي غرب ايران وفي كوردستان الشمالية في تركيا وكذلك في سوريا ، هذا بالاضافة الى وجود اعداد غفيره هاجرت بحثا عن الامان الى الاردن ولبنان وغيرها من بقاع الارض بحثا عن الامان .

ونشير الى ان الكورد الفيليين ، وهم جزء من هذه الامة الكوردية ، حيث يذكر العديد من المؤرخين الى انهم من بقايا العلاميين او الكوتيين في وسط وجنوب العراق (مندلي ، بدره ، جصان ، خانقين ، زرباطية ، كركوك ، بغداد وغيرها من المدن العراقية الى جانب المدن الايرانية الاخرى) . والكورد الفيليون ينحدرون من عشائر كوردية معروفة عاشت في منطقة خوزستان وشرق العراق وبخاصة في شرق دجلة وهي من اقدم المناطق التاريخية في العراق والتي نشأت عليها اقدم الشرائع . ونضيف الى كل ما تقدم للدلالة على ان الكورد من الشعوب القديمة التي استوطنت المناطق المشار اليها هو ان بعضهم من اتباع الديانة الايزيدية وبعضهم من اتباع الديانة اليهودية وقله منهم من اتباع الديانة المسيحية والغالبية من الكورد من اتباع الدين الاسلامي . وهذا التنوع الديني دليل ساطع على قدم الوجود التاريخي للكورد في المنطقة .!

واذا كان الكورد من الشعوب القديمة المسالمة فهم يسعون مثل باقي الشعوب الى العيش بحرية وسلام وممارسة حقوقهم الانسانية التي تقرها الديانات والاعراف والقوانين الوطنية والقانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الملحقة به ، وهي حقوق ثابتة سلبت منهم دون مبرر وحجبت عنهم دون سبب مما اضطروا الى الدفاع عن وجودهم وعن حقوقهم بالقوة وهو طريق مشروع للاحرار فالشعوب لا تموت .

أن حق تقرير المصير للشعوب بوجه عام ينطوي على جانبين هما :

أولا – حق الاتحاد الاختياري الأخوي في كيان واحد ودولة واحدة أي حق العيش المشترك باتفاق رضائي تتحدد الحقوق و الواجبات في الدستور و القانون وهو ما اختاره الشعب الكوردي في كردستان العراق مثلا في قرار المجلس الوطني لكردستان العراق في ٤-١٠-٩٢ حين اختار الفيدرالية نمطا لتنظيم العلاقة بين الكرد والدولة العراقية المركزيةوقد تأكد هذه المبدأ في قانون ادارة الدولة للمرجلة الانتقاليةحيث جاء في

المادة الرابعة ما يلي :

((نظام الحكم في العراق جمهوري ، اتحادي (فدرالي) ، ديمقراطي ، تعددّي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية . ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الإثنية أو القومية أو المذهب .)) . كما تأكد هذا المبدأ في قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٠٠٤ .

ثانيا – الانفصال و تأسيس كيان مستقل أي دولة مستقلة مثل تيمور الشرقية وحق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلةوهذا الكيان المستقل يقرره الشعب المعني بتأسيس الكيان المستقل وفقا للاستفتاء وتحت رقابة واشراف الامم المتحدة كما حصل في مناطق عديدة من العالم كجانب من حق الشعوب في تقرير مصيرها وفقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولي! ة التي سنشير اليها وبالتالي فان ممارسة هذا الحق ليست خيانة وانما ممارسة لحق قانوني ثابت دوليا وانسانيا من الشعوب التي عانت من الظلم والاضطهاد على مر السنين ولاسيما اذا جاء من شعب له حركة تحررية ذات تاريخ طويل أطول من عمر الدولة العراقية ونقصد بذلك الشعب الكوردي وثورته القومية التحررية التي قدم من التضحيات مئات الالاف من الضحايا على طريق الحرية والدفاع عن الحق في الحياة و الوجود .

والسؤال المطروح الان هل من اساس قانوني للكورد في اختيار الحل الثاني وهو تأسيس الدولة الكوردية اذا استحال العيش المشترك القائم على اساس الاتحاد الاختياري ؟ وهل ان خياره في تكوين دولته المستقلة خيانة وطنية ام ممارسة لحق ؟

الكورد شعب بلا دوله أم امة بلا دوله؟

لاشك ان اركان أي دولة هي الشعب والاقليم والنظام السياسي او الحكومة الشرعية ، وان لكل شعب حق في تقرير مصيره وفقا لقواعد القانون الدولي واستنادا الى المادة ٧ / ١ من العهد الدولي للحقوق الثقافية والسياسية الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ . ولاشك ان الاساس القانوني لتكوين الدولة الكوردية تتمثل في نقطتين وهما :

اولا- اركان الدولة الكوردية

١- الشعب : وجد الشعب الكوردي في وطنه كوردستان منذ الاف السنين وقد جاء اسمه في الوصايا القديمة او العهد القديم (التوراة) تحت تسمية الميديون فالكورد هم الميديون الذين توزعوا بين دول متعددة (تركيا ، العراق ، ايران ، سوريا ، لبنان ، الاردن وغيرها) . والكورد أمه كبيرة مشتته ومجزأة بين هذه الدول وكان سبب التجزأة يعود الى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد ظل مقسما الى الان دون رضاه وخلافا

لرغبته ، والشعب الكوردي في العراق ظل (شعب بلا دوله) رغم ان معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ نصت على حق الشعب الكوردي في دولته المستقلة التي عطلتها معاهدة لوزان لعام ١٩٣٢ دون وجه حق و تعرض الكورد الى جرائم دولية خطيرة من انظمة الحكم المختلقة وبخاصة من حكم البعث / صدام بلغت حدا من البشاعة لاتقل عن بشاعة الاساليب التي استعملت من النازية وكان منها ضرب مدينة حلبجة بالسلام الكيماوي ودفن مئات الالاف وهم احياء في قبور جماعية ومنها هدم القرى وزرع ملايين الالغام واعتماد سياسة التطهير العرقي لغرض ابادة الجنس البشري وهي جريمة دولية عمدية خطيرة تحرمها كل الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي كما جرت اكبر هجرة للشعب الكوردي عام ١٩٩١ خوفا من بطش النظام السابق فاصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٦٨٨ في ابريل ٥ / ١٩٩١ لحماية الكورد واحترام حقوق الانسان .وقد ناضل الشعب الكوردي في العراق نضالا سلميا ثم نضالا مسلحا د! فاعا عن حقه في الحياة والوجود وطبقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي اعترفت صراحة بشرعية النضال المسلم للشعوب المستعمرة والاجنبية بقرارها رقم ٢٩٥٥ في ١٢ كانون الاول لعام ١٩٧٢ وفي ١٧ كانون الاول عام ١٩٧٦ .

والشعب الكوردي في كوردستان العراق تتوافر فيه مقومات وعناصر الشعب في سكان كوردستان العراق وهي ضرورية لغرض انطباق مبدأ حق تقرير المصير وهي (اللغة الكوردية والثقافة الكوردية والاحساس بالتاريخ المشترك والهوية المتميزه وارتباطه باقليم محدد المعالم له حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية) وقد تم الحاق هذا الشعب بالدولة العراقية بعد الحرب العالمية الاولى دون رغبته ومن غير رضاه حيث لم يستفت الشعب الكوردي على هذا الاجراء وكانت عملية دون الرغبه الحقيقة مما يجعل من هذا الاجراء باطل والقاعدة الرومانية تنص ان ما بني على باطل هو باطلفضلا عن عدم ايفاء الحكومات العراقية المتعاقبة بالتزاماتها حيال الشعب الكورد! ي .

٢- الاقليم : للكورد اقليم يسمى كوردستان وهي ارض الاكراد منذ الالاف من السنين رغم التقسيم والتجزأة للامة الكوردية بين دول متعددة طبقا للاتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وقد استقر الشعب الكوردي على ارضه واقعيا وفعليا دون ان ينال حقوقه القانونية والانسانية المشروعه بما فيها الحق في تقرير المصير الذي تم اقراره صراحة في القانون الدولي وفي العهد الملحق بالاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولهذا الاقليم حدوده الجغرافية والتاريخية والقانونية معروفه وهو ما تاكد ايضا في قا! نون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية في العراق (المادة ٥٣) . وان كركوك جزء من حدود هذا الاقليم .

الوضع القانوني لمدينة كركوك

و نحن نعتقد أن وضع مدينة كركوك التاريخي والجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاثني يشير بما لا يقبل الشك إلى أن كركوك مدينة كردستانية مهمة تقع ضمن حدود كردستان العراق تاريخيا وجغرافيا وقانونيا بل هي قلب كوردستان وان الكورد هم السكان الذين يشكلون الأغلبية في المدينة

وضواحيها منذ القدم وعلى الرغم من وجود القوميات الأخرى ، كالعرب والتركمان والآشوريين وغيرهم ، إلا أن السكان من الكورد هم الذين شكلوا أغلبية السكان ولعل من أهم الأدلة على ذلك هي إحصاء النفوس عام ١٩٥٧ وكذلك قبور الكورد التي سعت حكومة البعث إلى العبث بها وتغيير ملامحها و بخاصة بعد مطالبة الزعيم الملا مصطفى البارزاني إحصاء القبور من الكورد كشاهد على دخول المدينة ضمن حدود كوردستان في معرض رده على الوفد الحكومي المفاوض على ١٩٧٠ وهو ما دفع الأنظمة المتعاقبة ! - وبخاصة في عهد البعث - إلى اتباع نهج عدواني ضد الكورد والقوميات الاخرى بتطهير الأعراق والسيطرة على مقدرات المدينة من الثروات الطبيعية وهو تدخل - كما بينا يتنافى وحقوق الإنسان - اثر على النسيج الاجتماعي والتركيب العرقي والبنية التحتية والحدود الجغرافية . بل أن نهج السلطات امتد حتى إلى المقابر بدرسها تارة وبدفن العرب في مناطق كركوك وفي توطين عشرات الآلاف من الفلسطينيين فيها إلى جانب تغيير أسماء الأحياء والمناطق الكردية وتسميتها بأسماء عربية أو بعثية عنصرية واستفزازية مثل حي البعث وحي النخوة وحي العمل الشعبي وحي القادسية وأم المعارك وصدام والصمود ...وغيرها

ووفقا إلى إحصاء عام ١٩٥٧ فان نسبة السكان الكورد في مدينة كركوك هي ٤٨ ،٣٪ وهو الإحصاء الذي اتفق عليه وفق بيان آذار عام ١٩٧٠ بينما نقصت النسبة لعدد السكان الكورد في إحصاء عام ١٩٧٧ وصارت ٣٧ ،٣٣ ٪ بفعل سياسة التعريب والتطهير العرقي ، أما التركمان فقد كانوا حوالي ٢١ ،٥ ٪ ثم أصبحت النسبة في إحصاء عام ١٩٧٧ ١٦ ،٣١ ٪ ، وفي هذا الصدد يشير الأستاذ الدكتور حسن الجلبي في معرض حديثه عن الفيدرالية للكورد في كوردستان عن مدينه كركوك قائلا مايلي :

((وحيث يتعلق الأمر بالمنطقة الكردية يبرز ما يسمى ب عقدة كركوك ، حسنا يتعلق السؤال بما إذا كانت كركوك تدخل ضمن منطقة كردستان أم لا ؟ من ناحية المعطيات التاريخية و الواقعية والسكانية فان المعلوم أن كركوك كانت تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) والتركمان ومن ثم العرب ، ولهذا فمن الحتمي أن تدخل كركوك ضمن إقليم كردستان في الاتحاد الفيدرالي أو في صـ! يغة أخرى)) .

ولابد من الإشارة إلى الموقف الشجاع للزعيم المرحوم الملا مصطفى البارزاني هنا حيث قال أثناء مفاوضات عام ١٩٧٠ للوفد الحكومي المفاوض بخصوص كركوك مايلي : ((أن كركوك هي جزء من كردستان وإذا ظهر في الإحصاء أن أكثرية سكانها ليسوا من الأكراد فأنا لن اعترف بذلك ، إنني لن أتحمل أمام الأكراد مسؤولية التخلي عن كركوك ..... .)) . كما نشير الى ان هناك العديد من فقهاء القانون العرب والكورد ذهبوا الى اعتبار مدينة كركوك جزء من اقليم كوردستان .

٢- النظام السياسي : للكورد في العراق حكومة شرعية منتخبة (المادة ٥٣) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهذا يعني ان هناك نظاما سياسيا يدير الاقليم وفقا للقانون وفي اقليم كوردستان برلمان منتخب ومؤسسات دستورية ويدير الشعب الكوردي شؤونه باستقلالية منذ عام ١٩٩٢ وحتى الان حيث قرر البرلمان المذكور عام ١٩٩٢ تاسيس هذه المؤسسات واختيار الحل الفيدرالي ضمن اتحادية

اختيارية .هذا فضلا عن ان هناك دولا عديدة تتعامل مع حكومة الاقليم وتستقبل الضيوف والقادة ! السياسيين من العديد من الحكومات بمعزل عن حكومة المركز في بغداد وطبقا للقانون الوطني وقانون ادارة الدوله العراقية المؤقت .

ثانيا - الاساس القانوني المستمد من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها

ان هذا المبدأ القانوني يصلح اساسا لوضع الحلول القانونية لمشكلات الشعوب المضطهدة وهذا المبدأ له القوة الملزمة بسبب تحويلة الى قاعدة قانونية دولية ملزمة وهو ما يتضح من الوثائق التالية :

١- ميثاق الامم المتحدة حيث تنص الفقرة الثانية من المادة ١ منه على ما يلي (انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي قضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها...) .

٢- المادة الاولى / ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ والتي تنص على ان لحميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تفرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٣- الفقرة الثانية من اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ١٥١٤ / د ١٥٥ في ١٤ كانون الاول ١٩٦٠ والتي تنص على ان لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى لتحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

٤- وتم التاكيد على ذلك في اعلان مبادىء القانون الدولي لعام ١٩٧٠ الصادر بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٦٢٥ قي دورتها ٢٥ في تشرين الاول ١٩٧٠ وكذلك المادة ٨ من وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ وكذلك اعلان الجزائر لعام ١٩٧٦ وغيرها .

٥- ولتحقيق ذلك وتاسيس دولة كوردستان يمكن ان تقوم الامم المتحدة بالاشراف على الاستفتاء Refe-rendum بين الشعب الكوردي في كوردستان العراق للتعرف على قراره حول تقرير مصيره في البقاء ضمن الاتحادية الاختيارية للدولة العراقية التي تفررت بموجب قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٤٦ ام في تاسي! س كيانه القانوني المستقل بتقرير مصيره في انشاء دولته المستقلة على ارضه وطبقا للاسس القانونية سالفة الذكر وتطبيقا لحق الشعوب في تقرير مصيرها ووفقا للسوابق الدولية في هذا الميدان . فالقانون الوطني في العراق والقانون الدولي يسمح للشعب الكوردي في كوردستان العراق بتاسيس الدولة الكوردية وهو اساس قانوني كاف لحق الكورد في دولته على ارضه .

ومن جهة اخرى ان قواعد القانون الدولي وقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لا يمكن ان تجيز فرض العيش بالقوة فالقوة لا تصلح اساسا للتعايش و انما الرغبة والارادة الحرة للشعب هي التي تقرر نوع

التعايش واشكاله فقد يقرر الكورد في العراق التعايش ضمن اتحادية اختيارية قائمة على الشراكة المتساوية والمتكافئة والعادلة او الاستقلال ضمن دولة كوردية تربطها معاهدة ضمن اطار كونفدرالي مع الدولة او الدول العربية او دون ذلك وهو حق مشروع ومقرر في قواعد القانون الدولي والذي يقرر ذلك هم الكورد دون غيرهم اذ لا يجوز قانونا ان يستفتى غيرهم على نمط العلاقة وعلى طبيعة التعايش لانه خلاف المنطق والمعقول .

الفصل العاشر

تعقيب على مقال

للاستاذ الدكتور عدنان الطعمة

نشر موقع صوت العراق يوم ١٥ اكتوبر مقالا للاستاذ الدكتور والمفكر المبدع عدنان الطعمة ، واعترف انني من المدمنين...! على متابعة كل ما يتشر على هذا الموقع القيم حيث يحرص الصديق العزيز الاستاذ انور عبد الرحمن على نشر المقالات التي تعزز ثقافة حقوق الانسان والاعتدال و كل ما يرسخ الحوار الحضاري وثقافة الاختلاف وهو ما يجعل لهذا الموقع قيمة كبيرة تحترم مايقدم للقارىء من وجبات طيبة . .! و لما يلعبه الموقع من دور في نشر ثقافة التسامح واحترام التعددية القومية والدينية والفكرية والوقوف بصلابة ضد النازية العربية (فكر البعث) وضد الارهاب وهذا سر نجام الموقع رغم شحة الامكانات المالية .

ومن الكتابات القيمة التي انتظر نشرها على صوت العراق للاطلاع عليها ما يكتبه الاستاذ الدكتور عدنان الطعمة ، وقبل ان اعقب على ما نشره بخصوص اعمار كوردستان الذي يعود بالفائدة على العراقيين والعراق ، أقول انني لم التق بهذه الشخصية النبيلة الا مرة واحدة فقط حيث التقينا في بغداد عام ١٩٧٥!

ومنذ ذالك التاريخ ظل هذا اللقاء في ذهني عالقا رغم كل الحروب الداخلية والخارجية التي تعرض لها جميع العراقيين ورغم كل المأسي التي مرت علينا . كان استاذنا الفاضل الطعمة عائدا للتو من المانيا الى وطنه يريد ان يستقر في عش من اعشاشه لكي يخدم أهله وشعبه وفقا لما سمي انذاك من امتيازات للكفاءات العائدة من الخارج حسب قانون الكفاءات الذي صدر عام ١٩٧٥ . وفي الجادرية لا توجد واسطة للنقل من جامعة بغداد الى المدينة الا التاكسي وقد تقاسمنا في حينها الاجرة وكانت دينارا واحدا . .! ثمن الاجرة الى باب المعظم ، وفي التاكسي دار حديث بيننا وكنت في حينها اعد رسالتي للماجستير واحلم بالعمل الاكاديمي وافترقنا في باب المعظم ومنذ ذلك الوقت انقطعت اخبار استاذنا الطعمة وعرفت انه لن يتمكن من الاستمرار تحت حكم البعث ولن يحصل على عمل يليق بعالم مثله لان حكم القتله يكرهون الحياة ولايحبون العلماء فكيف الحال اذا كان العالم! م من اسرة شيعية شريفة وعريقة معروفة بتاريخها وسمعتها العلمية في مدينة كربلا ؟

كتابات الدكتور الطعمة تفوح منها رائحة التسامح والقيم النبيلة وحب الوطن ونبذ التطرف ومقاومة

الارهاب واحترام الاخر والقبول به والا مالذي يدفع الدكتور الطعمة الى ان يتذكر معاملة الكورد له والى اسرته في شقلاوة وصلاح الدين والاحداث الصغيرة اليومية رغم مرور اكثر من ثلاثين سنه عليها ؟

ياسيدي الكريم ، ان الوفاء قيمة انسانية تنشأ مع الانسان بفعل بيئته ويتعلمها من اسرته ومحيطه العائلي ، وهذه القيمة مثلها مثل الصدق والكذب والاحتيال والسطو والكراهية واحترام الوقت والمواعيد وغيرها ، ولان اسرة السادة ال طعمة لم ترب اولادها الا على المحبه وقيم الخير والصفات الحميده فليس غريبا ان يكون الاستاذ الدكتور الطعمة شجرة مثمرة من حديقة كربلا واهلها الطيبين الذين قاوموا ابشع نظام دكتاتوري وسطروا صورا من الشجاعة والتضحية في مقاومة الطاغية وخاصة في الانتفاضة الشعبانية الباسلة عام ١٩٩١ . كانت – وماتزال – عائلة السادة ال طعمة تسقي اولادها حب الناس والعلم واحترام الاخر والصدق والوفاء بينما كانت هناك قيما اخرى تغرس في عقول تربت على الشر و على السطو وسلب اموال الغير واغتصابها واكل المال الحرام واستعمال العنف والاحتكام الى قانون القوة بدلا من قوة القانون الالهي والوضعي فقام خال صدام بسرقة اموال الاحياء والاموات ونشأ صدام وجلاوزته على قيم هذا الخال وشتان ما بين هذا وذاك ، شتان ما بين انسان وذئب .انسان يريد ان يعيش بسلام واستقرار واخر يريد كل شيء ويخرب الحياة واول اثار التخريب كانت في كوردستان الحبيبة من هذه الذئاب التي لا تعرف الرحمة ولا تحترم قانون فكانت جريمة حلبجة والانفال وباليسان وكرميان وقلعة دزه وغيرها من القبور الجماعية التي انكر وجودها تلاميذ النازية العربية .

اعود الى مقال الاخ الكريم الدكتور الطعمة حول اعمال كوردستان ، مؤيدا كل ما جاء فيه واضيف ان كوردستان العراق كانت ملاذا امنا وما تزال للاحرار الرافضين للعبودية والظلم والاضطهاد وملجئا لكل من يقصد الكورد حتى ممن اساء لهم في يوم ما من الايام ، وصفات الشعب الكوردي – أخي الدكتور الطعمة – ورغم كل ما اصابهم من قسوة وجرائم يندى لها الجبين ، الاانهم يقدرون الضيف ويحترمونه بصورة كبيرة وكنا نتوهم ان اكرام الضيف عند العرب وحسب حسبما تعلمناه ودرسناه في مدارسنا ضمن التربية اللاوطنية...! تلك المناهج الدراسية التي تمجد العنصر العربي دون غيره وتغرس في اذهان التلاميذ اوهاما من زيف الانتصارات بقيادة عنتره بن شداد العبسي . .! أقول تلك المناهج التي تخلو وحتى هذه اللحظة من اية كلمة طيبة تغرس في اذهان الاجيال قيم ثقافة الاختلاف والتسامح والاعتراف بالاخر واحترام القوميات الاخرى واحترام اتباع الديانات الاخرى و! احترام حقوق الانسان .

وعلى هامش الملتقى للحوار بين العرب والكورد الذي عقد في اربيل للفترة من ١٧–٢٠ ايلول ٢٠٠٤ ذهبت لزيارة قبر القائد الخالد البارزاني والمناضل ادريس البارزاني ، فوجدت كل من القبرين في منتهى البساطة في بارزان التي تبعد حوالي ساعتين عن مصيف صلاح الدين واثناء الرحلة شاهدت طبيعة كوردستان الجميلة اذ لا يمكن ان انسى مناظر هذه الجبال الرائعة والسهول الخضراء والمياة الصافية الزرقاء ووداعة الناس وطيبتهم واستقبالهم للعرب القادمين لزيارتهم لاسيما اذا عرفوا انك قادم من جنوب العراق او انك من القومية العربية ، الا ان الالم والوجع خيم على صدري حين تذكرت الطاغية وجرائمه

القذرة التي ارتكبها ضد شعب أمن يعشق الحرية ويقاتل من أجلها وقدم لنيل حريته مئات الالاف من الشهداء دفاعا عن حقه في الوجود ، اقول لقد تذكرت ان اشرس المعارك بين قوات البشمركة البطلة مع قوات (رمز العروبة والقائد الضرورة صانع الامجاد) قد دارت في ميركه سور وبارزان وحرير وبيخال وشلالات كلي علي بيك وغيرها من المناطق الجميلة التي تفوق في جمالها اية طبيعة اخرى .

اثناء عودتي من بارزان وصلت الى احد الجسور التي صنعها النظام لعبور الدبابات وعلى ضفاف نهر جميل يشوى السمك المسكوف الطازج وقررت تناول الطعام ،وبانتظار وصول السمك كنت اشاهد الاسماك في النهر من صفاء المياه ونقاوتها ، مثل نقاوة وطيبة الانسان الكوردي وحين جلست انتظر الطعام اقتربت من مجموعة من العمال الجالسين الذين وصلوا لتناول السمك المسكوف ايضا وبعد الحديث تبين لي انهم هجروا جنوب العراق ليتمتعوا بالامن وكسب لقمة العيش الحلال في كوردستان يعيشون بين اهلهم الكورد بسلام وامان ، وما بين الصور التي تحملها ذاكرتي عن جرائم النظام ضد الكورد وبين التعايش الاخوي والانسجام بين العربي والكوردي على بقعة من كوردستان مخضبه بدم الابرياء وشهداء الكورد ، تذكرت ان التلاحم الاخوي بين الكورد والعرب لا يمكن لايه قوة ان تحدث! شرخا بينهم .

كوردستان ، وبخاصة بعد افتتاح المطارات الدولية فيها ستكون تايوان الشرق لطبيعتها الجميلة الخلابة ، وللامن والاستقرار الذي تتمتع به ولشعب كوردستان الطيب الذي يتحلى بكل قيم الخير والمحبه والتسامح . الاستثمارات الكبيرة التي تنشأ فيها ، ورشات العمل عليها ليل نهار ، التسهيلات الكبيرة للقادمين والمعاملة الحسنة على المركز الحدودي في ابراهيم الخليل وغيرها ستنعكس حتما بنتائج ايجابية على العراق والعراقيين .

الفصل الحادي عشر

الدين والسياسة

من قصص تراجيديا الكورد: جريمة ١ شباط ٢٠٠٤

صورة من الارشيف (سامي عبد الرحمن ومنذر الفضل)

حدثان مهمان وقعا هذا الاسبوع من عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٤ في كوردستان والعراق ، أولهما ، نجاح باهر للانتخابات داخل العراق وخارجه يوم ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ بعد ان خسر رهان القوى الارهابية في تعطيل الانتخابات وهو انتصار لأرادة الخير على قوى الشر وهزيمة لقوى الظلام وبقايا الفكر السلفي والفاشي الذي يريد انتاج الماضي واعادة عجلة التاريخ الى الوراء وهو الاستحالة التي لن تحصل في غفلة من التاريخ بعد اندحار فكر النازية العربية والقبض على أركان النظام المذكور مثل فئران مذعورة وهي التي كانت تستأسد مثل نمور الورق على شعب عريق له حضارة وتاريخ أذهلت العالم المتحضر . و تعد هذه الانتخابات الناجحة أخطر الخطوات وأولها في بناء العراق الديمقراطي التعددي الفيدرالي القائم على التداول السلمي للسلطة ومبدأ سيادة القانون والدستور الدائم الذي سيكتب لاحقا وفقا لمبادئ الامم المتحضرة التي تحترم حقوق الانسان وتبنى ثقافة الاختلاف واحترام الرأي والرأي الاخر وتنشر قيم المحبة والتسامح ونبذ الكراهية بكل اشكالها .

والحدث الثاني هي مرور الذكرى الاولى للجريمة البشعة التي حصلت يوم ١ شباط ٢٠٠٤ في مناسبة

عيد الاضحى المبارك حيث استشهد كوكبة من المناضلين والبشمركة الابطال في كوردستان بعمل ارهابي غادر واذ تثير هذه المناسبة الشجون للخسارة الكبيرة التي اصابت الشعب الكوردي في وقت يحتاج فيه الكورد الى السلام ولخبرة هؤلاء المناضلين ، وهو مؤشر على ضرورة تكاتف الجهود من أجل محاربة الارهاب بكل صنوفه وفي مختلف صوره وبؤره التي يعشش فيها لانه عمل اجرامي ضد الحياة .

وهذان النقيضان ،هما حدثان مهمان يؤشران حالتين متناقضتين ، احداهما تخص صنع حياة جديدة تحترم حقوق الانسان والقانون ، و تؤدي الى طريق الحرية والديمقراطية عبر صناديق الاقتراع التي حرم منها كل العراقيين خلال اكثر من نصف قرن ونقيضها الحالة الثانية وهي تؤشر لمخاطر خلط الدين بالسياسة او تسييس الدين من خلال الجريمة الارهابية التي تشكل فصل من فصول تراجيديا الكورد ونضالهم من اجل الحرية والحياة الحرة الكريمة وجانب من الصراع ضد قوى الشر والتي لن تزيد الشعب الكوردي الا اصرار وعزيمة على مواصلة النضال نحو صنع تاريخ جديد لكوردستان وللعراق فالشعوب الحية لابد ان تقدم القرابين على مذبح الحرية .

وعلى أثر سقوط النظام السادي لأبشع طاغية في التاريخ – منذ اندحار النازية وانتهاء الحرب العالمية الثانية – انتعشت أمال العراقيين في ازاحة هذا الكابوس الذي ظل جاثما على صدورهم قرابة اربعة عقود من الزمن وانتظر الجميع فرصهم لبناء دولة جديدة تقوم على اسسس ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة ووفقا للتعددية والفيدرالية طبقا لمقومات دولة القانون والمؤسسات الدستورية ، غير ان هناك اطراف عدة ، داخلية وخارجية ، لاترغب برؤية عراق مستقر وينعم بالسلم والامن بعد السنوات العجاف فانهالت على العراق الكثير من المخدرات ، ودخلت مجاميع ارهابية ، وانزعجت اطراف عديدة تضررت مصالحها من زوال النظام المقبور هذا فضلا عن تكشف الكثير من الحقائق عن صلات وروابط مشبوه بين نظام الطاغية وشخصيات وشركات وحتى رؤوساء دول واحزاب عربية واسلامية ودولية .

وما يهمنا هنا هي تواصل سلسلة الاعمال الاجرامية ضد الابرياء من العراقيين من خلال ارتكاب الجرائم الارهابية التي روعت شعب العراق تحت يافطة الاسلام تارة وتحت هدف مقاومة المحتل تارة اخرى . ولقد بلغت اعمال العنف هذه حدا لا يطاق حيث ترتكب يوميا جرائم لا تسمح بها شريعة سماوية ولا تشريعات وضعية مما يوجب دراسة هذه الظاهرة والوقوف على اسبابها وايجاد الحلول السريعة الفعالة لها .

وقد كنت اتوقع حصول هذه الجرائم الارهابية التي تشكل جرائم عمدية خطيرة منذ شهر نيسان ٢٠٠٣ ما قبل سقوط نظام الطاغية بأيام حيث نبهت اصحاب الشأن وصناع القرار الى توقعاتي بشأن بروز المد الاصولي والمذهبي المتطرف المقترن بالعنف وحول امكانية حصول الاعمال الانتحارية لزعزعة الامن والاستقرار في العراق الجديد وضرورة اتخاذ الاجراءات الحازمة ضد كل من له صله مباشرة او غير مباشرة بها وبخاصة ضد الشياطين من اصحاب الفتاوى الذين يمارسون الشعوذة وربط العنف السياسي بمفاتيح الجنة للمنفذين لهذة الجرائم الدولية حيث تنتظرهم فيها الحور العين والغلمان على اصوات خرير المياة وكل مالذ وطاب زورا وبهتانا مستغلين جهل المنفذين بعد غسيل عقولهم بالخرافات .

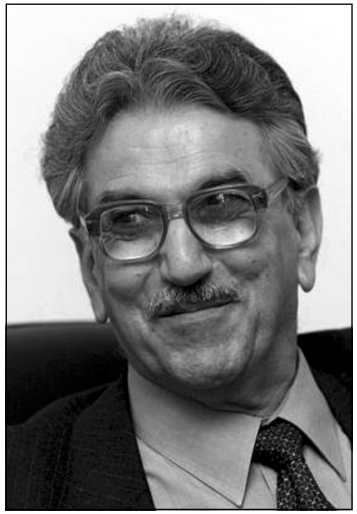

الصديق المناضل الدكتور سامي عبد الرحمن
قبل أيام من استشهاده يوم ١ شباط ٢٠٠٤وفاته خسارة للكورد وللعراق

ولعل من المواضيم المهمة والحيوية في الفترة الاخيرة هي ظهور حركات واحزاب سياسية عديدة ذات ايديولوجيات مختلفة ومتباينة ، بعضها يقوم على أساس قومي وأخر على أساس طائفي أو مذهبي وغيره يتخذ من الدين الاسلامي عباءه يلتف بها لممارسة نشاطاته السياسية . وأيا كانت هذه الاحزاب أو الحركات الحزبية أو السياسية ومهما كانت أفكارها وتطلعاتها ، فأنه لابد من وجود ضوابط واسس تحكم هذه النشاطات والا أصبحت الحياة تحكمها الفوضى وقانون القوة بدلا من قوة القانون . واذا اردنا التعرض بايجاز الى بعض الحركات السياسية والاحزاب التي تتخذ من الدين الاسلامي ستارا لممارسه نشاطاتها في المجتمع سواء في العراق ام في خارج حدود العراق فلابد من التمييز مقدما بين حركات واحزاب او تجمعات تسيء الى الاسلام بأسم الاسلام ولا علاقة لها مطلقا بالدين الاسلامي والى اخرى لا تؤمن بالعنف وسيلة في الحياة للوصول الى عملية التغيير وتدخل ضمن نطاق التعددية الحزبية المشروعة قانونا وضمن اطار التداول السلمي للسلطة التي هي من قواعد العمل الديمقراطي والمجتمع المدني .

يراد بالاسلام معنى السلام وهو اسم من اسماء اللة الحسنى لسلامته تعالى من النقص والعيب و يراد به ايضا الامن والطمأنينة والصلح ، اي انه دين للمحبة والتسامح ويهدف الى اسعاد الانسان ، أما الحرب والخوف فهما نقيضان للسلام وكلاهما لا يجتمعان ، والدين هو غذاء للروح وليس سورا يعزل الانسان بعيدا عن رياح التغيير والحضارة والعلوم ، وقد كان للدين الاسلامي دورا كبيرا في اذكاء روح المقاومة ضد المحتل في العديد من البلدان لنيل الحرية والاستقلال وكان دافعا للاستبسال في المقاومة للحصول على الحق من الباطل ومن ذلك مثلا دوره في قيام ثورة الجزائر ومقاومة الاحتلال الفرنسي الذي دام ١٣٢ عاما ، وتاثير

فتوى رجال الدين الشيعة في النجف الاشرف لتفجير ثورة ١٩٢٠ في العراق ضد المحتلين الانجليز و كذلك دور الاحزاب الاسلامية مثل حزب الدعوة والمجلس الاسلامي الاعلى والشخصيات الاسلامية من المراجم العلمية الاخرى وغيرهم ضد الظلم والطغيان في نظام صدام منذ قيام الحكم الدكتاتوري وحتى سقوط نظام الطاغية يوم ٩ نيسان ٢٠٠٣ حيث قدمت الحركة الاسلامية الشيعية قوافل من الشهداء الابطال في مقاومة أشرس نظام عرفته البشرية بعد الحرب العالمية الثانية وكانت لبطولات الرموز الدينية في مقاومة نظام الدكتاتور موقفا تاريخيا ومنهم الشهيدان الصدر الاول والثاني وعبد الصاحب الدخيل وعائلة السيد بحر العلوم والسيد الحكيم التي قدمت عشرات الابطال على مذابح الحرية وغيرهم كثير الى جانب بعض الشخصيات الدينية السنية مثل المرحوم عبد العزيز البدري .

ان الكثير من المثقفين المسلمين وغير المسلمين يتحرج من الخوض في مناقشة القضايا الدينية لحساسيتها ومساسها بمشاعر ومعتقدات الناس وللخوف من ردود الفعل غير المحدودة ضد من يناقش او يحاور مواضيم تخص الاسلام عموما و تفسير النصوص في القرأن الكريم والاحاديث النبوية و بيان ادلة الاحكام الشرعية الاخرى بشكل خاص فالى وقت ليس ببعيد ظلت هكذا امور من المحرمات او ما يسمى ضمن منطقة (التابو Tabu) .

وهذا ما دفم عدد من انظمة الحكم العربية والاسلامية الى اتهام من يحاول نظم القصائد الشعرية او مناقشة الافكار الدينية بتهمة ازدراء الاديان او التكفير ومنع نشر هذه الافكار او القصائد او الاراء وهو ما حصل ويحصل مم الكثير من الكتاب والشعراء والباحثين والمثقفين والاكاديمين الذين تركوا اوطانهم او تعرضوا للاضطهاد فيها .بل ان الكثير من المثقفين لا يجرأ المجاهرة بالفكر العلماني خوفا من تكفيره والحال ان العلمانية لا تعني الالحاد او انكار وجود الخالق جل جلاله ذلك لان العلمانية تعني فصل الدين عن السياسة ومنع تدخل الدولة بالدين ومنع تدخل الدين بالدولة ونشاطاتها وان جميم الاديان متساوية من حيث الاحترام تنفيذا لحرية العبادة المكفولة قانونا وانه لا فضل لدين على أخر ولا مذهب على مذهب وهذا تجسيد للتعددية الدينية وكفالة لحرية العبادة والاديان .ولا يجوز لرجال الدين ان يمارسوا الاستبداد لان قيم الدين يجب ان تنشر السلام والتسامح والمحبة والخير والفضيلة ونبذ الكراهية .

الجمعة الحزينة - ٢٠٠٣/٨/٢٩

يوم اغتيال سماحة السيد محمد باقر الحكيم في النجف الاشرف

(لا.. للاستبداد القومي ولا للاستبداد الديني)

اننا نحترم كل الديانات والمذاهب والمعتقدات ونعترف بخيارات الناس مادامت هذه الخيارات موافقة للدستور و للقانون ، ونقدر ان قضية الاعتقاد بدين او مذهب معين هي من قيم البشر التي لا يجوز التعرض لها او المس بها الا اننا نشير هنا الى بعض التنظيمات السياسية المتشبعة بالعنف والنهج الارهابي و التي ترتدي ثوب الاسلام وصولا الى الاغراض السياسية ومنها حركة طالبان وتنظيم القاعدة و جماعة جند الاسلام التي انضم اتباعها الى جماعة انصار الاسلام في كردستان العراق ومن هم على شاكلتهم ممن يفسرون الاسلام حسب مقاساتهم المتخلفة ووفقا لنمط تفكيرهم المتحجر الذي ينم عن جهل بقيم التسامح والمحبة في الرسالات الدينية ، وشتان بين منهج سياسي يتحصن بدرع الدين ويسعى باسمه للوثوب الى السلطة وتحقيق الولاية الشاملة والاغراض السياسية وبين قيم رسالية ايمانية غايتها نشر المحبة والتسامح والسلم بين نفوس الناس وزرع بذور الخير والوئام بين بني البشر .

واذا عدنا قليلا الى الوراء نجد ان (المعتزلة) لعبوا دورا فلسفيا كبيرا في نقد الفكر الديني عموما من الناحية الفلسفية وكذلك مافعلة جماعة (اخوان الصفا) وذلك لفك الطوق عن الجمود الفكري ومقاومة التعصب والتطرف الديني في الفترة الماضية وكذلك نهض بهذا الدور عدد من المفكرين والمثقفين في العصر الحديث ومن ذلك مثلا الاديب طة حسين في كتابة (الشعر الجاهلي) والشيخ على عبد الرازق في مؤلفاته القيمة العديده (وتعرض على إثر ذلك إلى سحب شهادته العلمية وفصله من الوظيفة وتعرض لمحكمة تفتيش ، وكانت كتبة جزءاً من معركة سياسية ، وخالد محمد خالد و غيرهم كثيرون ، مثل فرج فودة ونصر حامد ابو زيد ومهدي عامل ونجيب محفوظ وحسين مروة ونوال السعداوي . .الذين يحترمهم

التاريخ على العكس من الاشخاص الذين ظلوا خارج حركة قوانين المجتمع وفي حدود الاسوار متحجرين يتهمون كل من يسعى للتنوير بنعوت تدل على جهلهم في الاسلام وثقافتهم الضيقة في قيمة ودور الرسالة السماوية في المجتمع .

زيارة السيد مسعود البارزاني للسيد الحكيم في النجف الاشرف

((سماحة السيد الحكيم نموذج للاعتدال والوسطية والتسامح))

نمط التفكير واسلوب التكفير

و على الرغم من التطورات الكبيرة في مختلف العلوم والمعارف التي وجدت من اجل الانسان ولخير الانسان ، الا انه مع ذلك برزت ظواهر تؤدي الى عكس الاتجاه ومنها ظاهرة الاسلام السياسي أو تسيس الدين الاسلامي في العصر الحديث حيث يتخذ من الاسلام درعا لطرح فكرا متعصبا لا يعرف التسامح ولا العقل المنفتح ولا الاعتراف بالاخر وصار اتباعه يلجأون الى طرق الذبح واستخدام السكين والبندقية والفؤس والتمثيل بالجثث والاسلحة الفتاكة كأسلوب للحوار مع الاخر بدلا من زرع بذور الخير والمحبة والكلمة التي توحد الناس من خلال الحوار الحضاري - الجدلي الفكري الذي يقوم على الحجة بالحجة والدليل بالدليل .ولهذا فان العمليات الانتحارية التي نفذها وينفذها هؤلاء المتطرفون ماهي الا جرائم دولية وان منفذيها والمخططين لها والمشاركين فيها هم من المجرمين الدوليين الذين لا يستحقون ايه شفقة ولا رحمه وهي اساءه كبيره لقيم الديانات والرسل التي توجب الحوار والتسامح والاعتراف بالاخر ونبذ سياسة العنف اسلوبا للحوار .

فالوهابية مثلا تؤمن بأن : «الفكر والكفر واحد... وهما من ذات الحروف . .فلاتفكروا لكي لا تكفروا» بهذا القول يدعوا محمد بن عبد الوهاب مرشد ومؤسس الفكر الوهابي الناس والذي اعتمدته تنظيمات القاعدة وحركة طالبان و انصار الاسلام (أنصار الشيطان) منهجا لها ، وهو دليل على التحجر الفكري والتعصب

الخطير ، فالجهل – كما تعلمون – حبل يلتف على عنق صاحبه والجاهل عدو نفسه ، والحركات السياسية التي تسترشد بهذه الاراء و بمثل هذا النمط من التفكير لا تقبل اي نقد او اصلاح فكري لانها تعتقد انها تملك الحقيقة المطلقة..وما عداها كافر ! ومثل هذا النمط في التفكير يحجب عن الناس رياح التغيير والحرية ويمنع بناء الديمقراطية التي هي من اسس بناء السلام والرخاء للانسان .وهنا يقع على الدولة واجب التدخل لتجفيف منابع هذا الفكر الارهابي . والفكر الوهابي يكفر الشيعة ويحلل هدر دمائهم مثلما يحلل اتباع الوهابية تحليل قتل المتعاونين مع الولايات المتحدة الامريكية او الشيطان الاكبر كما يسمونه . .!

لذلك لابد من القاء المزيد من الاضواء على هذه الظاهرة الخطيرة لانها من المواضيع المهمة والحيوية التي لم يجرؤ الا القليل في الحديث عنها لما يتميز به هذا الحوار من خصوصية وحساسية وربما سوء فهم من الاخر ليصل الى حد القمع وهدر الدم و التكفير ، فقد برزت قضية تسيس الاسلام في العصر الحديث من بعض الاحزاب والحركات السياسية واتخذت من الاسلام منهاجا ودليل عمل لها للوصول الى الحكم لتكون لها ولاية دينية وولاية سياسية باشاعة الرعب و الخوف بوسائل شتى وهو جوهر العمل الارهابي الذي يعد فعلا جرميا عمديا . والعمل المذكور يدخل ضمن قواعد الاختصاص الشامل في قانون العقوبات العراقي ، اي يحق لاي دولة القبض على الفاعلين او المشاركين او المحرضين وتقديمهم الى المحاكمة عن جرائمهم التي تمس الامن الوطني والسلم الدولي والجانب الامني للمجتمع الدولي .

من ضحايا العنف السياسي في بغداد

ولقد اصبحت مشكلات التطرف والارهاب من القضايا المهمة والخطيرة على مختلف المجالات ، تزعزع الامن الوطني وتهدد الامن والسلم الدوليين ، لاسيما في منطقة الشرق الاوسط ، حيث ما تزال تبذل العديد من الجهود اقليميا ودوليا لمكافحة ظاهرة الاضطراب السياسي واعمال العنف والتعصب ، لذلك لابد من تحديد بعض المصطلحات وتمييزها عن بعضها البعض قبل ان ندخل في بيان البعض من مشكلات ومخاطر الارهاب ، اذ من المعلوم ان هناك فرقا بين الانغلاق الاعمى لرأي او فكرة معينة اي الجمود الفكري

وعدم الاعتراف بالرأي الاخر وبين التطرف اي المغالاة في الاراء او المواقف ثم الارهاب الذي قد يمارس من فرد او جماعة او من الدولة والذي يسمى بـ ارهاب الدولة ، وهو ما سنبينه على النحو التالي مشيرين الى بعض النتائج العامة في مكافحة التعصب والتطرف والارهاب :

التعصب والتطرف نقيض الاعتدال والتسامح

التعصب في اللغة عدم قبول الحق عند ظهور الدليل بناء على ميل الى جهة او طرف او جماعة او مذهب او فكر سياسي او طائفة . والتعصب من العصبية وهي ارتباط الشخص بفكر او جماعة والجد في نصرتها والانغلاق على مبادئها . ويطلق على الشخص بـ المتعصب Fanatical . وهذا التعصب قد يكون تعصبا دينيا اوعشائريا او مذهبيا او سياسيا او طائفيا او عنصريا وهو سلوك خطير قد ينحدر نحو الاسوء ثم يؤدي الى التطرف والهلاك والخراب بسبب التشدد وعدم الانفتاح وعدم التسامح ايا كان نوع التعصب ومهما كان شكله او مصدره . ولعل اخطر اشكال التعصب هو التعصب القومي والتعصب الديني حيث تمارسهما بعض الجماعات او الانظمة الدكتاتورية او تحرض عليهما او تشجعهما خلافا للقوانين وللالتزامات الدولية وللديانات السماوية والقيم الانسانية النبيلة القائمة على المحبة والتسامح والاعتراف بحقوق الانسان واحترام التعددية القومية والتعددية السياسية والتعددية المذهبية والتعددية الدينية . ولا يمكن ان نتصور وجود مجتمع انساني مستقر وامن ويعيش الناس في ظله بأمان وبسلام مع وجود التعصب الذي يرفض الحق الثابت والموجود ويصادر الفكر الاخر او القومية الاخرى او يحظر حرية العبادة او لا يعترف بوجود الطرف الاخر .

اما التطرف هو الشدة او الافراط في شيء او في موقف معين وهو اقصى الاتجاه او النهاية والطرف او هو الحد الاقصى ، وحين يقال اجراء متطرف يعني ذلك الاجراء الذي يكون الى ابعد حد ، وهو الغلو وحين يبالغ شخص ما في فكرة او في موقف معين دون تسامح او مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه او معتقده او مذهبه السياسي او الديني او القومي ، والمتطرف في اللغة من تجاوز حد الاعتدال .

والتطرف معروف في العديد من دول العالم في القضايا الدينية والسياسية والمذهبية والفكرية والقومية وغيرها . وهذا التطرف ناتج عن الانفعال وهو اجراء يائس من شخص او جماعة ضد طرف اخر . فاذا اقترن التطرف بالعنف والاعمال الفعلية الاجرامية التي تفزع الناس وتهدد الامن والاشخاص المدنيين وتقلق امن المجتمع اصبحت من الاعمال الارهابية لان التطرف اصبح يثير الفزع والخوف والرعب وهو اقصى درجات اليأس والقسوة المدمرة . لذلك فان التطرف هو المغالاة السياسية او الدينية او المذهبية او الفكرية وهو اسلوب خطير ومدمر للفرد وللجماعة ولكيان المجتمع والدولة لابد من مقاومته بطرق واشكال متعددة ايا كان الطرف القائم به بتفعيل دور القانون .

الارهاب هو العنف السياسي

الارهاب من الرهبة اي الخوف او هو التخويف واشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع Terror وغايته ايجاد عدم الاستقرار بين الناس في المجتمع لتحقيق اهداف معينة ، فالارهاب هو العنف المخيف ويقال في اللغة الراهبة اي الحالة التي تفزع ، كما ان العنف الذي يمارس ضد الانسان وحقوقه الاساسية هو الارهاب ايا كان مصدره او القائم به . ويقال عن الرهيب والمرهوب هو ما يخاف منه من عمل او فعل يثير الخوف اي الرعب Fright.

اما عن تعريف الارهاب فيمكن وصفه على انه العنف السياسي اي الرعب والخوف الذي تقوم به جماعة او افراد او شخص او دولة او منظمة لتحقيق اغراض او اهداف معينة من وراء ذلك . وهو ظاهرة من ظواهر الاضطراب السياسي في العصر الحديث . وحين تقوم بالاعمال الارهابية جماعات او حركة او حزب يتخذ من الاسلام ثوبا يصبح القائمين والمتورطين بالعمل مرتكبين لجريمة دولية عمدية ، اي ترتكب قصدا ، وهو عنف سياسي لا يمكن تبريره يزعزع الامن والسلم ويهدد الاستقرار ويضر بحقوق ومصالح الابرياء الذين لا علاقة لهم بالصراعات السياسية .

تفجير مقر الامم المتحدة في بغداد جريمة دولية
مخالفة لكل الشرائع الوضعية والسماوية

القانون الوضعي والقانون الالهي والسياسة الدينية

ان ادلة الاحكام الشرعية في المذاهب الفقيه الاسلامية وهي :

* القرأن الكريم وفيما يخص موضوع التفسير لنصوصه فانه يمكن القول ان هناك مدارس متعدده في التفسير منها مدرسة حرفية النص ومدرسة التفسير المتطور للنصوص ، والقرأن الكريم من مصادر القاعدة القانونية في كثير من البلدان الاسلامية سواء بصورة مباشرة ام غير مباشرة كما انه مصدر مباشر للقاعدة الشرعية وهو دستور للسلام .ولا يجوز تأويل الايات القرأنية للاغراض السياسية ولأن كل الديانات جاءت لمصلحة الانسان وليست ضده ويجب ان يكون وجود اي دين لصنع السلام والامن والاستقرار لبني البشر .

* السنة النبوية ، سواء أكانت قولية او فعلية او تقريرية ولكن اية سنة نعتمد عليها ؟ فهناك العديد من الاحاديث مشكوك فيها او ضعيفة وهناك تفسير حرفي لها . .وهذه السنة (قولية او فعلية او تقريرية) هي من مصادر القاعدة القانونية للعديد من القوانين في كثير من البلدان الاسلامية .ونعتقد ان تفسير النصوص لابد ان تكون لخدمة الانسان واسعادته و الاعتراف بالاخر ونشر ثقافة السلام والتسامح واحترام الانسان .

* الاجماع اي اجماع الصحابة فيما لا نص فية على امر معين والاجماع في اللغة هو العزم على الشيء والتصميم عليه ويراد به اصطلاحا هو اتفاق علماء المسلمين في عصر من العصور على حكم شرعي مستند الى دليل وهذا الاجماع اما ان يكون اجماع قولى او اجماع سكوتى حين يسكت باقي العلماء دون مخالفة .

* الاستحسان او القياس او المصالح المرسلة عند السنة (أودليل العقل عند الشيعة) كدليل رابع من ادلة الاحكام الشرعية التي تبث روح التطور لمواكبة المستجدات وايجاد الحلول للمشكلات الانسانية مثل ايجاد حكم شرعي للاستنساخ البشري وغرس الاعضاء البشرية ومواكبة تطورات الحياة الاخرى .والعقل من الادلة المستقلة وهو كل حكم للعقل يوجب القطع بالحكم الشرعي وان المدركات العقلية اما مدركات مستقلة يدركها العقل بصورة مباشرة مثل ادراك الحسن والقبح وادراك الاعمال الارهابية بأنها اعمال ضارة بالناس او مدركات غير مستقلة وفيها يعتمد الادراك على بيان او وصف من المشرع ومنها كذلك اعتبار العمل الضار بحقوق الناس جريمة كالسرقة والضرب والتفجيرات وكل ما يخيف الفرد من عمل غير مشروع .ولا يسمح القانون الوضعي ولا القانون الالهي القيام بالعمل الذي يسبب الخوف والرعب للانسان ويهدد الامن والاستقرار مثل الجرائم العمدية التي تتمثل بالقيام بالاعمال الانتحارية والتفجيرات ايا كان سببها او الهدف منها .

ونعتقد هنا ان باب الاجتهاد والتفكير مازال مفتوحا وان دليل العقل لغرض استنباط الاحكام الشرعية

يمكن اعمالة لمجاراة تطورات الحياة وتوظيف الدين لخدمة الانسان .وان تفاهم الاديان من خلال الحوار الحضاري يعد اساسا لنشر السلام بين الناس كما ان اهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم من اصحاب المذاهب والديانات ليسوا كفارا كما يزعم الارهابيون ألم يهاجر المسلمون الى الحبشة وهو بلد مسيحي لان الرسول محمد قال ان فيها ملكا لا يظلم فيها احد ؟ ألم يتعامل الرسول محمد في تجارته مع كل اتباع الديانات ؟ ولهذا فان تكفير الاخر لمجرد الاختلاف في المعتقد واستعمال العنف ضده جريمة يستحق فاعلها العقاب .

الارهاب وتسيس الاسلام في كوردستان العراق

ارتبط ظهور الإسلام السياسي في كوردستان ، بانتصار الثورة الإيرانية في إيران عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ – ١٩٨٨ ، حيث تم تشكيل الحركة الإسلامية في كردستان العراق بعد سنوات من الحرب . وكانت ارتباطات الحركة ومنذ بداية نشوئها بايران واضحة ، إلا أن هذا لا يعني أن أسباب نشوء الظاهرة تعود إلى العامل الخارجي فقط ، بل إن هناك عوامل داخلية في كوردستان هيأت الأرضية المناسبة لنشوء ظاهرة الاسلام السياسي في المنطقة وتحويلها إلى حركة سياسية منظمة في الوقت الحاضر .

و في الحقيقة لم تشهد منطقة كوردستان ولا العراق كله اي عمليات ارهابية ترتكب باسم الاسلام على النحو الذي نراه اونقرأ ونسمع عنة الان ومنذ فترة في كوردستان العراق وبخاصة عمليات التصفية الجسدية والتفجيرات الانتحارية الاجرامية وكان منها العمل الارهابي الذي وقع يوم ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣ بتفجير انتحاري ضد وزارة الداخلية في اربيل والتي راح ضحيتها العديد من الابرياء مابين قتيل وجريح ومنهم المجرمين الذين قاما بعملية التفجير الانتحاري وقد نجحت وزارة الداخلية في حكومة اقليم كوردستان نجاحا باهرا في القبض على مجموعة من المجرمين الارهابين ممن نفذ جريمته ام حاول ذلك وعرضت صورهم يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ على شاشات التلفزيون .

وهناك طروحات او خطاب سياسي – باسم الاسلام تفوم منه رائحة الوهابية والتطرف المقترن بالعمل الارهابي والجرائم الخطيرة في المجتمع واخص القول جماعة ما يسمى بجند الاسلام التي تحول اتباعها ال جماعة انصار الاسلام وتنظيم القاعدة الاجرامي وهم في حقيقة الامر جند للشيطان هدفهم زعزعة الاستقرار والامن والسلام في ربوع المنطقة وارتكاب سلسلة من الجرائم بطرق وحشية بعد طول سنوات الحروب والمعارك الضروس التي شهدتها المنطقة .

وفي صبيحة يوم عيد الاضحى المبارك ١ شباط ٢٠٠٤ قام احد الارهابين بجريمته حين فجر نفسه بين حشد من المهنئين بالعيد في احد فروع الحزب الديمقراطي الكردستاني وفي احد فروع الاتحاد الوطني الكوردستاني في اربيل دون وازع اخلاقي ولا ديني حيث تشير طريقة التنفيذ الى ان مثل هذه الجريمة هي من الاعمال الاجرامية لانصار الشيطان والمجموعات الارهابية .

وهذه الاعمال الاجرامية التي ترتكبها الجماعات باسم الاسلام من قتل وتدمير واغتيالات ومحاولة زعزعة الاستقرار في المجتمع يقف من ورائها الاطراف التي لاتريد لربوع كردستان السلام والامن والحرية . ولعل من اخطر الاعمال الاجرامية التي قامت بها هذه الجماعات الشيطانية العديد من عمليات التفجير في مناطق متعددة وكذلك اغتيال شخصيات كوردية وغير كوردية مثل الشخصية المعروفة فرانسو حريري و محاولة اغتيال الاستاذ الدكتور برهم صالح مما دفع بقيادة الحزبين البارتي والاتحاد الوطني الى تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمكافحة هذا السرطان الجديد تنفيذا للواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه القيادة تجاة شعبها .

ان هذه الجماعات المتطرفة تقوم بفرض الحجاب على النساء والاطفال بالقوة وبالمغريات ومن خلال عاملي الترغيب والترهيب وكذلك من خلال بث الرعب في نفوس المواطنين الابرياء بالقيام في التمثيل بالجثث بعد قتلها زرعا للرعب في النفوس وهو امر محرم شرعا حيث قال الرسول محمد (لا تمثلوا حتى بالكلب) فكيف يتم التمثيل بالقتيل ؟ ولماذا يقتل ؟ ولاي يهدف ؟ وهل يجوز نشر الفكر السياسي– الارهابي بالقوة وباسم الدين ؟

ان هذه الاعمال تدخل في نطاق مفهوم الجرائم الدولية وان القائم بهذه الاعمال ينطبق علية وصف المجرم الدولي بسبب اقترافة للجرائم الارهابية ومن احكام هذه الجريمة هي مايلي :

١– جريمة عادية وغير سياسية وترتكب عمدا (جريمة عمدية)

٢– المجرم يحاسب عن جريمته مهما طال الزمن لانها لا تسقط بمرور الزمان او بالتقادم

٣– لا يمنح المجرم حق الحماية واللجوء اذا فر الى اي بلد اخر

٤– لا يعفى الفاعل من العقاب حتى ولو تذرع انه ينفذ الاوامر العليا من الامير للجماعة او من مسؤول اعلى منه ايا كانت المسؤولية او المنصب .

ان بروز هذه الظاهرة الاجرامية الخطيرة تحت يافطة الاسلام ،والاسلام منها براء ، هي جديدة على كوردستان التي لا يعرف اهلها الا التسامح والمحبة والسلام والعيش الامن غير ان من يغذيها هم من بقايا نظام صدام اولا وبعض الاطراف الاقليمية التي لا تريد استقرار المنطقة وبخاصة بعد زوال حكم الطاغية عن المناطق المحررة منذ عام ١٩٩١ وان هذه الظاهرة السياسية الملفتة للانتباه والتي تسئ للاسلام برزت بصورة واضحة بعد هروب تنظيمات القاعدة للمجرم بن لادن وشياطين طالبان من اعشاشهم الى جحور

اخرى يزرعون المخدرات ويقتاتون على السحت الحرام ويمكن القول ان عملية التفجيرات بهذه الصورة التي نشاهدها هي ليست من ثقافة العراقيين ايا كانت قوميتهم وان الفاعلين لها هم متسللين من خارج العراق من شبكات اجرامية قدمت الى العراق بعد سقوط حكم الطاغية صدام .اما عن برنامجهم فهو يقوم على : (القرآن ، البندقية ، الخنجر ، راية لا إله إلا الله ، محمد رسول الله) وهي تمثل ادعائهم في (فرض حكم الله على الأرض) غاياته سياسة واسلوبة ديني . وهذه الجماعات تكفر دعاة الديمقراطية لانها تتعرض – في نظرهم – مع الايمان بالله وشريعته وتلغي اي دور للمرأة في شؤون الحياة كما يعتمدون على العنف وسيلة للوصول الى اهدافهم المريضة .

ولهذا على كل عراقي منصف ومحب لوطنة ان يقاوم هذه الجماعات بكل الوسائل والطرق ونبارك خطوات القيادة الكوردية في وضع غرفة عمليات لمكافحة اعشاش هذه البؤر الاجرامية من اجل تامين الاستقرار لمنطقة شهدت الحروب والقتال لسنوات طوال ومن حق الشغب الكوردي وجميع العراقيين العيش بطمأنينة بعيدا عن الدكتاتورية الجديدة التي تمارس باسم الدين الاسلامي .

الارهابيون يكفرون الشيعة واتباع الديانات الاخرى

كما ان هذه الجماعات هم من العرب المرتزقة الفارين وربما بعض الكورد العاطلين المغرر بهم ومن الافغان والايرانيين ومن جنسيات مختلفة تريد ان تحقق اهدافها الاجرامية وتؤسس حكما باسم الاسلام على غرار امارة طالبان وشياطينها .فحركة جند الاسلام و جماعة انصار الاسلام وتنظيم القاعدة وطالبان ومن هم على شاكلتها تهدر دم (الشيعة) لانهم يؤمنون بدور العقل كدليل رابع يستنبط منه الحكم الشرعي عند عدم وجود نص في القرأن او السنة النبوية او في الاجماع لأن العقل يعني اعمال الفكر وفهم متغيرات الحياة وتطوراتها ويهدرون دم (العلمانيون) وجميع من يخالفهم او من يفكر بعقله بحرية وصولا للحقيقة لان الفكر والكفر واحد عندهم كما انهم ينادون صراحة بقتال اليهود والنصاري من خلال الجهاد مما يجعل وجودهم خطورة كبيرة على مستقبل كوردستان والعراق والمنطقة .فاليهود والنصارى هم من أهل الكتاب وان تكفيرهم حرام شرعا وباطل قانونا .

بعض نماذج اسلوب التفكير والتكفير لهذه الجماعات الارهابية :

١- الذبح والتمثيل بالجثث .

٢- غير المسلم كافر

٣- غير الوهابي كافر

٤- المرأة لا يحق لها ان تتعلم وفرض اقامتها في البيت فقط مع الحجاب ولاغراض الانجاب .

٥- غرس الفكر المتطرف والايمان بالعنف المفرط كوسيلة وحيدة للوصول الى الغاية .

٦- زرع المخدرات وتسويقها للحصول على المال وممارسة الاعمال الاجرامية وتمويل القائمين بها .

٧- تطبيق النصوص الحرفية للقرأن وتحريفها بمايخدم فكرهم السياسي العدواني .

٨- عدم التعامل مع غير المسلم او حتى اكل الطعام الذي يبيعه لانه اعد من نصراني او من كافر كما يسمونه .

٩- حرمان المرأة من التعليم والعمل وتحريم توليها القضاء وكل اشكال الوظائف

١٠- تنفيذ العقوبات التي وردت في القرأن بحذافيرها مثل قطع اليد عند السرقة ورمي الانسان المحصن بالحجارة حتى الموت عند ارتكاب الزنا وتنفيذ عقوبة الجلد على غير المحصن عند ارتكابة للزنا كما يفهمون .

١١- ترويج سياسة العنف ومن خلال التحريض الدائم على القتال وما يطلقون علية من عبارة ((الجهاد لقتال الكفار)) بحجة ان الجهاد واجب على كل مسلم ومسلمة ضد الكفر علما ان مفهوم الكفر هو ما يحددة تفكيرهم وثقافتهم الشيطانية وسلفيتهم العدوانية . وارتكاب الجرائم الاهاربية للدخول الى الجنة .

١٢- تكفير الشيعة على اساس انهم رافضة وتحليل قتلهم وسلب اموالهم .

١٣ – انهم يقررون مقدار التعويض عن الضرر الذي يصيب المرأة ما يسمى بالدية ومقدارها نصف دية الرجل اي تعويضها او ورثتها نصف مقدار تعويض الرجل ومنع سفرها بمفردها مطلقا الا مع محرم لانها حرمة والحرمة من الحريم او الحرام والحرام يعني نقيض الحلال .

١٤- اعتبار ان النساء للمتعة فقط ولهذا يوجبون تعدد الزوجات ويكثرون من الخليلات والمحضيات مع توفير اساس شرعي لامير الجماعة في ان يحضى بما يريد من النساء للاستمتاع .

١٥- هدر دم المخالف لهذه السياسة او النهج السلفي وبخاصة من يعارضها من العلمانين ، والعلماني هو من يقر بوجود الديانات الاخرى ويحترمها ولا يكفر الاخر مما يشكل النقيض لفكر الارهابيين .وهنا نقول بصراحة ان العلماني ليس معاد للدين ولابد من التفرقة بين المؤمن والعلماني والملحد ومن لا دين له او لا يؤمن بدين .

ومن الطبيعي ان ليست كل الاحزاب والحركات الاسلامية هي على ذات الشاكلة وانما هذه فئة محصورة وضيقة ومعروفة الاهداف وهي مجموعات ضاله و باغية ، ونؤكد هنا احترامنا للحركة الاسلامية في نضالها ضد الدكتاتورية ومنها المجلس الاسلامي الاعلى و حزب الدعوة و منظمة العمل الاسلامي وللرموز الاسلامية المجاهدة مثل الصدر الاول والثاني والبدري وغيرهم من الشهداء ((كما نحترم الحركات الاسلامية الاخرى التي ظهرت في كوردستان التي لا علاقة لها بالاعمال الارهابية ولم تتلوث سمعتها بأي تصرفات غيرقانونية)) بل ان بعضها يشارك اليوم في بناء الديمقراطية من خلال مشاركته في مجلس الحكم في العراق مثل الاتحاد الاسلامي الكوردستاني .

نماذج من الاعمال الارهابية لبعض الجماعات الاسلامية :

١- جرائم تفجيرات السفارة الامريكية في نيروبي عام ١٩٩٨

٢- جريمة تفجير مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الامريكية في ١١ ايلول ٢٠٠١

٣- جرائم تفجيرات في مترو ميلانو وفي صقلية عام ٢٠٠٢

جرائم الاعمال الانتحارية التي جرت في النجف واربيل وكربلا وبغداد والموصل وبعقوبة والناصرية والمدن العراقية الاخرى بعد سقوط نظام الطاغية صدام منذ ٩ نيسان وحتى الان والتي هي لا تعد ولا تحصى وطالت الابرياء من السكان الابرياء الذين لا ذنب لهم في هذه الصراعات السياسية .

وفيما يلي قائمة ببعض العلميات الانتحارية الاجرامية وهذه القائمة تتناول الهجمات التي تلت إعلان أمريكا انتهاء الحرب فعليا :

* ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٤ جريمة تفجير امام المجموعة الثقافية في الموصل رام ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الابرياء .

* ١ شباط ٢٠٠٤ جريمة تفجير مقرات الاحزاب في كوردستان من خلال احزمة ناسفة رام ضجيتها العديد من الابرياء وعدد كبير من الجرحى .

* ١٨ يناير ٢٠٠٤ : مقتل ٢٥ خارج المقر الرئيسي للتحالف في بغداد وجرح أكثر من ١٣٠ .

* ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ : مقتل ثمانية في انفجار مطعم ببغداد وجرح العشرات من المدنيين .

* ١٤ ديسمبر : انفجار سيارة قرب مركز للشرطة ومقتل ١٧ في الخالدية ، غربي بغداد

* ١٢ نوفمبر : مقتل ٢٦ في انفجار انتحاري بقاعدة ايطالية في الناصرية .

* ٢ نوفمبر : مقتل ١٦ جنديا أمريكيا في إسقاط هلكوبتر طراز شينوك .

* ٢٧ أكتوبر : تفجير مقر الصليب الأحمر ومبان أخرى ، ومقتل أكثر من ثلاثين .

* ٢٩ أغسطس : انفجار قرب مسجد في النجف ، ومقتل ثمانين على الأقل بينهم احد كبار رجال الدين .

* ١٩ أغسطس : تفجير مقر الامم المتحدة ، ومقتل ٢٣ بينهم رئيس البعثة .

* جرائم الذبح التي جرت في الفلوجة والموصل ومناطق متعددة من العراق .

ان جرائم القتل الوحشية والذبح من جند الاسلام وجماعة انصار الاسلام واتباع تنظيم القاعدة الاجرامي في كوردستان جريمة خطيرة واساءه للاسلام من الفكر الوهابي ومن مؤيدية .ولهذا فان الفتاوى من امراء الجماعات الاصولية المتطرفة في جواز القتل والتمثيل بالجثث هي باطلة وحرام شرعا وباطلة قانونا .كما ان تنظيم القاعدة الاجرامي الذي وجد منفذا لنشاطاته بعد زوال الدكتاتورية في العراق يجب ان يحاسب بقسوة وتجتث جذوره من كل مكان .

وهذه الجماعات الاجرامية تخالف حتى وصايا الرسول محمد فلقد كان النبي (ص) يوصي جنوده ، بالطفل وبالمرأة ، وبالشيوخ من كبار السن وبالحلقات الضعيفة الاخرى في المجتمع ، وبالمريض وبأصحاب الصوامع من أهل الاديان الاخرى ، واوصى بان لا يقطعوا زرعاً ، ولا يحرقوا متاعاً ولا يقتلوا طفلا ولا شيخا او امرأه ،قائلا لهم بأنكم إمة الرحمة في الارض ، وأمة العدل الألهي فحرم قتل الاسير و التمثيل بالجثث .وهو اكبر دليل على رفض واضح لثقافة العنف والالتزام بقواعد الامن ونشر السلام .

لكل زمان حكم ولكل حكم زمان

ان قواعد القانون الدولي تدين اي عمل يستهدف المدنيين وتعتبره من الاعمال الارهابية ايا كانت العقيدة التي يتبناها الفاعل ويعد الشخص القائم بالعمل الارهابي مجرما دوليا لا تسقط جريمته بالتقادم . ولغرض فصل الدين عن السياسة و تجنب تسخير الاسلام كدين وجد من اجل الانسان وسعادته وتامين الحياة المطمئنة له ، شأنة شأن الاديان الاخرى ، نرى ان من الاهمية بمكان ان يصار الى تكثيف الحوار بين اتباع الديانات الذي لابد ان يقود الى التسامح وزرع قيم المحبة والفضيلة والخير بين الناس في المجتمع والى نبذ العنف فالاديان جاءت لمصلحة الانسان ومن اجلة لنشر السلام بين الناس وندعم جهود تقديم المجرمين الى العدالة فالتعددية الدينية ضرورة و حق الاختلاف ناتج عن مبدأ يقره الاسلام وهي حرية الانسان في اختياره ومسؤوليتة عن ذلك ولا اكراه في الدين كما نعتقد بانه لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان ولكل زمان حكم ولكل حكم زمان .

ان السياسة الدينية لابد من ان تتجه الى الاعتدال والوسطية وقبول الاخر واحترام التعددية الدينية والمذهبية وعدم حشر السياسة بالدين او توريط الدين بالسياسة وفي تدخل الدولة بالدين او تدخل الدين بالدولة اشكاليات وتعقيدات تؤذي المجتمع وتتعارض مع بناء اسس الديمقراطية . ان الاستبداد بكل صوره ، الاستبداد الديني او القومي او غيره ، هو كارثة على الانسانية جمعاء وهو ما تكشفه التجارب .كما ان الحل يكمن في ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وقبول الاخر والاعتراف به من خلال نبذ التعصب والتطرف بكل اشكاله وفي بناء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان و في بناء مقومات المجتمع المدني فهي الاساس لتحقيق السلم والامن والاستقرار في ظل دولة القانون .

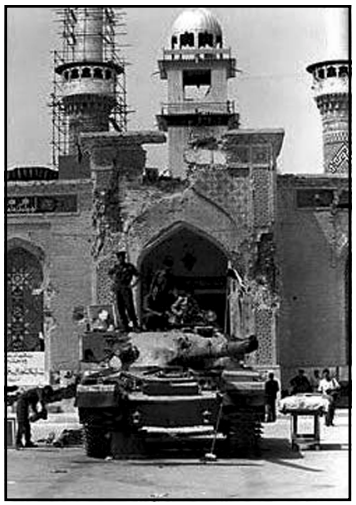

من جرائم اضطهاد حكم البعث للشيعة

ومن مقومات الفكر العلماني هي حياد الدولة من الدين وعدم التدخل في الشؤون المتعلقة بالعبادات والمعتقدات مادامت انها غير مخالفة للدستور والقانون وكذلك احترام حرية الاعتقاد وان يكون هناك حياد في التعليم الديني في المجتمع ، هذا التعليم الذي يجب ان يكون بطريقة جديدة واسلوب حديث ينسجم وتطورات الحياة ورياح العصر دون الخروج على الثوابت الاساسية المعروفة ، ونحن نبارك فتوى فضيلة شيخ الأزهر الإمام الأكبر د . سيد محمد طنطاوي بأهلية المرأة للترشيم للرئاسة ونأمل اقرار حق غير المسلم ايضا في الترشيم للرئاسة حتى في البلد الذي تتعايش فية اتباع الديانات المختلفة ونشير هنا مثلا الى ما قاله شهاب الدين القرافي الذي أفتى منذ سبعة قرون بجواز أن يعيش المسلمون في دولة يحكمها حاكم غير مسلم ، لاننا نعتقد ان الحاكم غير مسلم العادل أفضل من حاكم مسلم ظالم ولا فرق في ان يتولى المناصب السياسية والقضائية النساء ام الرجال .

ان من اولى اسس بناء الديمقراطية والمجتمع المدني ونشر قيم التسامح وثقافة الحوار وقبول الاخر هو اعادة النظر في المناهج الدراسية للمدارس الدينية وللثقافة الدينية في المدارس وغرس القيم الجديدة ونبذ التطرف والانغلاق والتعصب ، ولا يجوز تكفير اتباع الديانات الاخرى والحث على الجهاد ضدهم وقتالهم ولا يجوز الغاء الاخر من اتباع المذاهب والمعتقدات والاضرار بحقوقهم وحرياتهم ومنها حرية العبادة ، وان نظرة واحدة على مناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات تكفي الان للاشارة عن الحاجة الجادة الى فصل الدين عن الدولة وفصل الدولة عن الدين وترك الحرية في الاعتقاد للناس دون المساس بهوية المجتمع .

الفصل الثاني عشر

صياغة الدستور الدائم والمستقبل السياسي للعراق

منذ الاطاحة بالنظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ بقيادة مجموعة عسكرية من الجيش العراقي الذي حكم العراق لم يستقر الوضع السياسي و لا القانوني في العراق حيث تعاقبت التغيرات و الانقلابات العسكرية وعصفت بالبلاد سلسلة من المشكلات الجوهرية من حروب داخلية وخارجية زعزعت الاستقرار وهددت أمن ووحدة العراق وسيادته ، وعلى الصعيد القانوني صدرت دساتير عديدة مؤقتة ولم تحترم نصوص الدستور ولا القوانين النافذة من جميع انظمة الحكم المتعاقبة وتعرضت السلطة القضائية الى العديد من الانتهاكات والخروقات مما هدد بصورة جدية مبدأ استقلال هذه السلطة وصار الحاكم فوق القانون الامر الذي جعل فرص الاستبداد كبيرة جدا للتوسع على حساب مساحة حكم القانون .

والاستبداد Despotism ، سواء أكان دينيا أم قوميا أم سياسيا ، هو السلوك المطلق للتحكم في شؤون الاخرين على نحو غير محدد مما يؤدي الى التعدي على الحقوق المدنية والسياسية والى انتهاك حقوق البشر الاساسية ، وقد يكون الحكم الاستبدادي من حاكم مطلق ينفرد في السلطة مثل حكم هتلر وشاوسيسكو وميلوسوفيش وصدام حسين او ان يكون بقيادة مجموعة افراد دون اي احترام لرأي المحكومين ، وفي كل من الحالتين فان الفرد او المجموعة الحاكمة تهمل المشورة او النصيحة من الخبراء او الغير وتنتهك الدستور ولا تحترم قانون اوعهد .وقد شهد التاريخ أمثلة كثيرة على الاستبداد الديني والقومي والسياسي التي أدت الى حروب وكوارث على البشرية .

ولا شك أن هذا التدهور وغياب القانون و انتهاكات حقوق الإنسان وظاهرة الحكم الفردي التي جلبت الدمار والخراب على العراقيين جميعا بدأت بصورة جليه مع وصول حكم البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ والتي دامت ٩ أشهر من حكم دموي فاشي ومن ثم وصول حزب البعث ثانية للحكم عام ١٩٦٨ وتصاعدت وتيرة الخطوط البيانية الحمراء و بصورة خطيرة جدا بعد وصول صدام الى السلطة عام ١٩٧٩ الذي انفرد في الحكم بمساعدة الاجهزة الامنية الخاصة واستعمال القبضة الحديدية القاسية والذي فرط بالسيادة الوطنية وادخل العراق في حرب أهلية ضد الشعب الكوردي وغدر بالجار الشرقي وبالجار الجنوبي وخرب الديار بسبب عبادة الشخصية التي مارسها نظام صدام الدكتاتوري وعطل فيها الدستور والحياة بكل مناحيها .وما تزال أثار الحروب الداخلية والخارجية يعاني منها جميع العراقيين في الداخل والخارج

وستبقى أثارها المدمره الى مدى ليس بالقصير رغم مرور ما يقارب من عامين على سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ومحاولات بناء المستقبل السياسي للعراق على اسس جديدة تتجاوز فيها المشكلات الموروثه .

الدستور الدائم الاول في العراق ١٩٢٥

في عام ١٩٢٥ صدر أول دستور في الدولة العراقية وهو (القانون الاساسي Basic law) و ذلك في ظل مؤسسات دستورية ساهم في بنائها جميع القوميات وأتباع الديانات والاطياف العراقية بشفافية كبيرة وقد كان هذا القانون أول دستور دائم في الدولة العراقية الحديثة حيث لم يشهد العراق بعد ذلك صدور أي دستور دائم للبلاد حتى لحظة كتابة هذه السطور ، اذ ومنذ الاطاحة بالحكم الملكي في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ صدرت دساتير متعدده وتعديلات كثيرة عليها تشير الى حاله الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار وغياب العمل المؤسسي في العراق ساد فيها (قانون القوة على قوة القانون) .

وهذا القانون الاساسي أجريت علية مناقشات مطوله قبل اصداره وقد تضمن نصوصا عديدة نظمت العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وكان السيد عبد المحسن السعدون أول رئيس وزراء عراقي يحلم ببناء دولة القانون وكانت أفكاره واضحة من حقوق الشعب الكوردي واحترام حقوق القوميات الاخرى وفي فصل السلطات كما كان شكل الدولة العراقية بسيطا موحدا والحكم فيها مركزيا بيد السلطة التي في العاصمة بغداد . أما الحكم الملكي فقد دام من عام ١٩٢١ حتى تموز ١٩٥٨ حيث لم يخلو من اضطرابات ومشكلات اساسية داخلية وخارجية أثرت على وضع العراق من نواحي متعددة ، وأعقب ذلك حكما عسكريا بقيادة مجموعة من الضباط ظل منذ عام ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٣ حيث حصل انقلاب البعث الاول واعقبه حكم عبد الرحمن عارف بعد سقوط طائرة شقيقة عبد السلام عارف ومن ثم جاء البعث للسلطة بقطار امريكي – كما يدعون – و بانقلاب عسكري في ١٧ تموز ١٩٦٨ .

وقد شهد العراق خلال هذه الحقب التاريخية المختلفة العديد من الاضطرابات والمشكلات السياسية منها ابرام معاهدات حلف بغداد وبورتسموث التي ادت الى وثبة كانون عام ١٩٤٧ و مشكلة الشواف في الموصل عام ١٩٥٩ والاضطرابات في كركوك عام ١٩٥٩ ومنها الثورة الكوردية بقيادة شيوخ بارزان وهي ثورة الشيخ عبد السلام بارزاني والشيخ احمد بارزاني في مطلع الثلاثينات ومن ثم انطلاق ثورة الزعيم مصطفى البارزاني في ايلول ١٩٦١ وهي استمرار للثورة الكوردية التي انطلقت بقيادة الشيخ محمود الحفيد بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى .هذا فضلا عن اندلاع الحرب العراقية – الايرانية واحتلال دولة الكويت وتهديد امن العالم بحيازة اسلحة الدمار الشامل من نظام صدام واستعمال السلام الفتاك ضد الكورد وابناء الجنوب في العراق وقد جرت محاولات متعددة لبناء الديمقراطية من خلال حل القضية الكوردية حلا عادلا سلميا الا انها باءت جميعها بالفشل مما أثر كثيرا على وضع العراق واستقراره ومستقبل اجياله من جميع النواحي .

تحرير العراق من حكم الاستبداد

سقط نظام صدام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وتحرر العراقيون من أبشع نظام حكم عنصري فاشي منذ سقوط النازية عام ١٩٤٥ وقد كنا من أشد المناصرين للعمليات العسكرية من قوات التحالف لاسقاط حكم البعث – صدام من خلال سلسلة محاضرات واجتماعات عقدت في واشنطن ولندن والسويد والدنمارك وهولندا أبان عملنا في مؤتمرات المعارضة العراقية منذ انتكاسة الانتفاضة الباسلة عام ١٩٩١ وحتى دخولنا بغداد عقب التحرير مباشرة ومخالفين بذلك موقف الحكومة السويدية التي كانت غير موافقة على الحل العسكري .

واديرت شؤون البلاد من حاكم مدني هو السيد بريمر والذي حكم العراق طبقا الى اتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ ومن ثم تشكل مجلس الحكم من احزاب وشخصيات عراقية معروفه و صدر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨ اذار ٢٠٠٤ من مجلس الحكم الذي تشكل عقب التحرير لغرض ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية التي تسبق بناء المؤسسات الدستورية حيث يعد القانون المذكور بمثابة الدستور المؤقت للبلاد والذي تضمن القواعد الاساسية للدستور الدائم للعراق الجديد . واسبغت الشرعية على مجلس الحكم وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي منها مثلا قرار رقم ١٤٨٣ في ٢٢ مايس ٢٠٠٣ والقرار رقم ١٥١١ في ١٦ اكتوبر ٢٠٠٣ المتعلقة بترتيبات الانتقال السياسي في العراق وكذلك القرار رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨ حزيران ٢٠٠٤ المتعلق بانتقال السيادة الى العراقيين .

ومن الجدير بالذكر ان قانون أدارة الدولة للمرحلة الانتقالية صدر بعد مخاض عسير وذلك في يوم عالمي مشهود هو يوم المرأة العالمي المصادف ٨ أذار ٢٠٠٤ وهي مناسبة تثير في النفوس وفي الاذهان ما حصل من أتفاق بين صدام وشاه أيران في ٦ أذار عام ١٩٧٥ من تنازل عن نصف شط العرب مقابل وقف شاه أيران للدعم اللوجستي للحركة الكوردية التحررية في كوردستان العراق وتثير هذه المناسبة أيضا ذكرى انطلاقه الانتفاضة الباسلة للكورد ولأبناء الجنوب ضد الطاغية ونظامه عام ١٩٩١ والتي رام ضحيتها مئات الالاف من أبناء العراق حيث قام النظام المقبور بقصف المدن المنتفضة بالصواريخ والمدفعية ودفن مئات الالاف من الابرياء والمنتفضين في قبور جماعية كما تذكرنا هذه المناسبة باحداث اخرى مهمة منها سواء على صعيد العراق ام على نطاق عالمي .

وقد لقي صدور القانون المذكور ردود أفعال كثيرة متباينة ، منها مؤيد للقانون وأخر رافض له وثالث بين هذا وذاك وتباينت ردود الافعال الاقليمية والدولية لصدور القانون ، كما حصلت ردود الافعال السياسية للمرجعيات الدينية أوغيرهم ممن يتبنى موقفا سياسيا شوفينيا ضيقا مثل كثير من العرب وجانب من الاخوة من القوميات الاخرى . ومع ذلك فهناك ملاحظات جوهرية على القانون المذكور منها ما يتعلق بالجانب الشكلي و يمس فن الصياغة التشريعية التي يفتقدها القانون المذكور ومنها ما هو موضوعي يخص جوهر القانون وبنوده سواء من حيث ما ورد في القانون ام بالنسبة للنقص الذي شابه مما يتطلب سده بالاضافة عليه ويبدو انه قد اعد من اشخاص لا علاقة لهم بفن الصياغة القانونية .

الانتخابات وترشح الطالباني للرئاسة تحد للارهاب

في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ جرت اول ممارسة ديمقراطية في تاريخ العراق الحديث حين تحدى ملايين العراقيين في داخل العراق وخارجه قوى الارهاب وتوجهوا الى صناديق الاقتراع لبناء اسس التداول السلمي للسلطة من خلال اللجوء للطريق الديمقراطي في انتخاب ممثلي العراقيين . ولعل هذه هي المرة الاولى في تاريخ الدولة العراقية ان تجري الانتخابات في عموم العراق بصورة ديمقراطية تشترك فيها القوى الاساسية التي قاومت نظام الطاغية بالاضافة الى شخصيات اخرى واحزاب وحركات ظهرت بعد سقوط نظام صدام . ومن بين هذه الاحزاب العراقية العريقة والتي ناضلت بكل قوة ضد نظام الدكتاتور السابق لبناء عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي وبرلماني هي الاحزاب الكوردية مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني و احزاب اخرى كالحزب الشيوعي العراقي وغيرها من الاحزاب والشخصيات العراقية المستقلة ممن قاوم النظام السابق سواء من المنفى أم من داخل العراق .

وفي ١٧ شباط ٢٠٠٥ ظهرت النتائج النهائية للانتخابات وتبين توزيع المقاعد في الجميعة الوطنية على النحو التالي وفقا لتصريحات المسؤولين عن الفوضية العليا للانتخابات العراقية المستقلة :

ألنتائج النهائية للانتخابات العراقية كما اعلنتها المفوضية العليا للانتخابات

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات اليوم في بغداد رسميًا ان قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية حصلت على ١٤٠ مقعدًا في الجمعية الوطنية الجديدة البالغة مقاعدها ٢٧٥ بنسبة اي باغلبية ضئيلة تزيد قليلا على ٥٠٪ فيما حصلت قائمة التحالف الكردستاني الكردية على ٧٥ مقعدًا بنسبة ٢٦٪ في حين حصلت القائمة العراقية لرئيس الوزراء أياد علاوي على ٤٠ مقعدًا تشكل نسبة ١٤٪ . واظهرت النتائج الرسمية المصادق عليها والتي اعلنتها في مؤتمر صحافي في بغداد اليوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من الشهر الماضي ان ١٢ كيانًا سياسيًا من مجموع ١١١ كيانًا شاركت في الانتخابات فازت بمقاعد في الجمعية الوطنية حيث حصلت اضافة الى القوائم الثلاث الاولى قائمة عراقيون للرئيس العراقي غازي الياورعلى خمسة مقاعد وجبهة تركمان العراق على ٣ مقاعد والكوادر والنخب الوطنية المستقلة التي تضم اختصاصيين وتكنوقراط على ٣ مقاعد ومنظمة العمل الاسلامي الشيعية على مقعدين والجماعة الاسلامية الكردستانية السنية على مقعدين . كما حصلت قائمة اتحاد الشعب الشيوعية على مقعدين وكتلة المصالحة والتحرير بقيادة رئيس حزب الوطن عضو المجلس الوطني مشعان الجبوري على مقعد واحد والتحالف العراقي الديمقراطي "المستقل" على مقعد واحد اضافة الى قائمة الرافدين الوطنية المسيحية على مقعد واحد .

وقد تاكد سقوط قيادات سياسية معروفة في هذه الانتخابات يتقدمها الدكتورعدنان الباجة جي رئيس تجمع الديمقراطيين والشريف علي بن الحسين راعي الحركة الملكية الدستورية ونصير الجادرجي رئيس

الحزب الوطني الديمقراطي وسعد صالح جبر رئيس حزب الامة . وقد شارك في الانتخابات مايقارب الثمانية ملايين ونصف المليون عراقي من بين ١٤ مليون يحق لهم التصويت حيث شكلت نسبة المشاركة ٥٨٪ وهي نسبة مقبولة دوليًا .

ولقد طرحت العديد من الاحزاب والحركات والشخصيات السياسية برامجها الانتخابية للمشاركة في هذه الانتخابات بهدف انتخاب ٢٧٥ عضوا للجمعية الوطنية العراقية التي ستختص في انتخاب الشخصيات الوطنية المعروفة بتاريخها للمناصب السيادية في الدولة العراقية وأختيار اعضاء الحكومة ورئيسها (رئيس الوزراء) و من ثم كتابة الدستور الدائم من خلال لجنة متخصصة لعرض مسودة الدستور بعدها على الاستفتاء العام للشعب وفقا لبرنامج زمني حدده قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية .

وفيما يخص المناصب السيادية ، وتحديدا رئاسة الدولة الفيدرالية العراقية ، فان القيادة الكوردية وقائمة التحالف الكوردستاني (١٣٠) تذهب الى ان يكون رئيس البلاد كورديا وهو الشخصية الوطنية السياسية المعروفة مام جلال الطالباني وهو على رأس القائمة المذكورة ، ونحن نعتقد ان وحدة العراق وضمان الاستقرار يتعزز بوجود شخصية كوردية مناضلة مثل الاستاذ مام جلال الطالباني رئيسا للعراق الفيدرالي وينسجم مع قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الذي نص على شراكة العرب والكورد كقوميتين رئيستين الى جانب القوميات الاخرى .فضلا عن ان اغلب القوى والاحزاب السياسية العراقية لا تمانع على مثل هذا الترشيح الذي تدعمه قواعد العدل والانصاف وهو يؤكد مبدأ المواطنه المتساوية بين الكورد والعرب كقوميتين اساسيتين في مكونات العراق مما يعزز الفرص للوحدة العراقية الحقيقية ويتجاوز كثير المحن والجرائم التي تعرض لها الشعب الكوردي ويشير الى ان الكورد هم عراقيون حريصون على الامن والاستقرار وبناء دولة المؤسسات الدستورية لدولة اتحادية فيدرالية تعددية برلمانية جديدة .

ولا شك ان اعداد هذا الدستور سيكون الفيصل القانوني الفعلي بين مرحلتين مهمتين في تاريخ العراق الحديث وهما ، فترة حكم الاستبداد الي دام عقود وفترة حكم دولة القانون ، فما هي قواعد الدستور الدائم للبلاد في العراق الجديد ؟

أسس الدستور الدائم للعراق الجديد

قبل الدخول في الموضع لابد من الاشارة الى انه وردت تصريحات متعددة ومقالات وانباء صحفية مختلفة تشير الى بودار الاستبداد للاحزاب الدينية والشخصيات الاسلامية والمذهبية ودون مراعاة للتعددية الدينية والمذهبية ولقيم احترام اختلاف الاديان وذلك من خلال القول تارة الاسلام او الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للدستور وتارة بضرورة ان يكون الشريعة الاسلامية مصدرا اساسيا للدستور الدائم...وهذه الاراء تستفز اتباع الديانات الاخرى وهي مناقضة لقواعد حقوق الانسان ومبادئ الحرية والديمقراطية ، اذ لا يجوز القول بمثل هذا الكلام في بلاد تقوم على التعددية القومية والدينية والفكرية وتسعى لبناء دولة جديدة تنهض من حروب الطاغية التي انهكت العراق والعراقيين ، لا بل ذهب البعض الى اعداد دستور يقوم على

العقيدة الاسلامية العسكرية في بناء جيش اسلامي لتحرير القدس من بغداد...! والى اعلان الجهاد ضد الكفار وفرض الاسلام بالقوة على غير المسلم...وهنا مكمن الخطر من التطرف الديني الذي يريد اغراق البلاد والعباد في بحور الحروب الجديدة من فتوحات وقتال بالسيوف والرماح...واعادة عجلة التاريخ الى مئات السنين والتخلف عن ركب الحضارة .

وقد قلنا في مرات متعددة ، ونقول هنا : ان لا علاقة للاسلام بكل القوانين العراقية النافذه في العراق عدا قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل المقتبسه احكامة من الفقه الحنفي والذي يحتاج الى التعديل والتغيير بما يزيل التمييز بين الرجل والمرأة في مواقع متعددة من نصوصه وبضرورة ازالة الفقرات الظالمة والمجحفه ضد المرأة وحقوقها الانسانية والقانونية وكنا ومانزال نطالب بهذه التعديلات لنصوص القانون . والقانون الثاني هو القانون المدني العراقي الذي استمدت احكامة من الفقه الحنفي ومن القانون المدني الفرنسي بصورة غير مباشرة تأثرا بالقانون المدني المصري وتحتاج الكثير من نصوصه الى التعديل والتغيير بما ينسجم مع مجريات العصر الحديث مثل باقي القوانين الاخرى كقانون العقوبات وقانون الشركات وقانون رعاية القاصرين وغير ذلك .

ان من يتوهم ان بامكانه اعادة انتاج الماضي وارجاع عجلة التاريخ الى الوراء واحلال الاستبداد الديني محل الاستبداد القومي لهو على خطأ كبير اذ لا يجوز ولن يقبل بعد اليوم تطبيق الحدود من قطع اليد عند السرقة والرجم بالحجارة على الزاني المحصن وتطبيق مبدأ القصاص والعين بالعين والسن بالسن وتقطيع الايدي والارجل من خلاف مهما كانت الاسباب ، فالعصر تغيير والعقل متغير والاحكام تتغير والقاعدة تقول لا ينكر تغيير الاحكام بتغيير الازمان وقد ولى زمن حكم طالبان ومن هم على شاكلته الذي يجعل من المرأة نصف انسان ويحجب عنها المناصب السيادية والقضائية ويهدر حقوقها ويجعل من الدين سياسة ومن السياسة دينا وبدأ عصرا جديدا وجاءت رياح التغيير نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والسلوك الحضاري ونشر قيم التسامح ونبذ الكراهية والتطرف والعنف .ولهذا نحن مع فصل الدين عن الدولة وجعلها محايدة تحترم الديانات واتباعها والمذاهب والمعتقدات دون تمييز وفقا للقانون ودون تفضيل لدين او معتقد على أخر ولهذا فلا يجوز الخضوع لدعوات تسيس الاسلام تمهد لبناء الدولة الدينية والحكم الاستبدادي ولابد من اعتماد العلمانية في كتابة الدستور وبها تحترم كل الديانات والقيم الانسانية النبيلة .

ولهذا فمن اجل عراق ديمقراطي تعددي ينعم بالاستقرار والسلام قائم على اساس الاتحاد الاختياري (الفيدرالية) و يحترم القانون الأساسي والقوانين النافذة وحقوق الإنسان وجميع الالتزامات الدولية ولا مكان فيه للتمييز بسبب الجنس او اللون او العرق او القومية او الدين أو الفكر وتحتل المرأة فيه دورا انسانيا يتناسب مع قيمة الانسان في الحياة ومن اجل دولة عراقية محايدة لا تدخل في الحروب وتؤسس فيها المؤسسات الدستورية وبناء المجتمع المدني وسيادة القانون ويبتعد عن عبادة الأصنام وحكم العسكر او الفرد ومن اجل تجنب الكوارث الناجمة عن مركزية السلطة والحكم الشمولي الذي يتناقض مع قواعد

الحكم الديمقراطي ، ومن اجل عراق تنعم فيه كل القوميات واتباع الديانات بالحرية والاستقرار والأمن ويعترف بالأخر ويحترم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ويرسخ مبادئ التداول السلمي للسلطة لابد من وجود دستور دائم للبلاد ليكون بمثابة القانون الاساسي او القانون الاعلى في الدولة العراقية الفيدرالية يخضع له الجميع ويحتكم اليه الحاكم والمحكوم .ذلك لان من اولى مقومات دولة القانون هو وجود دستور دائم والفصل بين السلطات وترسيخ مبدأ سيادة القانون واحترام تدرج القواعد القانونية وحماية الحقوق العامة للمواطنين واستقلال القضاء .

وليس هناك ادنى شك في ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وان لم يحقق كل شيء للشعب الكوردي ، الا انه يعد نقلة نوعية على طريق حل القضية الكوردية حلا عادلا وسلميا ومنصفا بعد سنوات القتال الداخلي المؤسف وبعد تضحيات بليغة من الشعب الكوردي في تثبت حقوقه القومية التي ناضل من اجلها عشرات السنين وهو وان لم يلب جميع حقوقه الا انه حقق افضل شيء في الظروف الراهنة للكورد كما نأمل الاهتمام بصورة افضل بقضية الكورد الفيليين وضحايا التعريب والصهر القومي والترحيل القسري والمفقودين وجميع ضحايا النظام السابق .

ويعد القانون المذكور صفحة مشرقة في احترام وتثبت حقوق القوميات الاخرى كالتركمان والكلدو- أشور وضمان حقوق اتباع الديانات الاخرى وهي حقوق ممارسة الشعائر الدينية والحقوق السياسية والثقافية . ولاول مرة يقر القانون بشكل جديد للدولة العراقية من دولة بسيطة مركزة الى دولة فيدرالية تعددية برلمانية ديمقراطية قائمة على اساس الاتحاد الاختياري .

وقبل ان نتطرق الى اسس الدستور الدائم للدولة العراقية الجديدة لمرحلة ما بعد التحرير ، لابد من الاشارة الى ان نقابة المحامين الامريكية American Bar Association ستقوم بتشكيل مجموعة عمل تسمى بـ ICWG أي يراد بها مجموعة عمل دستور العراق وسوف يتم تشكيلها في شباط او مارس ٢٠٠٥ من عراقيين داخل العراق وخارجة ومن نقابة المحامين العراقية وبعض الاكاديميين ومنظمات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية وبعض القضاة لغرض اعداد مسودة الدستور الدائم للدولة العراقية وتحت اشراف نقابة المحامين الامريكية ABA لبناء عراق فيدرالي تعددي ديمقراطي تحترم فيه مبادىء حقوق الانسان واسس دولة القانون .وليس عيبا ان تقدم خبرات عالمية من متخصصين لمساعدة ودعم الخبراء العراقيين في كتابة الدستور العراقي الدائم ومن الممكن الاستفادة من دساتير العالم الديمقراطية مع الاحتفاظ بالهوية العراقية ولا بد ان يكون للدستور القادم استقرار وجمود نسبي فالدستور الامريكي مثلا الذي صدر عام ١٧٨٧ يتضمن ٧ مواد فقط ومنذ التاريخ المذكور وحتى هذه اللحظة عدل ٢٧ مرة وقد كانت لجنة الاعداد للدستور خيرة الخبرات الامريكية القانونية والسياسية والفكرية .

وفي هذا السياق نشير الى ان دستور جنوب افريقيا لم يكتب الا في غضون ٧ سنوات وان المدة المخصصة في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهي من شباط وحتى ١٥ اب ٢٠٠٥ غير كافية لذلك

ومن هنا فان موضوع الاستعانه بالخبرات العراقية وغير العراقية صار امرا ضروريا لاختصار المسافات ولان الدولة العراقية لا يمكن ان تبقى على دستور مؤقت او بدون دستور ينظم شؤون البلاد .

ومما يعز قولنا هذا ، ان معهد كارنيجي للسلام في واشنطن اصدر تقريرا في مطلع ٢٠٠٥ يحذر فيه من ان الجمعية الوطنية العراقية المنتخبة لا يمكن ان تكتب الدستور في خلال ٦ اشهر لان هناك سوابق كثيرة تشير الى تعذر هذه الجمعيات الوطنية بكتابة الدستور خلال فترة زمنية محددة مثل قضية كتابة الدستور الفرنسي الذي استغرق جيلا كاملا . هذا فضلا عن وجود خلافات جوهرية بين الاحزاب والحركات والشخصيات السياسية العراقية سواء تلك التي هي داخل المجلس ام خارجه وبخاصة ان العراق بلد محتل من قوات اجنبية مع وجود اعمال العنف السياسي ورغبة الجميع المشاركة في كتابة الدستور حتى ممن هو غير متخصص بهذا الامر .

وبهذا الصدد نشير الى انه سبق وان قدمنا مقترحنا لمسودة مشروع للدستور الدائم للعراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي ابان عملنا ضمن مجموعة الخبراء العراقيين لبناء الديمقراطية في العراق والتي عملت تحت اشراف وزارة الخارجية الامريكية في الاعوام ٢٠٠١-٢٠٠٢ والتي سميت DWG .

وقد حظي مشروعنا بالقبول من مجموعة الخبراء العراقيين ونال قبول المؤتمرين في مؤتمر المعارضة العراقية الذي عقد في لندن يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢ مع مقترحين اخرين هما ، لائحة حقوق الانسان العراقي Bill of Iraqi Rights ومشروع الفيدرالية للعراق الجديد ما بعد سقوط نظام صدام . وحيث ان اجراءات كتابة مسودة الدستور الدائم للدولة العراقية قد اقتربت مع انتهاء المرحلة الانتقالية في العراق وبناء اسس دولة القانون ،فانه لابد من بيان بعض اهم المبادىء والحقوق الاساسية للدستور الدائم للعراق الجديد وهي مستقاة من مشروعنا الذي قدمناه الى وزارة الخارجية الامريكية وللقوى الوطنية العراقية قبل عملية تحرير العراق بشهور معدوده .

المبدأ الاول : الشعب مصدر السلطات وشرعيتها

المبدأ الثاني :

١- العراق دولة فيدرالية تعددي ديمقراطية قائمة على اساس الاتحاد الاختياري بين شريكين اساسيين هما (الشعب العربي والشعب الكوردي) .

٢- تقوم دولة العراق على اساس التعددية القومية والدينية والسياسية والفكرية وفقا للقانون ويحظر ترويج نشاط فكر حزب البعث ولا يجوز ان يكون جزءا من التعددية السياسية .

٣- الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية

٤- الشعب الكوردي في العراق جزء من الامة الكوردية .

٥- تحترم حقوق جميع القوميات من التركمان والكلدو- أشور والارمن وفقا للقانون .

المبدأ الثالث :

نظام الحكم في العراق جمهوري ، يقوم على اساس الاتحادية الاختيارية (الفيدرالية) ويجري توزيع السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والادارات المحلية وفقا لمبادىء الحكم الفيدالي توسيعا للمشاركة .

المبدأ الرابع :

١- سيادة وارض العراق وحدة واحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن هذه السيادة او الارض . وحق تقرير المصير للشعب الكوردي مشروع ومكفول بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة على ارضه اذا قررت المؤسسات الدستورية في كوردستان ذلك بعد اجراء الاستفتاء العام في كوردستان العراق وتحت اشراف الامم المتحدة .

٢- ينحصر الاستفتاء في كوردستان وحدها لتقرير ذلك ولايصح مشاركة كل العراقيين في هذا الاستفتاء .

المبدأ الخامس :

١- العراق دولة محايدة ، لا تدخل في اية حرب .

٢- تخضع جميع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية

٣- يمنع تسيس القوات المسلحة ولا يجوز مطلقا ممارسة العمل الحزبي او السياسي داخل هذه القوات .

المبدأ السادس :

١- يعوض جميع العراقيين المتضررين من ضحايا النظام السابق تعويضا ماديا ومعنويا وتخصص نسبة ثابتة ٥٪ من عائدات النفط لصندوق التعويضات واعمار المناطق التي تضررت من جرائم النظام المذكور في كوردستان وجنوب العراق .

٢- يكون جميع من فقد او قتل او اختفى في القبور الجماعية وضحايا حلبجة والانفال والكورد الفيلية وفي الوسط والجنوب هم شهداء للحركة الوطنية العراقية وتخصص لورثتهم رواتب تقاعدية .

٣- تزال كل اثار التعريب والصهر القومي وتصحيح القومية والترحيل بكل شفافية ووفقا للقانون .

المبدا السابع :

١- تعاد الجنسية العراقية بقوة القانون لجميع العراقيين من المهجرين والمهاجرين والمسفرين والكورد الفيلية والذين اسقطت عنهم واعادة الاموال المصادرة والمغتصبة الى اصحابها او تعويضهم عن قيمتها ويعاد الى العمل من فصل او طرد منها او تركها بسبب ظروف القمع التي مارسها النظام السابق .

٢- تحسب جميع الفترة السابقة خدمة لاغراض التقاعد .

المبدأ الثامن :

علم الدولة العراقية ونشيدها وشعارها يحدد بقانون يرمز الى وجود القوميتين الرئيستين (العرب والكورد) والتأخي والتعايش بينهما والى تعددية الشعوب في العراق والتسامح بينها وبين اتباع الديانات والافكار والى الحياد .

المبدأ التاسع :

١- اللغتان العربية والكوردية ، لغتان رسميتان في العراق

٢- لجميع القوميات الاخرى من التركمان والكلدو-اشور والارمن حق التعليم باللغة التركمانية او السريانية او الارمنية وفقا للقانون .

المبدأ العاشر :

يكون الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ والمواثيق الملحقة به جزء لا يتجزأ من هذه الاسس للدستور الدائم وتعد الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الحكومة العراقية او من يمثلها جزءا من النظام القانوني في العراق ويجب احترامها والالتزام بها .

المبدأ الحادي عشر :

١- العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الجنس او الرأي او اللون او العرق او المعتقد او القومية او الدين والجميع سواسية امام القانون وفي القانون .

٢- لا يجوز اسقاط الجنسية عن اي عراقي ولا يجوز تفيه او منعه من دخول العراق .

٣- يستثنى الشخص المتجنس الذي تثبت عليه انه اورد في طلبة للتجنس معلومات جوهرية كاذبة تم منحه الجنسية العراقية استنادا اليها .

المبدأ الثاني عشر :

١- الجنسية العراقية واحكامها ينظمها القانون .

٢- لا يجوز بقاء المواطن بدون جواز سفر وجنسية .

٣- يجوز ازدواج الجنسية ويحق للعراقي ان يحمل اكثر من جنسية .

المبدأ الثالث عشر :

جميع الحريات العامة والخاصة مصانه ولا يجوز التجاوز على الحق في الخصوصية .

المبدأ الرابع عشر : الحق في حرية التفكير والتعبير مصانه .

المبدأ الخامس عشر :

١- لكل مواطن حق بحرية الاجتماع السلمي وحرية تشكيل النقابات والاضراب السلمي والتظاهر .

٢- لكل مواطن حق بحرية التملك و التنقل وحرية السفر الى كل مكان والعودة اليه وفقا لقانون .

المبدأ السادس عشر : لكل عراقي الحق في الامن والتعليم والضمان الصحي والاجتماعي .

المبدأ السابع عشر :

يجوز لكل ثلاث محافظات او اكثر انشاء اقليم وفقا للقانون ولا يجوز ان تكون الحدود لاي اقليم على اساس طائفي او عرقي او مذهبي او قومي . ويتكون العراق من الاقاليم التالية على ان يستفتى سكان كل اقليم وحدهم دون سكان الاقاليم الاخرى عن مصير العلاقة مع حكومة المركز الفيدرالية :

أقليم كوردستان - وتحدد حدوده الجغرافية والادارية وفقا للحقائق التاريخية والقانونية وتدخل كركوك ضمن حدود اقليم كوردستان وفقا للاحصاء السكاني لعام ١٩٥٧ ويجري تطبيع الاوضاع وازالة كل اثار التعريب والصهر القومي والترحيل وجرائم النظام السابق باعادة الاوضاع ادرايا وجغرافيا وقانونيا الى ما قبل اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ .

أقليم الوسط - ويضم بعض المحافظات في الوسط عدا بغداد العاصمة للدولة الفيدرالية .

أقليم الجنوب - وهي فيدرالية الجنوب وتكون على اساس جغرافي لا طائفي او مذهبي وتحدد حدوده الادارية من ثلاث محافظات او اكثر .

المبدأ الثامن عشر :

١- الخدمة العسكرية تطوعية ولا يجوز ان تكون الزامية .

٢- لا يجوز لأي جماعة أو هيئة او حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ويمنع حمل السلام وتداوله والاتجار به الا وفقا للقانون .

المبدأ التاسع عشر :

١- لا يجوز بقاء عقوبة الاعدام في القوانين العراقية بعد الانتهاء من محاكمة رموز النظام السابق .

٢- تلغى عقوبة الاعدام من جميع القوانين العراقية .

٣- العقوبة للاصلاح لا للانتقام .

المبدأ العشرون :

١- انشاء محكمة دستورية عليا تراقب دستورية القوانين وتحدد اختصاصاتها حسب القانون واحترام الفصل

بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) باعتباره من المبادىء الدستورية لدولة القانون واحترام وتعزيز استقلال القضاء .

٢- لا يجوز التمييز بين الاشخاص لشغل منصب القضاء بسبب الدين او الجنس او المعتقد او القومية او المذهب .

٣- يمنع منعا باتا ممارسة القاضي للعمل السياسي او الحزبي .

٤- حق التقاضي مكفول لجميع الأشخاص .

٥- لايجوز انشاء اية محكمة خاصة او استثنائية .

٦ . تكون جلسات المحاكم علنية ما لم تقرر المحكمة جعلها سرية .

٧ . يحدد القانون طريقة تشكيل المحاكم العادية ودرجاتها واختصاصاتها وشروط تعيين الحكام والقضاة .

المبدأ الواحد والعشرون :

١- تشكل هيئة عليا لمكافحة الفساد المالي والاداري وتتخذ الاجراءات القانونية ضد الفاسدين أيا كانت مواقعهم ومسؤولياتهم حسب الاصول مع معالجة مظاهر الفساد واسبابه بقوة القانون .

٢- لا يجوز ان تكون لاي مسؤول في الدولة حصانة دستورية او قانونية .

المبدأ الثاني والعشرون :

١- حق اللجوء السياسي والإنساني مكفول لكل شخص ينطبق علية مفهوم اللاجئ طبقا للاتفاقيات الدولية

٢- لا يجوز تسليم اللاجئ السياسي .

٣- لا يجوز منح المجرم الدولي حق اللجوء ولا العفو عنه ولا يتمتم بأية حصانه ولا تسقط جريمته بالتقادم .

المبدأ الثالث والعشرون :

١ . دفع الضرائب المالية واجب على كل شخص ولا تفرض الضرائب إلا بموجب قانون . وتسك عمله عراقية موحده وفقا للقانون .

٢ . تكون الكتابة على العملة باللغات العربية والكوردية والانجليزية .

المبدأ الرابع والعشرون :

١- تنشأ المؤسسات الدستورية للدولة الفيدرالية العراقية من برلمان وطني ومجلس القوميات من الاقاليم وفقا للاسس الديمقراطية ووفقا للقانون .

٢- لايجوز ان تقل نسبة مشاركة المرأة في هذه المؤسسات عن ٥٠٪ .

المبدأ الخامس والعشرون :

يحدد القانون وظائف الادعاء العام وأجهزته في الدولة الفيدرالية العراقية .

المبدأ السادس والعشرون :

١- تنشر القوانين في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والكوردية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

٢- ليس للقانون اثر رجعي ما لم يكن القانون في مصلحة المتهم .

٣- لا يجوز تعديل الدستور الدائم إلا بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان الوطني .

المبدأ السابع والعشرون :

١- المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة .

٢- حق الدفاع مقدس ،في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة ووفقا للقانون ولا يجوز استعمال العنف أو التعذيب أو انتزاع الاعتراف .

٣- كرامة الإنسان مصونة ، وتحرم ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب الجسدي أو النفسي ويحق للمتضرر التعويض عن الضرر . و لا يجوز القبض على أحد أو توقيفه أو حبسة أو تفتيشه إلا وفقا للقانون ،

٤- للمنازل حرمة ، لا يجوز دخولها أو تفتيشها ، إلا وفقا للقانون .

٥- العقوبة شخصية ، و لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ،و لا تجوز العقوبة إلا على الفعل الذي يعتبره القانون جريمة أثناء اقترافه ، و لا يجوز تطبيق عقوبة اشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجرم .

المبدأ الثامن والعشرون : سرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية و الإلكترونية مكفولة ، و لا يجوز كشفها إلا للضرورات وفي الحدود التي يبينها القانون .

المبدأ التاسع والعشرون : حرية جميع الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة قانونا على أن لا يتعارض ذلك مع النظام العام والآداب العامة .

المبدأ الثلاثون :

١- الإرث حق مكفول ينظمه القانون .

٢- التملك العقاري جائز للعراقيين ولغير العراقيين وفقا للقانون ولا يجوز نزع الملكية من شخص إلا طبقا لحكم قضائي صادر من محكمة مختصة ووفقا لتعويض عادل .

* راجع نص المادتين التاليتين من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية بخصوص اجراءات وضع الدستور الدائم للعراق الجديد :

(المادة الستون :

على الجمعية الوطنية كتابة مسودة للدستور الدائم للعراق . وستقوم هذه الجمعية بأداء هذه المسؤولية بطرق منها تشجيع المناقشات بشأن الدستور بواسطة اجتماعات عامة علنية ودورية في كل أنحاء العراق وعبر وسائل الإعلام ، وتسلم المقترحات من مواطني العراق أثناء قيامها بعملية كتابة الدستور .

المادة الواحدة والستون :

(أ) على الجمعية الوطنية كتابة المسودة للدستور الدائم في موعدٍ أقصاه ١٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٥ .

(ب) تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام . وفي الفترة التي تسبق إجراء الاستفتاء ، تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع إجراء نقاش عام بين أبناء الشعب بشأنها .

(ج) يكون الاستفتاء العام ناجحاً ، ومسودة الدستور مصادقاً عليها ، عند موافقة أكثرية الناخبين في العراق ، وإذا لم يرفضها ثلثا الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر .

(د)عند الموافقة على الدستور الدائم بالاستفتاء ، تجري الانتخابات لحكومة دائمة في موعدٍ أقصاه ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ ، وتتولى الحكومة الجديدة مهامها في موعدٍ أقصاه ٣١ ديسمبر/ كانون الأول .

(ه) إذا رفض الاستفتاء مسودة الدستور الدائم ، تحل الجمعية الوطنية . وتجري الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعدٍ أقصاه ١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ . إن الجمعية الوطنية والحكومة العراقية الانتقالية الجديدتين ستتوليان عندئذ مهامهما في موعدٍ أقصاه ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ ، و ستستمران في العمل وفقاً لهذا القانون ، إلا أن المواعيد النهائية لصياغة المسودة الجديدة قد تتغير من أجل وضع دستور دائم لمدة لا تتجاوز سنة واحدة . وسيعهد للجمعية الوطنية الجديدة كتابة مسودة لدستور دائم آخر .

(و) عند الضرورة يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها بأغلبية أصوات الأعضاء أن يؤكد لمجلس الرئاسة ، في مدة أقصاها ١ أغسطس/ آب ٢٠٠٥ ، أن هنالك حاجة لوقت إضافي لإكمال كتابة مسودة الدستور . ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة أشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة أخرى .

(ز) إذا لم تستكمل الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستورالدائم بحلول الخامس عشر من أغسطس/ آب ٢٠٠٥ ، ولم تطلب تمديد المدة المذكورة في المادة (د) أعلاه ، عندئذ يطبق نص المادة (ج) أعلاه .)) .

مستقبل العراق بعد الانتخابات مهمات وحلول

بظهور نتائج الانتخابات العامة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ ، يكون القطار قد اقترب من محطة مبنى الجمعية الوطنية العراقية في بغداد للاجتماع وتحديد الخطوات اللاحقة التي سبق ان بيناه من انتخاب رئيس الجمهورية ونائبيه (مجلس الرئاسة للدولة الفيدرالية العراقية) واختيار رئيس الوزراء والحكومة ومن ثم منح الثقة لرئيس الوزراء وحكومته وبعدها الشروع بتشكيل اللجنة المتخصصة لكتابة مسودة الدستور الدائم الذي يجب ان يوضع بحلول ١٥ اب ٢٠٠٥ وسيطرح للاستفتاء في موعد اقصاه ١٥ اكتوبر ٢٠٠٥ وهنا سنكون اما الاحتمالين التاليين وهما :

الاحتمال الاول – حالة الموافقه على الدستور من الشعب وممثليه فلابد من اجراء الانتخابات العامة بحلول ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥ وتشكل حكومة جديدة بنهاية العام المذكور .

الاحتمال الثاني :حالة رفض الدستور حيث يجب حل الجمعية الوطنية وتجري انتخابات جديدة لتشكيل جمعية وطنية جديدة بحلول ١٥ ديسمبر ,٢٠٠٥

ونعتقد ان هناك العديد من الملفات الساخنة يجب على الجمعية الوطنية والحكومة الجديدة ان تبذل اقصى ما في جهدها لغرض ايجاد الحلول لها بكل فاعلية والا فان عملية بناء دولة القانون والديمقراطية والسلام ستضرر كثيرا ويمكن تلخيص أهم هذه المشكلات الجوهرية على النحو التالي وهي :

١– قضية كركوك : أن وضع مدينة كركوك القانوني و التاريخي والجغرافي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاثني يشير بما لا يقبل الشك إلى أن كركوك مدينة كردستانية مهمة تقع ضمن حدود كردستان العراق تاريخيا وجغرافيا وقانونيا وان الكورد هم السكان الذين يشكلون الأغلبية في المدينة وضواحيها منذ القدم وعلى الرغم من وجود القوميات الأخرى ، كالعرب والتركمان والآشوريين وغيرهم ، إلا أن السكان من الكورد هم الذين شكلوا أغلبية السكان ولعل من أهم الأدلة على ذلك هي إحصاء النفوس عام ١٩٥٧ وكذلك قبور الكورد التي سعت حكومة البعث إلى العبث بها وتغيير ملامحها و بخاصة بعد مطالبة الزعيم الملا مصطفى البارزاني إحصاء القبور من الكورد كشاهد على دخول المدينة ضمن حدود كردستان في معرض رده على الوفد الحكومي المفاوض على ١٩٧٠ وهو ما دفع الأنظمة المتعاقبة – وبخاصة في عهد البعث – إلى اتباع نهج عدواني ضد الكورد والقوميات الاخرى بتطهير الأعراق والسيطرة على مقدرات المدينة من الثروات الطبيعية وهو تدخل – كما بينا يتنافى وحقوق الإنسان – اثر على النسيج الاجتماعي والتركيب العرقي والبنية التحتية والحدود الجغرافية . بل أن نهج السلطات امتد حتى إلى المقابر بدرسها تارة وبدفن العرب في مناطق كركوك وفي توطين عشرات الآلاف من الفلسطينيين فيها إلى جانب تغيير أسماء الأحياء والمناطق الكردية وتسميتها بأسماء عربية أو بعثية عنصرية واستفزازية مثل حي البعث وحي النخوة وحي العمل الشعبي وحي القادسية وأم المعارك وصدام والصمود ...وغيرها

وفي اطار قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية فقد نصت المادة ٣ من القانون على ان نصوص القانون ملزمة للجميع ويقع باطلا كل نص يخالفه وخصصت المادة ٥٨ لتطبيع الاوضاع في كركوك والتي يجب ان يجري تفعيلها بكل شفافية . وفيما يخص موضوع كركوك فقد نصت المادة ٥٣ / الفقرة ب على ما يلي (تبقى حدود المحافظات الثمانيةعشر بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية)وقد أستثنى القانون مدينة بغداد وكركوك من تشكيل أقليم يتكون من ثلاث محافظات حيث ورد في المادة ٥٣ / الفقرة ج ما يلي (يحق لمجموعة من المحافظات خارج اقليم كوردستان لا تتجاوز الثلاث ، فيما عدا بغداد وكركوك ، تشكيل اقاليم فيما بينها...) . وهذا يعني ان كركوك بموجب القانون المذكور تقع حاليا خارج الحدود الادارية لأقليم كوردستان وهو يعيد قضية كركوك الى نقطة الصفر اي يجعلها عقدة الحل للقضية الكوردية .ولهذا نعتقد ان كركوك هي مفتاح السلام للعراق بتطبيع الاوضاع وتفعيل المادة ٥٨ واعادتها الى حضن الام ضمن حدود كوردستان .

٢– فيدرالية الجنوب و فيدرالية الفرات الاوسط : اجاز قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية انشاء اقليم او اكثر من ثلاث محافظات او اكثر وفقا لقواعد القانون المذكور بسبب هيكلية الدولة الاتحادية التي تقررت قانونا . ولهذا نعتقد أن هذا المقترح يجب أن يتخذ شكلا أخر أي أن هذه المنطقة من الجنوب يجب أن تأخذ شكلا دستوريا وقانونيا في صورة فيدرالية وتؤسس حكومة إقليم لها يديرها أبناء المنطقة بمشاركة واسعة وتعددية سياسية ووفقا للقانون ويكون لهم وللكورد (ولغيرهم من الأقليات المتأخية) حق المشاركة في سلطة المركز السياسي أيضا لان النظام الفيدرالي هو نمط إداري لا مركزي من الناحية السياسية وأسلوب تعددي في إدارة الدولة العراقية بما يحقق العدالة والمساواة والمشاركة الفاعلة في إدارة الدولة إقليميا ومن حق حكومة كل إقليم المشاركة مع سلطة المركز في إدارة الدولة العراقية وهو حق ثابت لكل العراقيين إذ لا يعقل بعد الآن تصريف و إدارة شؤون الدولة العراقية من شخص واحد فقط يديرها وفق هواه ودون حسيب ولا رقيب يدخلها في حرب ويورطها في أخرى ويمارس ابشع صنوف العدوان والإرهاب ضد الشعوب العراقية .

ولابد من رسم مستقبل العراق من أبنائه من العرب والكورد والتركمان والآشوريين والأرمن ومن كل الطوائف والمذاهب والأطياف السياسية لتأسيس قاعدة واسعة للمشاركة وتحقيق المساواة والعدالة والاعتراف بالأخر واحترام رغباته المشروعة وفقا لدستور دائم ووفقا للقانون ولابد من شيوع الاعتدال والوسطية ونشر قيم التسامح القومي والديني ولا يوجد أي خوف من إنشاء اكثر من حكومة إقليمية ضمن عراق واحد متعدد يؤمن بالحياد وبالسلم لا الحرب ، وبالمجتمع المدني لا عسكرته ، وبالقانون لا في تغيبه ، لأن العراق دولة تضم اكثر من قومية واكثر من حزب وحركة سياسية واكثر من دين ومذهب ولابد من الاعتراف بالأخر وتوظيف الثروات الوطنية لمصلحة الشعب بكل قومياته وطوائفه ومذاهبه ومعتقداته واتجاهاته السياسية (عدا حزب النازية العربية) على أن يكون مجتمعا مدنيا و محايدا لا دخل له بالحروب

ويؤمن بالتسامح واحترام معايير حقوق الإنسان . وفيما يخص الفرات الاوسط فقد عقدت مجالس محافظات خمس مدن شيعية مؤتمرا في محافظة النجف للتوصل الى صيغة نهائية تضمن انشاء كيان مستقل لتلك المحافظات ضمن العراق الفيدرالي وشارك في الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني ٢٠٠٥ رؤوساء محافظات الحلة وكربلا والنجف والديوانية والسماوة الى جانب ٦٠٠ شخصية من ابناء هذه المدن .ونحن مع وجود اكثر من اقليم في العراق الفيدرالي التعددي .

٣- محاربة الارهاب وضبط الحدود : لعل من اولى المهام للمرحلة المقبلة ضبط الحدود العراقية بصورة اكثر فاعلية لمنع الارهابيين من دخول الحدود او التسلل اليها لارتكاب الاعمال الاجرامية ومحاربة الارهاب بكل قوة فضلا عن محاربة ثقافة العنف والتطرف والتعصب واعادة تشكيل ثقافة جديدة تؤمن بالتسامح والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان والتعددية بكل انواعها هذا فضلا عن اهمية تفعيل تطهير الدولة والمجتمع من فكر البعث ووضع الخطوات اللازمة لمنع اي دور لبقايا حزب البعث من التحرك المضاد للوضع الجديد في العراق .

٤- معالجة سرطان الفساد المالي والاداري : ومن المهام التي تنتظر الحكومة الجديدة معالجة الفساد المالي والاداري الذي استفحل في مؤسسات الدولة وكل اجهزتها ويجب تفعيل الرقابة والاستعانة بالخبرات الكفؤة والنزيهة لمعالجة مظاهر الفساد الذي يعطل الحياة والتنمية والبناء في العراق الجديد ولدينا من الادلة والوقائع الكثير .

٥- حل مشكلة البطالة : لا يمكن بناء الديمقراطية والامن والسلام في العراق دون حل لمشكلة البطالة المنشرة بصورة غير معقولة مع انعدام حالة الضمان الاجتماعي لجميع العراقيين ولهذا نعتقد بضرورة ايجاد خطة شاملة وفاعلة لمعالجة هذه القضية التي تؤرق الجميع وبدون حلها سوف تنتشر الجريمة ويتعطل حل مشكلات الفساد وتضرر كل مظاهر الحياة .

٦- حل مشكلة الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء والرعاية الصحية والسكن وغيرها اذ ان المواطن العراقي ينتظر الحلول لهذه المشكلات الجوهرية التي يعاني منها كل المواطنين مما يوجب على الحكومة الجديدة تخصيص المبالغ اللازمة لمعالجة هذه القضايا ضمن خطة شاملة وبدون ذلك فان عملية بناء مستقبل العراق الجديد سوف تتضرر كثيرا كما لايمكن ترسيخ البناء الديمقراطي والامن والسلم دون توفير مستلزمات الحياة الاساسية للبشر .

الفصل الثالث عشر

مصطفى البارزاني
قائد عظيم لشعب عريق يعشق الحرية

رؤية عربية من القضية الكردية

قبل أكثر من ٣٥ عاما ، عرفت الكرد وعشقت الشعب الكردي ، رغم ان علاقاتنا الاسرية والتجارية والاجتماعية مع الاكراد في كردستان والنجف الاشرف تمتد الى ما قبل ولادتي حيث كنت اسمع منذ الطفولة ان الانسان الكردي يتميز بالصدق والامانة و بوفاء العهود فاذا وعد أوفى واذا أتمن صدق واذا قال فعل ، وصار اقتران صفة الوفاء بالكرد مضربا للمثل بين العرب في الفرات الاوسط وجنوب العراق فضلا عن مميزات الشجاعة في القتال والصلابة في المواقف لما لطبيعة كردستان وتقاليد وعادات الكرد المتوارثة جيلا بعد جيل من تأثيرات على شخصية الانسان الكردي .

وقد ارتفعت وتيرة العلاقة والمحبة بيني وبين شعب ميديا كثيرا ، فقد اقتربت منهم و من همومهم وتفكيرهم واقتربوا مني أكثر وعرفت جيدا جوهر الصراع بين انظمة الحكم العربية العنصرية وطموحات الكرد القومية والانسانية المشروعة وعرفت كثيرا من اساليب النهج العدواني ضد الكرد ، وقد كنت سعيدا بالعلاقة الحميمة الدافئة بيني وبين شعب أصيل وحي قاوم العبودية والاستبداد بشجاعة و قدم القرابين من أجل الحرية والحياة الحرة الكريمة ولم تمنع رغبته الجامحة في نيل الحرية ورفض الدكتاتورية وكل أشكال الاضطهاد واستعمال السلام الفتاك والمحرم دوليا الذي استخدم ضد المدنين الابرياء في مناسبات متعددة ولا حتى جرائم الابادة التي فاقت في نمط بشاعتها كل ما قرأناه عن اساليب النازية الوحشية وما شاهدناه من طرق اجرامية في معتقلات النازية خلال زياراتي الى بعض دول العالم ومتاحفها التاريخية .

والشعب الكردي جزء من أمة عظيمة مجزأه ومغبونة تاريخيا وسياسيا .وهو شعب تواق للحرية والحياة الحرة القائمةعلى اساس حقوقه الثابتة في الديانات والمواثيق الدولية وحقوق المواطنه والتطلم نحو المستقبل المشرق في تحقيق امانيه القومية الثابتة والمشروعة وفي رفض الصهر القومي والتعريب وهو شعب عاشق للجبال لانها ملاذه الامن من سلام العنصرية ومن اضطهاد الفكر الشوفيني الضيق ومن ممارسة الانظمة الخارجة عن القانون التي تعاقبت على ارض الشرائم في العراق .

وكنت من أسعد الناس حين شاهدت زميلاتي (هلاله ، له نجه ، أنعام ، هيرو ، نسرين ، وبروين وغيرهن

من الجميلات) وهن بملابسهن الكردية الزاهية الالوان مع زملائي في ساحة كلية الحقوق بجامعة بغداد يرقصون الدبكة الكوردية بفرح غامر بعد اتفاقية اذار في نوروز عام ١٩٧٠ التي وضعت حدا للاقتتال بين الاخوة العربية – الكردية بعد سنوات مريرة من القتال المؤسف بين الاهل في البيت الواحد ، ولم يدر في خلدي يوما ما انها فرحة لن تدوم ، ولم اعرف ان الغدر من طبيعة نظام البكر– صدام وحزب البعث الذين يكرهون الفرح للعراقيين ويسعون الى خراب العراق والعبث بامنه واستقراره حيث جاءت سلسلة خطوات غادرة بعد اتفاقية اذار المذكورة في تهجير خيرة الناس وهم الكورد الفيلية (خط الدفاع الاول في الحركة الوطنية الكوردية والعراقية عموما) وتلتها سلسلة من الجرائم الدولية في اتباع سياسة التهجير والتعريب والاختفاء القسري لمئات الالاف من الكورد كان من بين الضحايا اصدقائي واحبتي ربطتني واياهم اجمل الذكريات .

وما ان اشعل صدام فتيل الحرب ضد الجارة ايران حتى قام صدام ونظامه الدموي بضرب حلبجة وقلعة دزه وغيرها من المناطق بالسلاح الكيماوي والغازات السامة وهدم اكثر من ٤٥٠٠ قرية حدودية بحجة الحفاظ على الامن الوطني من (المخربين !!) كما اختفى اكثر من ١٨٢٠٠٠ كوردي و٨٠٠٠ من عشيرة البارزاني واكثر من ٧٠٠٠ كوردي فيلي دون ذنب يذكر وهو اعلى رقم في تاريخ العالم بعد الحرب العالمية الثانية من المختفين .بل لقد جرت سلسلة من الجرائم الدولية ضد الشعب الكردي امام انظار العالم والدول العربية والاسلامية دون أي تحرك مطلوب في نصرة شعب أمن ومسالم يريد الحياة الكريمة دون اضطهاد وتمييز ويقاوم الابادة .

الفرق بين الرمز الوطني وعبادة الاشخاص

ليس هناك أدنى شك في ان هناك فرقا كبيرا بين الرمز الوطني والقومي في حياة الشعوب والامم لوحدة صفوفها وقيادتها نحو تحقيق تطلعاتها المشروعة وتثبيت حقوقها ، وبين عبادة الشخصية او الصنم في الانظمة الدكتاتورية او ذات الحزب الواحد او الصنم الواحد كما هو الحال في كثير من انظمة الحكم الشمولية مثل الاتحاد السوفيتي سابقا ورومانيا في ظل عهد شاوشيسكو والعراق حاليا في ظل حكم صدام الدموي منذ عام ١٩٧٩ وحتى الان .

غير ان الشعوب الحية لابد ان تحترم قادتها ورموزها الوطنية والقومية وتحيي المناسبات التي تثمن دور القادة في حياة الشعوب ، وبالنسبة للشعب الكردي الذي قدم الكثير من التضحيات من خلال حركته التحررية الوطنية التي انطلقت منذ مطلع القرن العشرين – اي قبل بداية تاسيس الدولة العراقية – من خلال ثورة الشيخ محمود الحفيد وما اعقبها من ثورة الشيخ عبد السلام والشيخ احمد البارزاني ومن ثم ثورة القائد الملا مصطفى البارزاني في ايلول عام ١٩٦١ الذي عد من أشهر القادة الكرد واصلبهم في مقاومة الدكتاتورية وفي قيادة الشعب الكردي نحو اهدافه القومية المشروعة من خلال نضال طويل وشاق بحكمته وصبره الذي أذهل العدو قبل الصديق .

وعلى الرغم من هناك العديد من الاحزاب الكوردية التي شكلت جزءا من الحركة الوطنية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية ومنها مثلا (حزب هيوا وحزب شورش ورزكاري وغيرها) الا ان الحركة التحررية الكوردية تنسب من الناحية الفعلية الى الحزب الديمقراطي الكوردستاني الذي تاسس في ١٦ اب من عام ١٩٤٦ حين انضمت هذه الاحزاب الصغيرة في كونفرس الحزب المذكور واختارت طيب الذكر مصطفى البارزاني زعيما للحزب بالاجماع لما يتمتع به من احترام وتقدير من الشعب الكردي .كما كان للاكراد الفيلية دورا فاعلا في انشاء الحزب المذكور منذ البدايات الاولى للتاسيس ولا يمكن نكران دور الرعيل الاول ومنهم مثلا الدكتور جعفر محمد كريم وحبيب محمد كريم وجليل فيلي والرعيل الثاني ومنهم عادل مراد وعبد الرزاق فيلي وسعدون فيلي وغيرهم من خيرة ابناء العراق في الحركة القومية الكردية التحررية .وكان هذا التنظيم للشعب الكردي من الامور البديهية بفعل ازدياد الوعي وانتشاره بين المثقفين الكرد حيث نشأت العديد من الاحزاب العربية بعد ذلك نتيجة الوعي القومي وانتشار الافكار اليسارية انذاك ولغيرها من الاسباب .

غير ان بدايات انطلاق الثورة الكوردية المنظمة كانت بقيادة البارزاني في ايلول عام ١٩٦١ لما تعرض له الكورد من ظلم واضطهاد وتمييز ضد حقوقهم القومية المشروعة .وظل الكورد يناضلون من اجل طموحاتهم المشروعة كعراقيين بين مد وجزر بقوة السلاح تارة وبقوة الكلمة تارة اخرى رغم الانشقاقات التي حصلت في الحركة التحررية الكوردية عام ١٩٧٥ بعد اتفاقية الجزائر في ٦ اذار عام ١٩٧٥ وهو امر طبيعي في الشعوب الحية المناضلة مثل الشعب الكوردي . فهذه الانشقاقات زادته صلابة وقوة في الدفاع عن حقوقه والتمسك بهويته القومية رغم حملات التعريب الهمجية وجرائم ابادة الجنس البشري التي قادها نظام صدام سواء في المناطق الكوردية مثل كركوك وخانقين ومندلي وزرباطية وغيرها ام في طرد السكان الاصليين ومنهم الكورد الفيلية الذين هم من خيرة ابناء العراق الذين لم يسجدوا للطاغية والذين تعرضوا الى اضطهاد مزدوج لانهم من الكرد ولانهم من اتباع أهل البيت وبسبب دورهم الوطني المشرف في تاريخ العراق السياسي والاقتصادي وفي مقاومة فكر عفلق والياس فرح والبيطار وتلميذهم صدام (مخرب العراق وجالب الكوارث والحروب) .

الشعب الكوردي والأمة الكوردية

الشعب الكردي جزء من الأمة الكردية العريقة المجزأه بين دول متعددة حيث يعود تاريخ الكرد الى أكثر من ٥ الاف عام وجدوا على أرضهم التي تسمى ب (أرض الكرد أو كردستان) التي هي وطن الكرد .وقد ورد اسم الكرد القديم (الميديون) في الكتب القديمة ومنها التوراه او الوصايا القديمة Old testament (العهد القديم) ، ولهذا فان وجود الكرد على ارضهم في غرب ايران وجنوب تركيا حتى سنجار وجبال حمرين هو ثابت تاريخيا مما يعد وجود الكرد في أرض الجبال او اقليم الجبال (ميديا) هو اسبق من الشعوب الاخرى ، وقد انقسمت هذه المنطقة فيما بعد و لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى وتجزأت الامة الكردية الى شعوب

تسكن في كردستان العراق ، (كردستان الجنوبية) وفي غرب ايران وفي كردستان الشمالية في تركيا وكذلك في سوريا ، هذا بالاضافة الى وجود اعداد غفيره هاجرت بحثا عن الامان الى الاردن ولبنان وغيرها .

ونشير الى الكرد الفيلية ، وهم جزء من هذه الامة الكردية ، حيث يذكر العديد من المؤرخين الى انهم من بقايا العلاميين او الكوتيين في وسط وجنوب العراق (مندلي ، بدره ، جصان ، خانقين ، زرباطية ، كركوك ، بغداد وغيرها من المدن العراقية الى جانب المدن الايرانية الاخرى) . والكرد الفيليون ينحدرون من عشائر كردية معروفة عاشت في منطقة خوزستان وشرق العراق وبخاصة في شرق دجلة وهي من اقدم المناطق التاريخية في العراق والتي نشأت عليها اقدم الشرائع .

والحقيقة ان اصل اطلاق تسمية (الكرد الفيليون) جاءت من اطلاق تسمية المؤرخين العرب على الاكراد الذين جاءوا من كردستان ايران (جبال زاكروز) والذين نجحوا في الاندماج منذ مئات السنين بالمجتمع العراقي ونجحوا في امتهان العمل التجاري والزراعي والصناعي وبرزوا اكثر في ميدان الحركة الوطنية العراقية عموما وبوجه خاص في نشاطهم الوطني العراقي ضمن صفوف الحركة التحررية الكردية وضمن صفوف الحزب الشيوعي العراقي والحركات السياسية الاخرى مثل حزب الدعوة ، بل ظهرت اسماء لامعة من بين الاكراد الفيلية في الحركة الوطنية العراقية وتاريخ العراق السياسي .ولهذا تعرض الكرد الفيلية الى ابشع صنوف الاضطهاد والظلم في ظل انظمة الحكم المتعاقبة في العراق وبخاصة منذ حكم البعث الاسود عام ١٩٦٨ وبلغ اشده عقب اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ واثناء الحرب ضد ايران التي شنها نظام صدام عام ١٩٨٠ .

والكرد الفيلية ، مواطنون عراقيون ، ينتمي اغلبيهم الى مذهب اهل البيت وهو المذهب الشيعي وهناك عدد اخر قليل منهم من غير الشيعة ، وهم شعب مسالم تميز بوفاء العهود واحترام المواثيق والصدق والامانة في نشاطاتهم التجارية والاقتصادية عموما ولم تتلوث سمعتهم بأي عمل ارهابي او باعمال العنف السياسي .وهنا يذكر البروفيسور خليل اسماعيل محمد (كولان العربي ١٠-٢٠٠٢) : الكورد الفيليون الاصل الحقيقي للشعب اللوري والاخير هم قسم من الامة الكردية وفقا لما جاء في موسوعة شمس الدين سامي وغيره من المعاجم والمؤلفات .كما يشير (مينورسكي) ان اللور هم قبائل رحالة يعود اصلها الى شعوب الهندو- اوربي .

واذا كان الكرد من الشعوب القديمة المسالمة فهم يسعون مثل باقي الشعوب الى العيش بحرية وممارسة حقوقهم الانسانية التي تقرها الديانات والاعراف والقوانين الوطنية والقانون الدولي والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الملحقة به ، وهي حقوق ثابتة سلبت منهم دون مبرر وحجبت عنهم دون سبب مما اضطروا الى الدفاع عن وجودهم وعن حقوقهم بالقوة وهو طريق مشروع للاحرار فالشعوب لا تموت .

من هو القائد مصطفى البارزاني؟

اقترن اسم الكرد مع شهر نوروز او شهر اذار من كل عام حيث تضمن هذا الشهر العديد من المناسبات المفرحة والمؤلمة للشعب الكردي ، فهو شهر تعرض فيه الكرد خلاله الى ابشع صنوف الجرائم والابادة وهو شهر تضمن مناسبات مفرحة واعياد مايزال يتذكرها ويحيها الكرد متجاوزين جروحهم منادين بالسلام و ينشدون بالتسامح من موقع القوة . ففي نوروز (اذار) حصلت جريمة حلبجة التي رام ضحيتها اكثر من ٥٠٠٠ مدني قتلوا بالسلام الكيماوي والغازات السامة في ١٦ اذار من عام ١٩٨٦ وفي ١٤ نوروز ١٩٠٣ ولد القائد العظيم البارزاني في قرية بارزان وفي ١ اذار ١٩٧٩ توقف قلب البارزاني في المنفى وفي ١١ اذار من عام ١٩٧٠ ولدت اتفاقية اذار ثم تخلى عنها نظام البعث وصدام وتنصل من بنودها ناكثا العهود وفي ٦ اذار عام ١٩٧٥ وقع صدام وشاه ايران اتفاقية الجزائر التي فرط بموجبها صدام بنصف شط العرب لقاء تخلي شاه ايران عن دعم الثورة الكردية وفي ١ اذار عام ١٩٩١ انطلقت شرارة الانتفاضة الباسلة في كردستان ضد حكم الطاغية وتحررت كردستان من الحكم العنصري الصدامي .

والبارزاني كان أكثر زعيم قوميّ كرديّ بارز في تاريخ الحركة التحررية الكردية وهو رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني (KDP) وعندما مات في ١ مارس ١٩٧٩ في مستشفى جورج تاون في واشنطن رثاه الملايين من الأكراد و الآخرون من اصدقاء الكرد والمحبين للشعب الكردي . ولهذا ستبقى ذكراه حيّةً في قلوب كلّ الأكراد الذين يساندون الأهداف التي ناضل من اجلها وقدم التضحيات الكثيرة للوصول اليها و جاهد من أجلها كلّ حياته . ولذلك سيبقى مصطفى البارزاني شخصيّةً كردية – عراقية فذّةً في تاريخ الشّعب الكرديّ و سيبقى مصدر الإلهام و المثل للشبابّ الكرد وهو الذي يلقب بالاسطورة الجبلية و الذي لم يتردّد في التزامه بالصّراع الكرديّ من اجل الوصول للسّلام و الحرّيّة و الدّيمقراطيّة .

ولابد من بيان موجز عن حياة البارزاني الشخصية للوقوف على تكوين شخصيته ودوره في الحركة التحررية الكردية كقائد كردي وعراقي يستحق الاحترام :

* اعتقل مع أمّه في سجن الموصل في عام ١٩٠٦ ، بسبب مقاومة عشيرته للحكم العثماني وهو في عمر ٣ سنوات .
* شارك بدور فاعل في ثورة شيخ محمود الحفيد في عام ١٩١٩ وكان تحت قيادته ٣٠٠ رجل مسلم .
* عام ١٩٣٢ قاومت قوات البارزاني الحملة الحكوميّة العراقيّة ثم اضطر الذهاب الى تركيا مع قوات البشمركة بينما اعتقل شيخ احمد البارزاني وسلم الى الحكومة العراقية وحين عاد البارزاني الى الموصل اعتقل ايضا .
* تعرض الى النفي لبلدان مختلفة للفترة ما بين ١٩٣٢-١٩٤٣
* عام ١٩٤٥ عين قائدا للجيش في جمهورية مهاباد التي شكلها القاضي محمد الذي اعدم فيما بعد .

* ١٩٤٦ اسس الحزب الديمقراطي الكردستاني وبقي رئيسا للحزب حتى تاريخ وفاته عام ١٩٧٩ .
* قاد الثورة الكردية من ايلول ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٥ حيث ذهب الى ايران ثم الولايات المتحدة الامريكية للعلاج من سرطان الرئة حتى توقف قلبه في عام ١٩٧٩ واعيد دفنه في بارزان القرية التي ولد فيها في كردستان العراق .ثم تسلم الراية من بعده اولاده أدريس الذي توقف قلبه عام ١٩٨٧(والد الاستاذ نيجرفان رئيس وزراء حكومة أقليم كردستان) والاخ الرئيس مسعود (أبو مسرور) مع نخبة من خيرة الاحرار الكرد .

وقد تعرض البارزاني واسرته وعشيرته وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني الى العديد من محاولات الغدر والاغتيال والتصفية كان من ابرزها محاولة تفجير مقر البارزاني حين زاره وفد ديني في ٢٩ ايلول بعد مرور فترة قصيرة من توقيع اتفاقية اذار للسلام وكانت محاولة غادرة بتخطيط من صدام حين كان يشغل منصب نائب الرئيس ، كما اغتيل بعض اولاده في بغداد وجرت محاولة اغتيال نجله السيد مسعود البارزاني عام ١٩٧٩ واغتيل العديد من رموز الحركة الكردية من الخط الاول كما جرى تسميم العديد منهم بمادة الثاليوم ومنهم مثلا الدكتور محمود عثمان وعدنان المفتي واختفى السيد دارا توفيق و اغتيل السيد صالم يوسفي بطرد ملغوم في بغداد...هذا عد ممارسات العسف والاضطهاد التي كانت تمارس بوحشية ضد الشخصيات الكردية المستقلة المناصرة للحقوق الكردية ولموقف البارزاني ومنهم مثلا المهندس نوري محمد أمين (أحد مؤسسي حزب شورش عام ١٩٤٥)والاديب الكردي محرم محمد أمين الذي اغتيل عام ١٩٨١ في مدينة السليمانية .

لقد وصف البارزاني العديد من الشخصيات التي قابلته او سمعت عنه بأوصاف الشخصيات العظيمة فهو عزيز النفس شديد التواضع ومتسامح يتمتع بشخصية جذابة يحترمها الجميع ويحب الضيوف ويكرمهم انسجاما مع التقاليد العشائرية للكرد وهو يفكر دائما بقضية شعبه من منطلق الحكمة والصبر والثقة بالنفس وكان يرفض الالقاب مثل الزعيم الاوحد او الاستاذ او غيرها من الاوصاف وقد انعكست هذه الشخصية وصفاتها على اولاده واحفاده ، واذكر حين التقيت الاخ الفاضل كاك مسعود البارزاني للسلام عليه في لندن يوم ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢ على هامش مؤتمر المعارضة العراقية انه كان في غاية الادب والتواضع والاخلاق الرفيعة .

والبارزاني – رحمة الله – كان يرفض سياسة العنف والتطرف واي عمل ارهابي ولا يقبل اي تصرف يدل على الغدر مثل الاغتيالات السياسية التي لم تمارس طيلة فترة النضال للحركة التحررية الكردية ولهذا فقد قال عنه الرئيس الراحل عبد الناصر كلمات مثيرة تليق بمقامه حين قابله في القاهرة كما كان يتمتع باحترام الزعيم عبد الكريم قاسم وقال عنه الرئيس حسني مبارك انه رجل عظيم يستحق القراءه عنه .

الاخوة العربية – الكوردية والمصير المشترك

لم يكن الكرد وحدهم من ضحايا النظام الدكتاتوري وحكم صدام و إنما تعرض العرب والتركمان والآشوريين لجرائم بشعة مثل تدمير وتسميم الاهوار في جنوب العراق وتقييد الحريات العامة وهدم المنازل ومصادرة الأموال والمنع من السفر والتصفيات الجسدية التي أصابت الآلاف منهم وكذلك تصفية العديد من التركمان والاشوريين .

و مع ذلك فقد تميزت العلاقات العربية – الكردية بخصوصية كبيرة قائمة على التلاحم الأخوي والشراكة في الوطن إلى جانب روابط المصاهرة الحميمة بين العشائر العربية والكردية .ولم يمنع اختلاف القومية أو الدين أو الفكر السياسي أو المذهبي من وجود روابط أخوية متينة بين العرب والكرد .ولم يشعر في أي يوم من الأيام أن العرب هم غرباء عن الكرد أو أن الكرد هم غرباء عن العرب .

ولعل العامل الأول في ترسيخ هذه الروابط هي وحدة الوطن والمصير المشترك والرغبة الصادقة في نبذ الاستبداد ومقاومة الطغيان والتطلع إلى الحرية منذ الاحتلال العثماني وحتى أثناء عهد الاستبداد الأخير من جرائم النظام حيث لحق الكرد أضرار بالغة في أرواحهم وثرواتهم وأولادهم و أملاكهم وكيانهم ومشاعرهم الإنسانية وقد تمثلت في سياسة التعريب والتطهير العرقي والتبعيث بفرض العقيدة السياسية وغيرها من الجرائم الدولية التي لم تنل من الاخوة العربية – الكردية لأنها جرائم مرتكبة من مجموعة من المجرمين الدوليين لا بد من أن يقدموا إلى العدالة الدولية .

ولعل من المفيد أن نذكر بالفتوى الدينية التي أرادتها حكومة نظام عارف و من ثم حكومة البكر من سماحة أية الله العظمى السيد محسن الحكيم لضرب الأكراد وقمع الثورة الكردية عام ١٩٦٣ إلا أن سماحة السيد الحكيم رفض ذلك رفضا قاطعا داعما الثورة الكردية قائلا لوفد النظام – آنذاك – قولة المعروف (كيف نعطي فتوى لمحاربة الكرد وهم اخوتنا في الوطن والدين ؟) .بل ان القائد المرحوم مصطفى البارزاني كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع قادة العشائر العربية ورجال الدين في النجف وكربلاء والفرات الاوسط وكان يفكر بالسياسين العرب المناضلين القابعين في سجون النظام قبل ان يبدأ وفده المفاوض بطرح قضية الشعب الكردي ويدخل في الوفد المفاوض اولا برجاء من الوفد الحكومي باطلاق سراح السجناء العرب كما قام الخالد البارزاني بحماية مئات الشخصيات والعوائل العربية من بطش نظام البعث وهو الذي وفر الحماية للشهيد مهدي الحكيم في فتره من الفترات العصيبة التي مرت على حركته السياسية قبل اغتياله رحمه الله .

والبارزاني كان يؤمن بالتسامح والعفو عند المقدرة ففي بداية السبعينات واثناء المفاوضات مع الحكم المركزي في بغداد قصده والد عبد العزيز العقيلي (وزير الدفاع السابق الذي اشتهر بضرب الكرد ومدنهم وقصباتهم) طالبا منه التدخل لدى حكومة البكر بالغاء عقوبة الاعدام عن ولده وفعلا اتصل البارزاني مع البكر – رغم السجل السئ للعقيلي – وموقفه غير المشرف من الاكراد وقضيتهم العادلة وتم تخفيف

العقوبة الى السجن المؤبد الا ان نظام البكر – صدام اعدم العقيلي فيما بعد اثر انهيار اتفاقية اذار وتجدد القتال عام ١٩٧٥ .

وفي أثناء عهود الطغيان والاستبداد السياسي التي مرت على العراق شكلت جبال كردستان ملاذا أمنا للعرب ولأبناء العشائر من الجنوب والوسط ولكل المضطهدين ، كما قام الكثير من العرب بدعم الثورة الكردية التي قادها الكرد لنيل حقوقهم المشروعة حين قاتل العرب مع اخوتهم الكرد وقام العديد من العرب بتهريب السلاح من وسط وجنوب إلى كردستان وبخاصة بعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧ دعما للثورة الكردية وحبا بالشعب الكردي في نيل حقوقه القومية المشروعة وفي تقرير مصيره . وكانت عمليلت تهريب السلام للبيشمركة من مدينة النجف الاشرف من خلال المرحوم (قادر منتك من مدينة أربيل) وكذلك (العقيد فضل ابن المرحوم كامل شبيب الشخصية العسكرية المعروفة) .

ولهذا لم تكن من الصدفة أن تنهض الانتفاضة في كردستان في الوسط وفي الجنوب في وقت واحد ضد الظلم والطغيان الصدامي عام ١٩٩١ . وحين اختار الشعب الكردي الفيدرالية كنظام للحكم وكنمط للعلاقة مع النظام المركزي في بغداد في انتخابات حرة وديمقراطية عام ١٩٩٢ ، وجب على العرب وعلى جميع الاقليات احترام هذا الخيار ودعمه وتعزيزه لأنه خيار الكرد في كردستان وهو خيار مشروع ناضل من اجله الكرد وقدم مئات الآلاف من الشهداء والتضحيات عبر نضالهم الطويل ضد الأنظمة الشوفينية و الذي استمر عشرات السنين وهو خيار لبناء الديمقراطية لمستقبل العراق .

ولا ننكر هنا دور القيادة الكردية الحكيمة وحرصها على صيانة وتعزيز الاخوة العربية – الكردية ونشر ثقافة التسامح في العراق – ومن الطبيعي ان لا يكون هناك تسامح مع المجرمين الذين ارتكبوا جرائم دولية – حيث ان للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والاحزاب الكردستانية الاخرى دورا مهما وفاعلا في تعزيز الروابط بين ابناء العراق وفي زرع القيم الخيرة وبخاصة ما يقوم به كل من الاخ الفاضل مسعود البارزاني والاستاذ مام جلال طالباني وكذلك كوادر حزبيهما من دور حيوي لتعزيز الاخوة بين العرب والاكراد وبناء دولة القانون في العراق الفيدرالي التعددي الديمقراطي القائم على احترام حقوق الانسان تنعم به جميع القوميات واتباع الديانات بحقوق متساوية وفقا لدستور دائم ومبدأ سيادة القانون .وهو ما ظهر واضحا في مناسبات متعددة ولا سيما في مؤتمر لندن للمعارضة العراقية الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٢ ومؤتمر المعارضة العراقية الذي انعقد في كردستان في اواخر شباط ٢٠٠٣ حيث بذلت جهود قيمة من كل من الاخوين الفاضلين – وكذلك الاطراف الاخرى – لرص الصفوف وانقاذ العراق من الغرق في بحر الدكتاتورية .

١– محاسبة المسؤولين العراقين عن جرائمهم ضد الكرد .

٢– تعويض المتضررين العراقين جميعا واعادتهم الى وطنهم العراق وبخاصة الكرد الفيلية والكشف عن مصير المحتجزين منهم .

٣- انشاء متحف لجرائم نظام صدام وضحايا حقوق الانسان

٤- الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكردي وحقه في تقرير مصيره واحترام نوع الشراكة التي يريدها في المستقبل .

٥- ضمان حقوق المتضررين العراقين جميعا ومنهم الكرد من ضحايا التعريب وسياسة الصهر القومي والتهجير والترحيل القسري وجرائم النظام وتعويضهم تعويضا سريعا عادلا بعد زوال النظام .

٦- تعديل قانون الجنسية العراقي وايراد نص في الدستور الدائم لضمان حقوق المتضررين ومنهم المهجرين والمهاجرين .

وفي الختام أقول كمواطن عراقي - عربي ان الواجب الاخلاقي والانساني يوجب علينا الاعتذار من الشعب الكوردي عن جرائم بعض العرب من ذوي الفكر العنصري الذي ارتكبوا جرائم خطيرة وعمدية ضد الكرد في حلبجة والانفال وقلعة دزة وضد الكرد الفيلية حيث كان ينبغي ان نفعل المستحيل للحيلولة بين النازية العربية وجرائمها ضد الشعب الكردي وان لا نسكت عليها مطلقها و لهذا فانني انحني اجلالا لتضحيات الكرد ولشهدائهم وللبيشمركة الابطال ، تلك النسور الجبلية الشجاعة ، وان كل ما جرى ضد الكرد من جرائم وويلات لن تخرب مطلقا الاخوة العربية - الكردية فهم شركاء في الوطن والتاريخ والدين والجغرافية والمصير الواحد وبعقولهم وحكمة الخيرين من ابناء بلاد الرافدين ستبنى الديمقراطية وتؤسس دولة القانون وتغرد الطيور اناشيد الحرية في عراق يقوده الكرد والعرب وكل القوميات الاخرى ومن مختلف الديانات والاطياف السياسية بروح التسامح والمحبة القائمة على احترام الاخر والاعتراف به وبثقافة حقوق الانسان في ظل المجتمع المدني .

الفصل الرابع عشر

حول الجرائم الدولية في كوردستان ومستقبل الكورد في العراق الجديد

حوار مع صديق الشعب الكوردي الدكتور منذر الفضل

ليست الشجاعة في استعمال البندقية نحو الهدف الصحيح ببسالة وانما في ان تقاتل بالقلم وتنطق بالحق مهما كانت المغريات والترهيبات والتضحيات ، بهذه العبارة...نطق الدكتور منذر الفضل بالحق في موقفه الواضح والشجاع من قضية شعب تعرض الى حملات الابادة المنظمة من أنظمة الحكم الشوفينية المتعاقبة في العراق ، وقاوم اشرس نظام فاشي عرفته البشرية منذ سقوط النازية عام ١٩٤٥ ، متنقلا بين المعارضة الصامتة داخل العراق ومعاناة الصمت الذي قد تكون احيانا ابلغ من الكلام الى المعارضة العلنية في المنفى منذ عام ١٩٩١ بعد الانتفاضة الباسلة ضد نظام صدام الدموي والتي شارك فيها والده وعمومته وابناء عمومته في النجف الاشرف حتى دخولة أرض العراق بعد سقوط النظام مباشرة في عام ٢٠٠٣ .

ولم تعد الجبال وحدها أصدقاء للكورد ، فهناك العديد من الاصدقاء للشعب الكوردي ممن حمل سلاح القلم بشجاعه كاشفا حقوق الكورد ومدافعا عن قضيتهم العادلة بصلابه الرجال البشمركة ، حاملا حقيبته بين المطارات وراحلا بين الدول للمشاركة في المؤتمرات ، طارحا بصدق وموضوعية الجرائم التي تعرض لها الكورد عبر مسيرة نضالهم الطويل وحركتهم التحررية من اجل الحرية واستحق بجدارة لقب سفير القضية الكوردية ونال لقب ابو الفضل ووصفه الكثيرون ب حبيب الشعب الكوردي ، انه الدكتور منذر الفضل الشخصية العربية المعروفه من مدينة النجف الاشرف ، فوالده من عشيره ربيعه العربية المعروفة الممتده في جنوب العراق وغرب كوردستان ووالدته ترجع بنسبها الى الامام الحسين بن علي ، انه من مدينة الجواهري وبحر العلوم والسيد محسن الحكيم الذين وقفوا مع الكورد فالسيد الحكيم مثلا رفض اعطاء فتوى الى حكومة عبد السلام عارف في مقاتله الكورد وحرم قتال الشعب الكوردي في فتواه المشهوره عام ١٩٦٣ حين قال (كيف نقاتل الكورد وهم اخوتنا في الدين والوطن ؟) . ومدينة النجف انطلقت منها ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٢٠ وبالتعاون والتنسيق مع العشائر الكوردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد .

وأثناء زيارة الدكتور الفضل الى السويد راجعا من كوردستان لقضاء فترة الاجازة مع عائلته اجرينا معه هذه المقابلة حول الجرائم الدولية في كوردستان ودور الكورد في العراق الجديد وحول مستقبل كوردستان وبناء العراق التعددي الفيدرالي البرلماني .

السؤال الاول : عام ١٩٨٨ إرتكب النظام العراقي جريمته البشعة بإسم أية الأنفال عندما هاجم في ثمانية مراحل ٤٥٠٠ قرية ، أحرقها و دمرها و أباد أهاليها عن بكرة أبيهم و ساواها بالأرض ، و أرسل ١٨٢,٠٠٠ كوردي بريء إلى مصير مجهول حتى اليوم ، في ذلك الوقت كان البعثيون يتحدثون في وسائل الإعلام عن جرائمهم هذه بكل فخر ، كيف تفسر سكوت العالم العربي أو إلى أي سبب ترجع السكوت العربي إزاء هذه الجريمة الشنعاء ؟

الجواب :

من المؤسف جدا ان الاعلام العربي دون استثناء اعلاما حكوميا تابعا الى الحكومات التي ارتبطت بعلاقات مصلحية مع نظام النازية العربية ولم يكن يملك اية حرية في ان ينطق بالحق ضد الباطل بل ان الكثير من وسائل الاعلام العربية والاسلامية كانت فاسدة في ذممها برشاوى من نظام صدام الدموي وهي تستحق وصف العار الذي يلاحقها لمواقفها المشينه من قضية الشعب الكوردي اولا ومن قضية العراقيين الذين كانوا يذبحون على ايدي الجلادين عبر اكثر من ثلاثه عقود ثانيا لا بل ان ممثل احدى دول الخليج – بعد ضرب حلبجة بالسلام الكيماوي عام ١٩٨٨ – كان يدافع بضراوة عن نظام صدام واتهم ايران بهذه الجريمة ولم تمض الا سنتين حتى احتل صدام بلاده وغير الاتجاه الى تبنى مسرحية ثانية منه محرضا الدول الى احتلال العراق وضربه بحجة ان العراقيين سرقوا حاضنات الاطفال من المستشفيات عام ١٩٩٠ .

كما يكفي ان نشير الى مهزلة الاعلام المصري المنحاز لسياسة صدام بفعل الرشاوي التي كشفتها الوثائق التي لا تقبل الشك بعد سقوط النظام .اما المثقف العربي فهو شيطان أخرس اذ لم يتحرك أحد لتسخير قلمه وفضح سياسة الابادة التي تعرض لها الكورد ولم ينطق أحد بما كان يعانيه العراقيون من خنق في الحريات وانتهاكات للحقوق فيما عدا قله معدودة لا تتجاوز عدد أصابع اليد وهو مؤشر خطير .كما كانت العديد من الاحزاب القومية والدينية في مختلف الدول العربية والاسلامية تساند صدام وتشجعه على جرائمة وهي تستحق الشجب والاستنكار والادانه سواء تلك التنظيمات الموجودة في الاردن او مصر او المغرب او موريتانيا او في تركيا او في غيرها من البلدان .

السؤال الثاني : القضية الكوردية كقضية أمة تعرضت لكل أنواع الظلم و القهر هي بقدم عمر الحكومات العراقية التي قامت عبر التأريخ ، غير أن إلتفات المثقفين و المفكرين العرب لتلك القضية كانت على الدوام بشكل هامشي أو تجاهل في الكثير من الأحيان ، ألا تعتقد أنه آن الأوان أن يراجع العالم العربي حساباته إزاء الغدر و الظلم و الطغيان الذي تعرض له الكورد بأي شكل ؟

الجواب :

نعم لقد اصبح الوقت مناسبا الان في ان تراجع الحكومات العربية واجهزتها المختلفة ووسائل اعلامها مواقفها من قضية القوميات التي تعيش في البلدان العربية وتحترم حقوقها وان تقر بتقصيرها من قضية الشعب الكوردي وجرائم الابادة التي تعرض لها عبر السنوات السابقة وان تفهم ان الكورد هم جزء من الامه الكوردية الموزعة بين دول متعددة وان هناك معاناة كبيرة للكورد في دول مختلفة عربية واسلامية تخالف القواعد العامة لحقوق الانسان والقانون الدولي وان الوضع الجديد هو عصر الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الانسان ومنها حق الشعوب في تقرير المصير وان لا مجال بعد الان للاستبداد القومي ولا للاستبداد الديني ، ولهذا نحن نعتقد ان الشعب الكوردي في العراق صنع تاريخه بتضحيات بليغه واستحق الاحترام من العدو قبل الصديق في وقفته ضد الغدر والظلم والطغيان الذي لن يعود بعد الان في ظل عراق جديد يقوم على البناء الديمقراطي التعددي والاتحاد الاختياري .

السؤال الثالث : حينما يرد اسمكم يتذكر الكورد شخصية كبيرة في تركيا وناضلت من اجل حقوق الامه الكوردية وهي شخصية اسماعيل بيشكجي منذ متى تهتمون بقضية الشعب الكوردي ؟

الجواب :

تحديدا منذ عام ١٩٦٨ ، عرفت هموم الكورد وعشقت الشعب الكوردي ابان دخولي في كلية الحقوق بجامعة بغداد حيث التقيت مع اول مجموعه من الاصدقاء من كوردستان واحتفظ بكل ود واحترام حتى الان بهذه العلاقه الحميمة ، رغم ان علاقاتنا الاسرية والتجارية والاجتماعية مع الاكراد في كردستان والنجف الاشرف تمتد الى ما قبل ولادتي حيث كنت اسمع منذ الطفولة ان الانسان الكوردي يتميز بالصدق والامانة و بوفاء العهود فاذا وعد أوفى واذا أتمن صدق واذا قال فعل ، وصار اقتران صفة الوفاء بالكورد مضربا للمثل بين العرب في الفرات الاوسط وجنوب العراق فضلا عن مميزات الشجاعة في القتال والصلابة في المواقف لما لطبيعة كردستان وتقاليد وعادات الكورد المتوارثة جيلا بعد جيل من تأثيرات على شخصية الانسان الكوردي .وكان اجدادي ووالدي يستعينون بالكورد لمسك حساباتهم التجارية في تجارتهم في الحبوب والتمور انطلاقا من هذه الامانه للكورد والاخلاص في العمل والصدق في التعامل . والحقيقة انني مؤمن بقضية الكورد لانها قضية عادلة وان الشعب الكوردي يستحق الاحترام لمواقفه في النضال ضد قوى الاستبداد لنيل الحرية وسوف تكتب بطولات البشمركة الكورد في سفر التاريخ .

السؤال الرابع : في هذا العصر التكنلوجي و الإتصال الألكتروني ، كيف تقيمون الإعلام الكوردي في إيصال الحقائق في كوردستان إلى العالم العربي ، و هل لديكم مقترحات في ذلك المجال ؟

الجواب :

الاعلام الكوردي يلعب دورا فاعلا ومهما وحيويا في نقل الحقيقة وقد تطور هذا الاعلام بكل اشكاله المرئية والمسموعه والمقروئه الا انه ظل اعلاما كورديا محليا تقريبا موجها للعقل الكوردي واعتقد ان هناك

نقصا في وسائل الاعلام الكوردية التي تخاطب العقل العربي ومن هنا فان الضرورة تقتضي ايجاد قناة فضائية كوردية ناطقة باللغة العربية فقط واطلاق صحيفة كوردية ناطقة باللغة العربية كذلك تصدر وتوزع عالميا من خارج كوردستان وكذا الحال بالنسبة للراديو وهناك امكانات فنية وعلمية كوردية جيدة وكافية للدخول في عالم المنافسة الاعلامية الكوردية التي تخاطب العقل العربي لاسيما وان هناك جهلا او تجاهلا من ملايين العرب والمسلمين بشأن حقوق الكورد وتاريخهم ونضالهم وتضحياتهم ودورهم في التاريخ العربي والاسلامي وفي الحضارة الانسانية عموما ولا يمكن الاكتفاء بمواقع الانترنيت او الصحافة المحلية او الفضائية الكوردية التي تخصص جانبا من وقتها للبرامج العربية وهو غير كاف لنقل الحقائق التي يجب ان يعرفها الجانب الاخر .

السؤال الخامس : كيف تقيمون الجهود التي تبذل من أجل تقديم المجرمين المتهمين بجرائم الأنفال و حلبجة إلى القضاء ؟ هل هي جهود كافية لتجريمهم وفق مباديء القانون الدولي ؟

الجواب :

الجرائم التي ارتكبت ضد الكورد في حلبجة والانفال والتهجير والترحيل والتعريب وضد الكورد الفيلية وزراعة ١٥ مليون لغم وغيرها من الجرائم التي لا تحصى انما هي جرائم دولية ويطلق عليها بتسمية In-ternational Crimes اي الجرائم ضد الانسانية والجرائم ضد السلم وجرائم الحرب وكذلك جرائم الابادة للجنس البشري وهي جرائم تتصف بمايلي (لايجوز العفو عنها مطلقا ولا يمنع مرتكبيها اي حق في اللجوء السياسي او الانساني وان المرتكب لها هو مجرم عادي وليس مجرما سياسيا ولا تسقط بمرور الزمان ابدا وهي جرائم توصف بأنها عمدية خطيرة اي ترتكب عمدا وتدخل ضمن الاختصاص القانوني الشامل اي ان كل دولة من حقها ان تحاكم المتهمين بها لانها تهدد الامن والسلم العالمي وهي جرائم لا تقتصر على نطاق الاقليم للدولة التي ارتكبت عل اراضيها فقط)وذلك وفقا للقانون الدولي وطبقا لقواعد اتفاقية منع ابادة الجنس البشري واتفاقية منع تقادم الجرائم المذكورة .

وقد كنت وما ازال من المنادين بضرورة محاسبة الفاعلين والمساهمين والشركاء في هذه الجرائم ضد الكورد على مسرح الجريمة اي في كوردستان تحت مراقبة دولية لضمان المحاكمة العادلة للمتهمين العراقيين ووفقا للقانون العراقي وقواعد القانون الدولي وفي تعويض المتضررين من خزينة الدولة فضلا عن تخصيص ٥ ٪ من ميزانية الدولة العراقية لغرض الاصلام والاعمار وتعويض الاضرار في كوردستان وجنوب العراق وهم من ضحايا نظام البعث – صدام الدموي .

السؤال السادس : برأيك ماهي الثغرات القانونية أو البنود القانونية التي يمكن أن يستند إليها محامو المجرمين في دفاعهم عن مثل هؤلاء المجرمين ؟

الجواب :

سوف يسعى هؤلاء الى تسيس المحاكمة لانها تخدم المتهمين بهذه الجرائم الدولية الا ان القضاء العراقي

المختص سوف يتنبه الى ذلك ولا يسمح بتحويلها الى مظاهرة سياسية لان هذه المحاكمة ستكون عبارة عن محاكمة للفكر النازي العربي ولرموزه الفاشية الدموية ، وكمبدأ عام نحن مع وجود محامين عراقيين للدفاع عن اي متهم لضمان المعايير الدولية في المحاكمة العادلة وتحت رقابة منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الانسان الدولية الا اننا واثقون تماما بان الادلة القانونية للدفاع عن صدام ورموز النظام السابق و المتهمين الاخرين ضعيفة جدا لا بل هزيلة ولن تنفع مطلقا في منع انزال العقاب ضد هؤلاء المجرمين .

السؤال السابع : هل تعتقدون ان انشاء الدولة الكوردية هي حق للشعب الكوردي وفقا لقواعد الاستفتاء ؟

الجواب :

نعم ، وان حركة الاستفتاء التي تجري على قدم وساق هي تعبير سلمي ومشروع عن حق الكورد في اختيار نمط العلاقة مع المركز وان الكورد هم امه مجزأة ومغبونه تاريخيا اذ لا يعقل ان تشتت الامة الكوردية بين اكثر من خمسه دول دون ان يكون لها دوله مستقله وان ما يقرره البرلمان في كوردستان باعتباره مؤسسة دستورية معترف بها قانونا يجب ان نحترمه ايضا لانه ممثل الشعب دستوريا واذا ما رغب الكورد تاسيس دولتهم الكوردية على اراضيهم التاريخية فاننا سوف نقف بكل قوة مع ما يحقق مصلحة الكورد واعلن انحيازي للحق وهذا الحق يتمثل في تقرير المصير الذي يقرره الشعب الكوردي الذي دفع ثمنا باهضا على مذبح الحرية وقدم مئات الالاف من الشهداء لنيل حريته وحقوقه فكيف لا نقف مع قضية شعب يريد الحرية وتتوفر فيه كل مقومات الدولة المستقله ؟ ؟

وهل يعقل ان تكون بعض الدول العربية بقدر نصف حجم ومساحة محافظة دهوك بينما يحرم الشعب الكوردي من تاسيس دولته التي حصل على وعود في وجودها بمعاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ولدوافع المصالح الاستعمارية تم التخلي عنها في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ وحرم الكورد من التمتع بحقوقهم التاريخية على اراضيهم التي تعود لهم منذ اكثر من ٢٠٠٠ عام .

السؤال الثامن : ورد اسمكم كشخصية عربية مستقله ضمن قائمة التحالف الكوردستاني ، لماذا اخترتم ان تكونوا مع هذه القائمة دون غيرها ؟

الجواب :

أولا ، نحن نعتقد ان ولاء المواطنه هو الذي يجب ان يقدم على غيره من الانتماءات سواء اكانت قومية او مذهبية او حزبية او فكرية او عشائرية لبناء وطن ينعم بالحرية واحترام الانسان وحقوقه ويؤمن بثقافة الاختلاف وقبول الاخر و ان اول ملاحظة على قائمة التحالف الكوردستاني هي اشتراك جميع المكونات القومية من كورد وعرب وتركمان وكلدان واشوريين وكذلك اشتراك كل المذاهب الفكرية السياسية من اسلاميين وعلمانيين ليبراليين وشيوعيين وغيرهم ومختلف اتباع الديانات من مسلمين (سنه وشيعة) ومسيحيين وايزيديين وهم جميعا عراقيون يريدون الوطن الامن المستقر القائم على سيادة القانون هذا

فضلا عن وجود عدد لابأس به من العنصر النسائي ليكون للمرأة دورها في الحياة مما جعل من هذه القائمة اقوى القوائم قاطبة قياسا الى بقية القوائم المطروحة – مع كل الاحترام لجميع القوائم المنافسة – لاسيما اذا علمنا ان من بين قائمة التحالف احزابا عريقة ولها تاريخ نضالي طويل في مقارعة الدكتاتورية فضلا عن ان هذه التشكيلة تحمل سر قوتها وصدقية برنامجها الانتخابي بوضوح وواقعية .

ولهذا فأني من المناصرين لاهداف هذه القائمة ويشرفني ان يكون اسمي ضمن قائمة التحالف الكوردستاني لعدة اسباب ، لعل في مقدمتها هو اهتمامي وتركيزي على الولاء للوطن وترسيخ حق المواطنه لكي يكون للجميع حقوق وعليهم التزامات متساوية مهما كانت القومية او الدين او الفكر ولا مجال في ان يكون العربي درجة اولى وغيره درجة ثانية اذ ان هذا الامر غير مشروع ولا يجوز ان نسمح بثقافة النمط الواحد التكفيرية كأن يقال عدم جواز ولاية غير المسلم على المسلم ومثل هذه الثقافة مرفوضه ، ونظرا لان قواعد و اهداف القائمة الكوردستانية اتفق تماما معها واسعى بكل جد وصدق لتنفيذها لبناء العراق الذي نحلم به والذي يجب ان تحترم فيه حقوق الانسان وحقوق الشعوب ومنها حق الشعب الكوردي في تقرير مصيره وتنشر فيه قيم المحبة والتسامح والوقوف بحزم ضد الكراهية والارهاب حيث اجد – كعربي من جنوب العراق – انها من اقرب القوائم الى نفسي والى القيم الانسانية التي نؤمن بها .كما تذهب اهداف القائمة الى فصل الدين عن السياسة واحترام استقلال القضاء ومقاومة الارهاب وكل مظاهر الاستبداد القومي والديني .

أرجو ان تنقلي تقديري واعتزازي للشعب الكوردي والى عوائل الشهداء وضحايا نظام صدام وانني انحني اجلالا الى كل هذه التضحيات الكبيرة والتي ستؤثر على فاعلية دور الكورد ايجابا في صنع المستقبل المشرق وسترفرف عاليا راية كوردستان على قمم الجبال وفي كركوك وخانقين ومندلي وزرباطية ومخمور...

وتغرد عصافير كوردستان نشيد

أي رقيب...

أي رقيب...

أي رقيب...

ايذانا ببزوغ فجر جديد صنعه شعب ميديا .

أجرت الحوار فينوس فائق

صحفية كوردية مقيمة في المنفى

Friday, January 28, 2005

الفصل الخامس عشر

انتهاكات حقوق الانسان

خلال حكم البعث – صدام

جريمة إبادة الجنس البشري في حلبجة و الأنفال في كردستان

مقدمة

اصبح موضوع احترام حقوق الإنسان من أنظمة الحكم معيارا مهما في كشف صدقيه الالتزام بالقوانين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدات الدولية التي التزمت بها الدول . وقد تباينت هذه الأنظمة في مدى احترامها لتعهداتها الدستورية و القانونية الوطنية والتزاماتها الدولية .

ولم تعد قضية حقوق الإنسان و الانتهاكات البليغة التي ترتكبها الأنظمة الدكتاتورية مسالة داخلية لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل لوقف قمع السكان المدنيين أو أن يبقى المجتمع الدولي متفرجا من قضية التطهير العرقي أو الجرائم الدولية الخطيرة التي يرتكبها بعض الحكام الظالمين في أي بقعة من الأرض ، وإنما أضحت مسالة احترام حقوق البشر قضية تهم المجتمع الدولي ولا تنحصر بشؤون الدولة الداخلية ولا تتعلق بالأمن الوطني فقط أو تخرق مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تنتهك هذه الحقوق ، لان هذه الانتهاكات صارت مصدرا للقلق والنزاعات وعدم الاستقرار للمجتمع الدولي . و أضحت هذه الجرائم مصدرا خطيرا للنزاعات والحروب مما يؤثر استمرارها على الأمن والسلم الدوليين خصوصا إذا جاءت هذه الانتهاكات من أعمال إرهابية من الدولة .

وفي العراق بلغت قضية إهدار حقوق الإنسان حدا خطيرا لا يمكن إغفاله ، فالانتهاكات التي مارسها نظام البعث – صدام منذ عام ١٩٦٨ وحتى تاريخ سقوطه في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وبخاصة ضد الكورد في كردستان العراق وضد الشيعة والتركمان و الاقليات الأخرى من سياسة التمييز و القمع والاضطهاد و التي ازدادت بعد اندلاع الحرب بين إيران والعراق عام ١٩٨٠ وما تبعها من استعمال السلاح الكيماوي في مناطق متعددة من العراق و بخاصة في حلبجة عام ١٩٨٨ و من احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ ، شكلت خرقا واضحا للدستور و لكل القوانين و الالتزامات الدولية والأعراف وحتى للديانات السماوية والقيم الإنسانية .

بل أن جرائم نظام صدام ضد الشعب الكوردي بلغت حدا خطيرا لا يمكن السكوت عليه لأن

هذه الجرائم تعد من صنف الجرائم الدولية العمدية التي يلزم محاسبة المسؤولين طبقا لقواعد القانون الدولي ، وهي جرائم دولية غير قابله للتقادم – كما سوف نبين – ومن هذه الجرائم جريمة الأنفال في كردستان التي راح ضحيتها اكثر من ١٨٢ ألف مواطن كردي اعزل من السلاح ومن السكان المدنيين وهي تعد جريمة من صنف جرائم إبادة الجنس البشري فضلا عن اختفاء ٨ الاف شخص من البارزانيين و٣٧ شخصا من اقارب الدرجة الاولى والثانية للسيد مسعود البارزاني .

ويراد بهذه الجريمة التي تسمى ب genocide هي ارتكاب الدولة أعمالا من شأنها أباده جماعة من الناس إبادة كلية أو جزئية بدوافع قومية أو عنصرية أو دينية أو سياسية [١] وقد تكون هذه الإبادة ثقافية أو مادية بإزهاق الروح وإنهاء الحق في الحياة أو بطرق أخرى إجرامية .

ويمكن القول أن جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق تعتبر من الجرائم الدولية –كما سيتضح – التي لابد من محاسبة المسؤولين عنها طبقا للأدلة القانونية التي أثبتت ارتكاب بعض المسؤولين العراقيين لهذه الجرائم العمدية . وفي عام ١٩٩١اصدر مجلس الأمن الدولي (قراره اليتيم) رقم ٦٨٨ لحماية الشعب العراقي من بطش النظام الدكتاتوري في العراق .ولم يصدر القرار استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مما افقده عنصر الإلزام على النظام .

ولذلك سنحاول بيان بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان في العراق خلال هذه الحقبة السوداء و كشف بعض الجرائم الدولية التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان من العراقيين وغيرهم وبخاصة في كارثة الأنفال ضد الشعب الكوردي مما سبب تهديدا بليغا للأمن والسلم الدوليين ولغرض وضع الجزاء على الفاعلين المسؤولين عن هذه الجرائم وبغيه عدم إفلات المجرمين من العقاب لابد من إلقاء الضوء أولا على إهدار حقوق الإنسان في العراق ثم على الجرائم الدولية ضدها ومن ثم على توعية العراقيين بحقوقهم الإنسانية طبقا للقانون الدولي وهو ما سنتعرض له على النحو التالي في ثلاثة أقسام وهي :

القسم الأول– إهدار حقوق الإنسان في العراق (خلال حكم البعث – صدام)

القسم الثاني – الجرائم الدولية ضد حقوق الإنسان في العراق (خلال حكم البعث – صدام)

القسم الثالث– توعية العراقيين بحقوقهم الإنسانية طبقا للقانون الدولي

القسم الأول

إهدار حقوق الإنسان في العراق (خلال حكم البعث - صدام)

Human Rights violations in Iraq

المبحث الأول- حقوق الإنسان ليست قضية داخلية

تعد حقوق الإنسان من المواضيع المهمة والحيوية في المجتمعات الإنسانية التي فيها أنظمة حكم ديمقراطية قائمة على احترام القانون و التعددية السياسية ونظام المؤسسات الدستورية . ذلك لان للإنسان قيمة عليا في المجتمع المدني وتسخر كل الإمكانات لراحته منذ المراحل الأولى للحياة وحتى الوفاة .وتزداد هذه الأهمية في العالم يوما بعد يوم حتى اصبح مقياس رقي الشعوب و الدول في مدى الاحترام الطوعي للقانون والالتزام بهذه الحقوق وفي توفير سبل الحياة والاحترام للبشر .

و أضحت مسالة وجود الاحترام لحقوق الإنسان في الواقع العملي قضية مهمة تتابعها الأطراف الحكومية و غير الحكومية و المنظمات الدولية و نشأت المحاكم المتخصصة في العديد من الدول و بخاصة في أوربا لهذا الغرض ، بسبب الانتهاكات البليغة لحقوق الإنسان وإهدارها من مختلف الأنظمة السياسية وبخاصة المستبدة منها ،حيث اصبح عدد البشر الذين يعانون من هذه الانتهاكات حوالي ٢٥ مليون نسمة بفعل الحروب و الاستبداد و الظلم من الأنظمة الدكتاتورية التي لم تحترم التزاماتها القانونية حتى أن البعض من هذه الدول صارت معروفة بسجلها السيئ في ميدان إهدار حقوق الإنسان ومثال ذلك نظام الحكم في عهد البعث- صدام وذلك طبقا لما يعرفه المواطن العراقي من ظلم ورعب وقسوة فاق الحدود و طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية و الأشخاص المحايدين مثل السيد ماكس فان دير شتويل (المقرر الخاص لحقوق الإنسان في العراق) و لتقارير المنظمات غير الحكومية الأخرى أيضا التي كشفت عن جانب مما يحصل في العراق في ظل نظام حكم صدام[٢] .

ولاشك أن وضع حقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة و الاحتلال و الصراعات الداخلية تتدهور بصورة كبيرة ويصبح من الصعب إلزام الأطراف باحترام المعايير الدولية خاصة في المناطق التي يحصل فيها التطهير العرقي أو التمييز الطائفي أو الإقليمي أو القبلي أو الصراع على النفوذ [٣] . وكذلك في الصراع العسكري الدائر بين روسيا و الشيشان و في الصراع الذي دار بين الصرب والبان كوسوفو وفي العراق اثناء احتلال قوات التحالف العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وغيرها من مناطق النزاعات المسلحة .

وحقوق الإنسان هي التي تثبت للبشر لمجرد الصفة الآدمية وهي لصيقة بالإنسان لأنها من الحقوق الطبيعية الثابتة للإنسان قبل وجوده مهما كانت ديانته أو قوميته أو جنسه أو لونه أو معتقداته و سواء أكان الشخص وطنيا أم أجنبيا .وقد أرغمت هذه الانتهاكات التي مارستها وتمارسها الدول الاستبدادية في

إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة International crime court للنظر في محاكمة المجرمين الدوليين الذين غالبا ما يفلتوا من العقاب و العدالة الدولية ، وقد تم الاتفاق بين العديد من الدول في روما في شهر تموز من عام ١٩٩٨ على تأسيس هذه المحكمة ذلك لان ظاهرة إفلات المجرمين من العقاب أدت إلى ازدياد انتهاكات حقوق البشر في العالم .وفي أيلول من عام ٢٠٠٢ حصلت ولادتها القانونية بتصديق الدول عليها وكان العراق قد صادق عليها في شباط ٢٠٠٥ وستكون الجرائم الدولية الواقعة بعد ايلول ٢٠٠٢ خاضعة الى اختصاص المحكمة المذكورة .

وقد ذكر السيد الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) في ١٦ مارس ١٩٩٨ (أن قضية حقوق الإنسان من الأسباب المفضية إلى النزاعات في الغد) .وللدلالة على خطورة المشكلة هذه نذكر مثلا أن العراقيين الذين يعيشون في المنافي بلغ اكثر من ٣ مليون إنسان وقد شكلت نسبة ليست قليلة منهم من العقول والطاقات التي تركت العراق طوعا أو قهرا أو تهجيرا خلافا لكل القوانين والأديان والأعراف والقيم الإنسانية .وهذه العقول التي هجرت العراق أو هجرت منه لعوامل عديدة منها ممارسات نظام صدام الخاطئة في خنق الحرية وعسكرة الدولة والمجتمع وفي ممارسة التمييز العنصري والطائفي والديني و العشائري وغيرها.[٣] حيث أن هذه العقول ثروة وطنية وقومية ليس من السهل تعويضها .

المبحث الثاني - وحدة قوانين الطغيان

وصف أرسطو (قانون دراكون) الذي صدر في أثينا عام ٦٢١ ق .م بأنه القانون الذي يكشف عن القوة المتناهية و العقوبات الغليظة . ذلك لان الملك اليوناني دراكون Dragon كتب نصوصه من دم الضحايا والأبرياء ليكون مثالا للقوانين القاسية التي تدل على الوحشية والقسوة ضد الإنسان وكانت التبريرات لذلك هي بناء حكم قوي يخدم الملك المذكور تحت ذريعة بناء الوطن والدفاع عن مصالح الشعب وترسيخ التقاليد اليونانية .

ويبدو أن التاريخ يعيد دورته في بلاد أخرى ليست بعيدة عن الإغريق ولكن في صورة قوانين ابلغ قسوة من قوانين درا كون ، ففي بلاد الحضارات ومهد القوانين ، في ارض سومر وبابل وحمورابي ، التي شهدت أول شريعة إنسانية مكتوبة منظمة للحياة البشرية ، تسود القوانين ذات الطابع المتميز في القسوة والوحشية عن قانون دراكون . وللدلالة على ذلك نشير مثلا إلى قرار صدام حسين المنشور في الجريدة الرسمية في قطع أجزاء من جسد العراقي[٤] ، اليد ، الأذان ، الأطراف ،الأنف . .الوشم على الجبين ...إذا تخلف عن أداء الخدمة العسكرية أو هرب منها أو رفض تأديتها بل يتعرض الشخص إلى عقوبة الإعدام إذا قام بتزوير وثائق الخدمة العسكرية للتخلص منها وهي عقوبة قاسية جدا فقد اعترضت عليها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنها منظمة العفو الدولية في نشرتها الأخبارية الصادرة في تموز ١٩٩٩ العدد رقم ٢٩ .

وفي أيلول ١٩٩٩ اصدر صدام أوامره إلى الأجهزة الأمنية العليا بالقبض على كل شخص تخلف عن أداء

الخدمة العسكرية وقطع ساقه من خلاف ومن ثم هدم منزلة وحجب البطاقة التموينية (ورقة الحصة الغذائية) عن أهلة ترسيخا لمبدأ العقاب الجماعي أيضا . وقد جاءت هذه الأوامر ردا على دعوة السيد الأمين العام للأمم المتحدة إلى إلغاء عقوبة الإعدام من قوانين الدول في العالم وبناء أسس السلام ونبذ الحروب مع بداية الألفية الثالثة .كما اصدر صدام أوامره المعلنة وغير المعلنة في شباط من عام ٢٠٠٠ بمعاقبة كل شخص يثبت انه لجأ إلى الأمم المتحدة طالبا اللجوء وبخاصة من طلب اللجوء السياسي وتكون العقوبة هي الإعدام بتهمة الخيانة العظمى للوطن .كما ذكر تقرير منظمة العفو الدولية في عام ٢٠٠١ أن نظام صدام مارس انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان وبخاصة ضد المعارضين السياسيين باقتلاع عيونهم وأعضاء من أجسادهم وضد النساء بإعدامهن دون محاكمة وبحجة الاتهام بممارسة الجنس خارج إطار الزواج وغيرها من الانتهاكات التي فاقت الحدود في قسوتها .

المبحث الثالث: حقوق الإنسان الثابتة في الأديان السماوية ليست لها قيمه في حكم الاستبداد

جاءت الرسالات السماوية رحمة وهداية للإنسان ، وقد كرمته وميزته عن غيرة من المخلوقات في الكون ولهذا لم تجز الشرائع السماوية مطلقا قتل الإنسان أو إلحاق الأذى به دون سبب أو لسبب غير مشروع .بل أن القتل أو إزهاق الروح غير جائز حتى ضد الحيوان دون سبب .

فالروح هبة من الخالق للمخلوق و الاعتداء عليها يعني اعتداء على حقوق الخالق في المخلوق . وهذا هو حماية الحق في الحياة والوجود حيث جاء تكريم المخلوق من الخالق من خلال العقل الذي تمييز به الإنسان عن باقي المخلوقات . وكذلك الحال بالنسبة للحق في السلامة البدنية والكيان الاعتباري للإنسان من الإيذاء أو التعذيب أو الضرب وفي المساواة بين البشر دون تمييز لانهم من خالق واحد .

وللبشر الحق في الأمن و الحرية في التفكير والتنقل والحد الأدنى من المورد المالي و في رعاية الشيخوخة و إبداء الرأي والحق في التملك و الحق في الزواج وغير ذلك . غير أن جميع هذه الحقوق الثابتة للبشر لم تحترم في ظل حكم البعث – صدام فالحقوق أهدرت و العهود نكثت و الالتزامات الوطنية والدولية خرقت بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلا وكان ذلك منذ عام ١٩٦٨ وازدادت بصورة كبيرة منذ ١٩٧٩ وتفاقمت بصورة غير معقولة بعد إعلان الحرب ضد إيران في أيلول من عام ١٩٨٠ وبعد احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ . ففي عام آذار من عام ١٩٨٨ ضرب نظام صدام مدينة حلبجة بالسلام الكيماوي ثم قام النظام بهدم اكثر من ٤٥٠٠ قرية يسكنها الكرد وقتل اكثر من ١٨٢ ألف إنسان كردي مدني في ابشع جريمة من جرائم العصر وهي جريمة إبادة للجنس الكردي في واقعة الأنفال .

وبسبب من تصاعد هذه الانتهاكات الخطيرة بعد تحرير دولة الكويت وقيام الانتفاضة الباسلة في جنوب العراق و في كردستان ضد النظام الدكتاتوري في آذار من عام ١٩٩١ وعلى اثر القمع الوحشي من النظام فقد تقرر في نيسان من العام المذكور تعيين السيد ماكس فان شتويل طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي سالف الذكر .

المبحث الرابع – ٦٨٨ لحماية الكورد والشيعة من القمع

اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٨٨ في ٥-٤-١٩٩١ وجاء فيه ما يلي :

(أن مجلس الأمن إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، وإذ يشير إلى الفقرة ٧ من المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة وإذ يساوره شديد القلق الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وأدى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية والى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة ، وإذ يشعر بانزعاج بالغ ينطوي علية ذلك من ألام مبرحة يعاني منها البشر هناك ، وإذ يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في ٣ نيسان ١٩٩١ و ٤ نيسان على التوالي (٢٢٤٣٥ و ٢٢٣٦٦) .

وإذ يحيط علما أيضا بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في ٣ و ٤ نيسان ١٩٩١ على التوالي (٢٢٤٣٦ و ٢٢٤٧) وإذ يفيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة ، وسلامتها الإقليمية و استقلالها السياسي ، وإذ يضع في الاعتبار تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٠ آذار ١٩٩١ (٢٢٣٦٦) .

١- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخرا المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة .

٢- يطالب بان يقدم العراق على الفور ، كإسهام منة في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة ، بوقف هذا القمع ويعرب عن الأمل في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوم لكافة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

٣- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها .

٤- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الإنسانية في العراق وان يقوم على الفور وإذ يقتضي الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة تقريرا عن محنة السكان الأكراد الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية .

٥- يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه بما فيها موارد الأمم المتحدة ذات الصلة للقيام على نحو عاجل بتلبية الاحتياجات الملحة للاجئين وللسكان العراقيين المشردين .

٦- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية هذه .

٧- يطالب العراق أن يتعاون مع الأمين العام من اجل تحقيق هذه الغايات .

٨- يقرر إبقاء هذه المسالة قيد النظر .)

ومن المعلوم أن القرار صدر لحماية الشعب العراقي من بطش وقسوة النظام ضد السكان المدنيين عقب إجهاض الانتفاضة الشعبية الباسلة التي قام بها أحفاد أبناء ثورة العشرين والعشائر في جنوب العراق ووسطه والكورد في كردستان العراق حيث بلغت عدد المحافظات العراقية التي انتفضت ضد نظام الطغيان ١٤ محافظة من مجموع ١٨ . ولا يخفى من أن في اندلاع الانتفاضة أسبابها الداخلية والخارجية إلا انه ساهم في إجهاضها العامل الداخلي (القسوة والبطش واستخدام السلاح الكيماوي والصواريخ مع سوء الإدارة وانعدام التخطيط بين قوات الانتفاضة فضلا عن عدم تكافؤ بين سلاح النظام وسلاح قوات الانتفاضة) والعامل الخارجي الذي تمثل في الدعم الأمريكي لنظام صدام لقمع الانتفاضة بكل وحشية وبجميع صنوف الأسلحة ولعدم حصول الانتفاضة على أي دعم إقليمي أو دولي .

والقرار يعالج قضيتين مهمتين هما

* حماية السكان المدنيين من القمع والقسوة والإرهاب الذي يمارسه النظام ضد الشعب الكوردي و ضد أبناء الجنوب و الوسط وضرورة كف النظام عن هذا الأسلوب الوحشي واحترام حقوق الإنسان لما في ذلك من آثار خطيرة على حقوق المدنيين حيث أدى القمع إلى هجرة مئات الآلاف من العراقيين من الكورد والعرب الشيعة ثم بلغ العدد إلى ما يقارب ٢ مليون إنسان عبر الحدود إلى تركيا و إيران في ظروف جوية وطقس بارد بالغة القسوة وهو ما يهدد الأمن والسلم الدوليين و كذلك الاستقرار في المنطقة .
* عالج القرار ٦٨٨ أيضا أسلوب الحكم الاستبدادي في الحكم ، أي الأزمة السياسية في العراق تحت ظل حكم صدام ، حيث لا يجوز مطلقا – تحت ذريعة وجود الخطر الداخلي و الخطر الخارجي وافتعال وجودهما – مصادرة الحقوق والحريات الأساسية و إهدار حقوق الإنسان بصورة لم يسبق لها مثيل في العديد من دول العالم ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد حث القرار على ضرورة إلغاء هذا الوضع غير الطبيعي و الشاذ (ولا تعد هذه الدعوة تدخلا في الشؤون الداخلية طبقا لميثاق الأمم المتحدة و مراقبتها للمعايير الدولية في احترام حقوق الإنسان) .

إلا أن القرار – وللأسف الشديد – لم يصدر تحت البند السابع من الميثاق مما افقد عنصر الإلزام والمتابعة بالقوة على النظام .

المبحث الخامس – رقم قياسي في الاختفاء القسري

سجل نظام البعث – صدام – وبخاصة منذ عام ١٩٧٩ – أعلى رقم قياسي في عدد حالات الاختفاء بين جميع الدول في العالم بسبب الرأي السياسي أو الوشاية أو رفض الحرب أو الشك أو للأسباب الطائفية أو القومية أو المذهبية .وقد جرت على الكثير منهم تجارب الأسلحة الفتاكة وبخاصة ضد الشعب الكوردي من

الوحدة العسكرية رقم ٥١٣ وصار العديد منهم فئران تجارب لهذه الأسلحة المحرمة دوليا .بل أن البعض منهم علماء في فروع متعددة من حقول المعرفة .وبلغ عدد حالات الاختفاء القسري اكثر من ١٦ ألف حالة مبلغ عنها إلى منظمة العفو الدولية [٦] .بل أن البعض منهم كان أستاذا لصدام في كلية الحقوق عام ١٩٦٣ وفي عام ١٩٦٨ وهو الأستاذ الدكتور صفاء الحافظ الذي اختفى عام ١٩٨٠ ولم يعرف مصيره حتى الآن . . هذا عدا عن جرائم النظام التي لم يكشف عنها حتى اليوم عن مصير الكرد في جريمة الأنفال ومناطق أخرى في كردستان .

وطبقا لتقرير منظمة العفو الدولية (رقم الوثيقة MDE 14/02/93) المؤرخة في أبريل ١٩٩٣ أن العشرات من رجال الدين و طلاب العلوم الدينية في المحافظات الجنوبية في العراق قد اختفوا من الوجود . والاختفاء هو قيام الحكومة باعتقال الأشخاص في أماكن غير معروفة أو محددة ثم تتم عملية صفيتهم جسديا .

لقد استحدث النظام وظيفة مغتصب في الأجهزة القمعية في مناطق كردستان و الجنوب وفي الكويت خلافا لكل القيم والأعراف و الأديان والقوانين . فالاغتصاب الجنسي كان يستخدم وسيلة منظمة من أجهزة القمع وهي جريمة لن تغتفر ولا يمكن لمن يرتكبها أن يفلت من العقاب ، فهذه الجريمة لا تسقط بالتقادم ولن يمنح الفاعل أي عذر في تبرير الجريمة كأن يدعي أو يتذرع انه نفذ أمرا واجب الطاعة من رئيس أعلى منة . وقد تم التعرف على العديد من أسماء هؤلاء المجرمين بعد الانسحاب من الكويت و بعد انتفاضة الكورد في كردستان و انتفاضة أبناء الجنوب والوسط .كما أن هناك عشرات الوثائق التي تم التحفظ عليها كوثائق تدين الفاعلين و المسؤولين عن هذه الجرائم الدولية .

وقد نجم الحكم الاستبدادي في تدمير القضاء العراقي الذي كان مثالا للنزاهة و الإخلاص و الاستقلالية في القرار من خلال هدم مبدأ استقلال القضاء كليا وعمل على إيجاد قواعد عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين حسب العنصر أو الدين أو الطائفة أو القومية أو العشيرة أو المنطقة الجغرافية أو النفوذ الاقتصادي أو القوة [٧] .فقد انعدم مبدأ المساواة أمام القضاء و انهار كليا مبدأ استقلال القضاء وهناك شواهد كثيرة لا يتسع المجال للدخول في تفاصيلها للدلالة على ذلك تشكل خرقا خطيرا للضمانات الأساسية للإنسان في الحياة بل أن المبدأ الذي شاع في عهد الرئيس صدام هو ((أن الإنسان متهم حتى يثبت العكس)) . وهو هدر كبير لحقوق الإنسان و الالتزامات الدولية .

وعلى صعيد الحريات الشخصية و منها الدينية والحياة الخاصة والمراسلات والتنقل والتملك فقد انعدمت كليا هذه الحقوق حتى اصبح العراق في عهد جمهورية الرعب البعثي – الصدامي بسبب هذه الانتهاكات اقرب إلى السجن الكبير وفي طليعة الدول التي تتميز بسجل اسود في انتهاكات حقوق الإنسان الثابتة . كما لم يتورع حكم صدام عن استخدام (الثاليوم) لقتل المعارضين السياسيين أو المشكوك في ولائهم للنظام من المدنيين وضباط الجيش والمسؤولين في الحزب والدولة وكذلك في استعمال التصفيات الجسدية و في استعمال مادة حامض النتريك H_2SO_4 في شكل أحواض لقتل البشر أو في

استعمال الكلاب بعد تجويعها لغرض أكل البشر – كما حصل مع الدكتور راجي التكريتي عام ١٩٩٣– ، كما أن سجل الدكتاتورية سيئا في التجارة بالأعضاء البشرية ودفن البشر وهم أحياء إذ تتكشف بين فترة وأخرى مقابر جماعية في الجنوب وفي كردستان وهي من اكبر الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تشكل جرائم دولية – كما سنبين ذلك – .

ولعل من ابلغ الانتهاكات لحقوق الإنسان في ظل حكم الطاغية صدام تأسيس فرق الموت (فرق الموت والاغتيالات) ثم تأسيس فرق الإعدام الفوري من جهاز المخابرات أثناء الحرب العراقية – الإيرانية وقيام هذه الفرق بأعمال الإعدام للآلاف من الضباط والجنود العراقيين دون محاكمة أو تحقيق . وما تبع ذلك من قيام فرق الإعدام ثانية بعمليات الإعدام الفوري بعد احتلال دولة الكويت الشقيقة في ٢ أب ١٩٩٠ للرافضين لهذا الاحتلال أو بحجة التخاذل وعدم تنفيذ الواجب العسكري وقد طال هذا الإعدام قادة عسكريين كبار كانوا محط تكريم الرئيس صدام أثناء الحرب العراقية– الإيرانية [٨] .

و هذه الفرق نفذت هذه العمليات ضد رجال الدين الشيعة في النجف الاشرف و كربلا و المحافظات العراقية الأخرى وقد اقدم النظام على جريمة اغتيال أية الله محمد صادق الصدر يوم ١٨ شباط ١٩٩٩ [٩] ، وكذلك في ممارسة التصفية الجسدية ضد الخصوم السياسيين و المعارضين ضد حكم صدام والرافضين لعبادة الأصنام .وقد جاء في النشرة الأخبارية لمنظمة العفو الدولية (العدد ٢٩ تموز ١٩٩٩) إلى استمرار حملة الاعدامات السرية بلا هوادة في العراق بالرغم من الاتجاه العالمي إلى إلغائها من قوانين الدول و سواء أكان في الجرائم الصغيرة وغير الخطيرة أم في الجرائم التي يعتبرها النظام خطيرة ضده ، بينما نعتقد بضرورة إلغاء عقوبة الإعدام نهائيا من القوانين العراقية .

المبحث السادس – حملات التطهير العرقي Ethnic cleansing

لعل من اخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي مارسها النظام المقبور هي حملات التطهير العرقي في مختلف المناطق و المدن العراقية وبخاصة في مدينة كركوك Kirkuk حيث أن النظام قام منذ عام ١٩٦٨ وفي عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧٤ ، ١٩٨٢ و١٩٨٤ وما تبع ذلك حتى تاريخ سقوطه في ٩ نيسام ٢٠٠٣ من حملات قاسية في تغيير التركيبة السكانية في هذه المدينة وفي غيرها من المدن خلافا لكل القوانين والأعراف والأصول والأديان والشرائع وكذلك في فرض الهوية القومية العربية على السكان الكورد و التركمان وفي فرض العقيدة البعثية على المواطنين وهو ما يخالف حقوق الإنسان والدستور العراقي والقوانين العراقية التي وضعها النظام ولم يلتزم بها . بل أن عملية استعمال السلام الكيماوي ضد الشعب الكردي ،[١٠] و ضد الشيعة في الجنوب جريمة دولية لابد أن يحاسب الفاعل عنها وفي أن ينال العقاب مهما مر الزمن ، فهذه الجريمة لا تسقط بمرور الزمان .

وفوق هذا فقد اقدم النظام على ارتكاب ابشع جريمة ضد البشر حين قام بتهجير اكثر من نصف مليون من الكورد الفيلية ضمن سياسة التطهير العرقي منذ عام ١٩٦٨ و ١٩٧٠ و ١٩٧٧ و ١٩٨٠ و ١٩٨١

و١٩٨٢ بحجة انهم من التبعية الإيرانية و من أصول غير عراقية وان ولائهم هو إلى إيران وليس إلى العراق وقام بتوزيع ثرواتهم و أملاكهم على بعض المسؤولين العراقيين الموثقة أسماؤهم وعناوينهم.

– تجارب الأسلحة الفتاكة على البشر والتفنن في طرق التعذيب

طبقا للتقارير المحايدة من المنظمات غير الحكومية ووفقا لما يعرفه جيدا الكثير من الشعب العراقي فان النظام في العراق استعمل كل صنوف الأسلحة الفتاكة على البشر وقد جعل منهم فئران تجارب في معرفة تأثير السلام البيولوجي والكيماوي وقد كان الكورد و الشيعة و الأسرى الإيرانيين والمعارضين للنظام محلا لهذه التجارب . وهو مخالفة خطيرة و جريمة كبيرة ضد حقوق الإنسان لا يمكن أن تغتفر للفاعل أو المسؤول عنها .

أما عن طرق التعذيب ووسائل انتزاع الاعترافات من البشر فقد فاقت حدود التصور سواء في العراق أو أثناء احتلال دولة الكويت وسواء أكان ذلك في السجون العامة أم السجون الخاصة أم في السجون السرية للنظام .ولا نظن أن هناك دولة في العالم تفننت في استعمال وسائل التعذيب ضد البشر لغرض انتزاع الاعترافات مثل النظام في العراق الذي استعان بخبراء ومرتزقة أيضا في استعمال هذه الأساليب غير الإنسانية . ولقد كشفت الوثائق التي تركتها الأجهزة الأمنية المنسحبة من كردستان – بعد انتفاضة الكورد في آذار ١٩٩١– وكذلك الوثائق التي تم العثور عليها في الجنوب وفي دولة الكويت بعد تحريرها في آذار من عام ١٩٩١ ، ممارسات إجرامية بالغة الخطورة .ونذكر مثلا ما تم العثور علية و توثيقه بالفيديو بعد سقوط مديرية الأمن في محافظة السليمانية في الأسبوع الأول من شهر آذار عام ١٩٩١ عقب الانتفاضة حيث وجدت أعداد من النساء عاريات تم تعليقهن من الثدي في أجهزة حديدية معلقة في غرف التعذيب وكذلك بقايا عظام بشرية مقطعة حيث شاهدنا هذه الجرائم ابان زيارتنا الى مديرية امن السليمانية بعد سقوط النظام .وكذلك ما كشفته السلطات الكويتية بعد انسحاب القوات العراقية من وسائل بشعة في طرق التعذيب تم توثيقها .

– سياسة التمييز الطائفي والعرقي

ومن الانتهاكات البليغة لحقوق الإنسان كذلك التي مارسها نظام صدام المقبور سياسة التمييز الطائفي و العرقي و القبلي والجغرافي في مختلف مناحي الحياة ، في الوظائف ، المناصب الدنيا و العليا سواء في المؤسسات المدنية أم في المؤسسات العسكرية ، وكذلك التمييز بين المواطنين في التملك و في حق التقاضي و الخضوع للقانون وفي الايفادات والبعثات الدراسية وفي القبول في الجامعات ، بل أن سياسة التمييز شملت حتى المدارس و رياض الأطفال وفي الميزانيات المخصصة للجامعات في المحافظات العراقية كما شملت هذه السياسة الرعاية الصحية و العلاج الطبي حسب مقاييس النظام المخالفة لحقوق الإنسان .بل أن الواجبات والحقوق مختلفة بين المواطنين حسب الطائفة أو الدين أو العشيرة أو المنطقة

الجغرافية أو القومية أو الولاء للنظام وقد امتدت هذه السياسة لتشمل حتى في مقدار الحصة الغذائية الموزعة على المواطن وهو مما يخالف حقوق الإنسان والدستور والقوانين النافذة .

ومن هذه الانتهاكات أيضا قيام النظام بدرس القبور في النجف وكربلا وفي استخدامها لتخزين الأسلحة البيولوجية والكيماوية والصواريخ و مختلف الأسلحة الفتاكة و كذلك في دفن عشرات الآلاف من شباب الكورد والعرب الشيعة وهم أحياء دون محاكمة كما حصل في النجف الاشرف وفي كربلا وفي البصرة وفي المحا ويل وفي كردستان وغيرها من مناطق العراق .

ومما يتعلق بذلك الحملات المنظمة من النظام لما يسمى سياسة (تنظيف السجون) والمعتقلات وكذلك فرض القيود على السفر وخضوع العراقيين إلى إجراءات أمنيه دقيقة قبل السفر – بعد أن كان السفر ممنوعا على العراقيين لسنوات عديدة – وكذلك فرض رسوم باهضه لمن يسمح له النظام بالسفر .وكذلك تجريد المواطنين من أملاكهم واسقاط الجنسية العراقية عنهم وفي فرض أفكار البعث و العقيدة العسكرية المتخلفة بالقوة على المواطنين من العرب والكورد والتركمان وغيرهم وبخاصة في رياض الأطفال و طلاب المدارس و المعاهد والجامعات وفي استغلال الأطفال بصورة مخالفة لحقوق الطفل بإدخالهم في معسكرات وتدريبهم على السلام بحجة وجود الخطر الخارجي . ومما يتعلق بذلك تعمد النظام إلى هدم القيم الأكاديمية في الجامعات العراقية وإشاعة الرشوة والرذيلة وتشجيع تجارة الأعضاء البشرية وبيع الدم والتدخل في خصوصيات الحياة وكذلك التشجيع على ممارسة الوشاية كجزء من سياسة الإرهاب .

القسم الثاني

الجرائم الدولية ضد حقوق الإنسان في العراق

International crimes against Human Rights in Iraq

المبحث الأول – أنواع الجرائم الدولية

قبل بيان الجرائم الدولية في العراق التي ارتكبها النظام لا بد من توضيح أقسام الجرائم الدولية التي توزع إلى ثلاثة أنواع وهي

١– جرائم مرتبطة بالحرب War Crimes

٢– جرائم ضد السلم War against peace

٣– جرائم ضد الإنسانية Crimes against Humanity

والجريمة الدولية تنفذ بصورة عمدية وهي جريمة كبرى high crime ، أي ترتكب مع وجود القصد الجنائي للفاعل criminal intent ، ولهذا لا ترتكب الجريمة الدولية في شكل جنحة أو مخالفة أو بطريقة غير عمدية أي خالية من القصد الجنائي . لذلك تعد الجريمة الدولية جناية خطيرة Infamous Crime تهز الأمن والسلم الدوليين ولا تنحصر أثارها على إقليم الدولة فقط و إنما تمتد أثارها إلى المجتمع الدولي أيضا وتطبق عقوبتها باسم الجماعة الدولية ويمكن تعريفها على إنها ((واقعة إجرامية تخالف قواعد القانون الدولي سواء أكان الفعل الذي يشكل جريمة في صورة فعل ، جريمة بفعل إيجابي ، أم امتناع عن فعل وهي الجريمة سلبية)) .

المبحث الثاني – أركان الجريمة الدولية ضد حقوق الإنسان

يمكن تحديد هذه الأركان على النحو التالي :

١– الركن الشرعي – ويقصد به النص القانوني الذي يجرم الواقعة (الفعل أو الامتناع) من الأعراف و الاتفاقيات و النصوص الدولية الموقع عليها من الدول مثل اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري genocide وهي جريمة ضد وجود البشر إما أن تكون في صورة إبادة مادية بالقتل للتخلص من قومية معينة أو عنصر معين أو طائفة معينة كما حصل في العراق في كردستان العراق وفي أعوام مختلفة وبخاصة في واقعة حلبجة وواقعة الأنفال وكذلك ضد أبناء الجنوب في العراق من خلال حملات الإبادة المنظمة والموثقة دوليا ، وقد تكون الجريمة في شكل إبادة بيولوجية مثل تعقيم البشر و إبادة ثقافية كتحريم النطق باللغة القومية او الثقافة التي تتميز بها القومية أو الطائفة أو الجماعة ، ومما يتعلق بالنص الشرعي كذلك النص على أسس الحرب الظالمة والجرائم ضد السلام كحيازة الأسلحة الفتاكة وشن الحرب و الجرائم ضد الإنسانية التي تخص انتهاكات حقوق الإنسان .

٢- الركن المادي - ويقصد به الأفعال أو الامتناع عن الأفعال التي تشكل جريمة دولية أي هو التصرف العمدي الخطير بحد ذاته كتدمير القرى والبيئة و إخفاء الأشخاص وأجراء تجارب السلام البيولوجي والكيماوي ضدهم وهو ما فعلة نظام صدام ضد الكورد و أبناء الجنوب في العراق . .

٣- الركن المعنوي - أي أن الجريمة الدولية لا يمكن أن تكون بدون قصد جنائي عند ارتكابها وهو ما يدل على خطورة الجريمة الدولية التي تهز أركان المجتمع الدولي في أمنه وتهدد السلم العالمي .ولهذا تعد الجريمة الدولية من درجة الجنايات العمدية الكبرى ولا تعد الجريمة الدولية من درجة الجنحة أو المخالفة وذلك لان الجريمة الدولية ترتكب عن قصد أي بإرادة الفعل والنتيجة معا .ولغرض إلقاء الضوء على الجرائم الدولية التي ارتكبت من النظام في العراق لابد من الإشارة بإيجاز لهذه الجرائم على النحو التالي :

المبحث الثالث- الجرائم المرتبطة بالحرب في العراق ١٩٦٨ - ٢٠٠٣ War crimes in Iraq

على الرغم من أن أوضام الحرب تسبب انتهاكات بليغة لحقوق الإنسان ، إلا أن هناك من الجرائم التي ترتكب أثناء الحرب تخالف قواعد القانون الدولي و بخاصة الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها والتي تنظم قواعد الحرب .فجريمة العدوان وجريمة شن الحرب الظالمة هما من اخطر جرائم الحرب طبقا لقواعد القانون الدولي وهي جرائم ترتكب أثناء النزاعات المسلحة وتهدد الأمن والسلم الدوليين ويعتبر مرتكبي هذه الجرائم من مجرمي الحرب ومن أعداء الإنسانية ولابد من محاكمتهم دوليا أمام محكمة جنائية دولية . فللحرب قواعدها و أسسها التي نظمتها قواعد القانون الدولي وهؤلاء هم من أعداء الإنسانية ويمكن أن نوضم القواعد الأساسية المنظمة للحرب وهي :

١- اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩- ١٩٠٧

٢- قواعد تحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل مثل السلام النووي و السلام الكيماوي و كذلك السلام البيولوجي . وهناك اتفاقيات عديدة وقعت عليها دول العالم والتزمت بها حفاظا على الأمن والسلم الدوليين إلا هناك البعض من الدول لم توقع على هذه الاتفاقيات .

٣- برتوكول جنيف في تحريم استعمال الغازات السامة و الخانقة و وسائل الحرب الجرثومية لعام ١٩٢٥ .

ومن المعلوم أن مجلس الأمن الدولي أدان نظام صدام على استعماله السلام الكيماوي ضد الشعب الكوردي في مدينة حلبجة عام ١٩٨٨ وذلك بموجب القرار الصادر في ٢٦-٨-١٩٨٨ غير أننا نعتقد أن هناك قصورا في الجانب الإعلامي في إبلاغ الرأي العام العالمي عن جريمة الأنفال ضد الشعب الكوردي ويجب محاسبة المجرمين وتقديمهم للعدالة إذ أن الكثير من الناس يجهلون الحقائق عن هذه الجريمة الخطيرة .

المبحث الرابع - نماذج من جرائم الحرب الدولية المرتكبة في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣

١- جريمة إبادة الجنس البشري genocide في حلبجة وفي الأنفال في كردستان . تعتبر هذه الجريمة من اخطر الجرائم الدولية التي ارتكبت في العراق ضد الشعب الكوردي في كردستان العراق من خلال تطهير العرق الكوردي جغرافيا ، أي من المناطق الكوردية ، والإبادة الثقافية وفي سياسة تعريب الكورد على نحو ما بيناه ، وكذلك ارتكبت هذه الجريمة ضد عرب الاهوار في جنوب العراق ، مدينة العمارة و مدينة الناصرية و البصرة .

٢- إبادة الجنس البشري من خلال استعمال السلام الكيماوي ضد الكورد و ضد الشيعة في جنوب العراق وفي الاهوار .

٣- ضرب الأهداف المدنية بالصواريخ و الطائرات أو من خلال القصف المدفعي كما حصل مع القرى الكوردية الآمنة و في أثناء الحرب ضد إيران التي بدئها نظام صدام في ضد المدن في كوردستان وضد أبناء النجف وكربلا و البصرة والسماوة والديوانية والمدن العراقية الأخرى التي انتفضت ضد النظام عام ١٩٩١ .

٤- دفن البشر وهم أحياء . فلقد قام نظام صدام بدفن مئات الألوف من الكورد ومن العرب والتركمان وهم أحياء في كردستان العراق و في النجف و كربلا و البصرة والعمارة و السماوة وغيرها من المدن العراقية . وتعد هذه الجريمة من جرائم الحرب الخطيرة ضد الشعب العراقي ولا يمكن أن تسقط بالتقادم مهما مر من الزمان وان الفاعل لها يعد مجرما دوليا عاديا و لا يمكن أن يتذرع المجرم الدولي بأنه ارتكب جريمته للأغراض أو بدوافع سياسية .

٥- جريمة إعدام الأسرى . تنظم شؤون أسرى الحرب اتفاقيات دولية محددة ، وللأسير حقوق واضحة وثابتة لا يمكن إغفالها مطلقا ولا يجوز مثلا انتزاع الاعتراف من الأسير بالقوة أو إعدامه أو قتلة أو إهانته .ولذلك يعد إعدام الأسرى أو دفنهم وهم أحياء جريمة دولية طبقا لقواعد القانون الدولي وان هذه الجريمة هي من جرائم الحرب و أن الفاعل لها هو مجرم حرب يخضع للمحاسبة .

٦- جريمة تعذيب الأسير في الحرب أو انتزاع الاعتراف بالقوة منة .

٧- جريمة اغتصاب النساء .وقد ارتكبت هذه الجريمة ضد الشعب الكوردي في منطقة كردستان وكذلك في دولة الكويت ضد الشعب الكويتي أثناء الاحتلال .

٨- جريمة زرع الألغام ضد البشر . وقد قام نظام حكم صدام بزرع اكثر من ١٥ مليون لغم ضد البشر في اقليم كردستان ضد الشعب الكوردي .

ومن المعلوم - طبقا لقواعد القانون الدولي - أن مرتكب الجريمة الدولية لا يجوز منحة حق اللجوء مهما كان نوعه ، لجوءا سياسيا أم لجوءا إنسانيا ، فلا يجوز منحة حق اللجوء السياسي لأنة ليس سياسيا ولا تعد

جريمته المرتكبة جريمة سياسية ، و لايمكن أن يمنح حق اللجوء الإنساني لانه مجرم عادي مطلوب للعدالة ولابد من محاسبته أمام القانون عن الجرائم التي ارتكبها وفي أن ينال الجزاء العادل الذي يستحقه قانونا .

ثم أن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم مطلقا ، أي لا تسقط بمرور الزمان و إنما تبقى الجريمة قائمة وثابتة على الفاعل ولا يستطيع أن يتخلص الفاعل منها بحجة مرور الزمان – وهذا ما حصل بالنسبة إلى دكتاتور تشيلي السابق (بي نوشيه) وكما حصل مع دكتاتور صربيا (سلوبودان ميلوسوفتش) ، كما أن مرتكب الجريمة الدولية لا يعفى من المسؤولية حتى ولو كان يشغل منصب رئيس دوله طبقا إلى اتفاقية عام ١٩٧٠ . ويجب أن يحاكم أمام محكمة جنائية دولية عن هذه الجرائم الدولية ولا يجوز أن يفلت من العقاب كما لا يملك أي طرف حق الإعفاء عن هذه الجريمة أو إسقاطها .وليس هناك إيه حصانه قانونية أو دبلوماسية أو قضائية للمجرم الدولي .

ونشير هنا إلى دور الصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في المبادرة لتدوين قواعد القانون الدولي الإنساني أي في وضع قواعد قانونية في أثناء النزاعات المسلحة تهدف إلى حماية الإنسان كما بادرت إلى تدوين قواعد القانون الدولي الإنساني وتحت اتفاقية جنيف في ١٢-٨-١٩٤٩ واتفاقية لاهاي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وبرتوكول جنيف ١٩٢٥ .

وللصليب الأحمر الدولي دوره في حماية القواعد الأساسية لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة وهي مثلا :

* عدم جواز مهاجمة الأشخاص من الأبرياء الذين لم يدخلوا النزاع المسلم وهم المدنيون) .
* حظر قتل أو جرح العدو الذي يستسلم أو يصبح عاجزا عن القتال ومعاملة أسرى الحرب بصورة إنسانية .
* رعاية الجرحى والمرضى و معالجتهم طبيا حسب الأصول .
* صيانة الحقوق البشرية الأساسية للأسرى .
* تمتع جميع الأشخاص بالضمانات القانونية في محاكمة عادلة عن الاتهامات بارتكاب الجرائم .
* ليس لأي طرف في النزاع حق مطلق في اختيار أسلوب الحرب أو السلاح الذي يستخدمه أو في استعمال شارة الصليب الأحمر للأغراض العسكرية .
* حظر سلب أو نهب أو سرقة الممتلكات أو اعتبارها غنائم حرب .

وللأسف فان جميع هذه القواعد الأساسية لم تحترم من النظام في العراق لا في أثناء الحرب العراقية الإيرانية ولا في أثناء قمع الانتفاضة في كردستان و جنوب العراق ولا في دولة الكويت .

جريمة حلبجة ١٩٨٨

المبحث الخامس – الجرائم ضد السلم Crimes against peace

من المعروف أن للإنسان حقوق ثابتة وقت السلم أيضا وهذه الحقوق محمية بموجب الصكوك الدولية وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهذه الحقوق تشمل الحقوق المدنية و الحقوق السياسية (الحق في الحياة والحق في حرية العقيدة و الحق في السلامة الجسدية ...) وكذلك له من الحقوق الاقتصادية و الحقوق الاجتماعية و الحقوق الثقافية (الحق في العمل والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الغذاء و الحق في الثقافة . .) .

بناء علية فان أي اعتداء على هذه الحقوق يشكل خرقا لقواعد القانون الدولي وتعد الجريمة دولية يحاسب الفاعل عنها وتعد جرائم مخلة بسلم الإنسانية . على أن هذه الجرائم قد ترتكب وقت الحرب أو في زمن السلم وهي جرائم ضد وجود البشر و وضد حقوقه ويمكن ذكرها على النحو التالي :

* أي عمل من أعمال العدوان مثل أعمال التخطيط لغرض إلحاق الأذى بدولة من الدول ، ومثال ذلك أعمال التخطيط في احتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ وكذلك أي حرب تنتهك المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية أو الضمانات الدولية أو الإعداد لهذه الحرب أو الشروع فيها أو شنها .
* الاشتراك في خطة أو في مؤامرة مشتركة لغرض إنجاز أي من هذه الأفعال العدوانية المذكورة .
* جريمة ضم إقليم تابع لدولة من الدول بالقوة وهو تابع إلى دولة أخرى .

المبحث السادس – الجرائم ضد الإنسانية Crimes against Humanity

اعتبر مجلس الفاتيكان هذه الجرائم موجه ضد الله والإنسان على أساس إنها جرائم تنتهك حقوق الإنسان . وقد حددت هذه الجرائم مبادئ محكمة نورمبرغ في إنها تعد جرائم دولية ترتكب عمدا ضد الإنسانية وهي بمثابة جرائم كبرى وخطيرة يعد فاعلها مجرما دوليا خطيرا ، و مثال ذلك قتل السكان المدنيين أو إبادتهم بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المذهب أو غير ذلك وكذلك جريمة نفي السكان المدنيين ومثال ذلك عمليات تهجير مئات الآلاف من العراقيين بعد إسقاط الجنسية عنهم بحجة انهم من التبعية الإيرانية وكذلك عمليات تهجير الكورد من مدينة كركوك و المناطق الحدودية الأخرى وجريمة الأنفال الخطيرة و كذلك جريمة تدمير اكثر من ٤٥٠٠ قرية يسكنها الكورد بحجة إنها تقع على الحدود العراقية – الإيرانية .وتعد من الجرائم ضد الإنسانية ممارسة الاضطهاد الديني ضد المواطنين وكذلك تسميم الاهوار في جنوب العراق و التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ومن الجرائم ضد الإنسانية قتل أفراد الجماعة العرقية أو الدينية أو القومية مثل اغتيال رجال الدين الشيعة في النجف وكربلا ومن هؤلاء مثلا جريمة اغتيال عدد من رجال الدين من أسرة السيد الحكيم و عدد من أسرة السيد بحر العلوم وجريمة اغتيال أية الله ميرزا الغروي و الشيخ مرتضى البرجوردي والسيد آيه الله محمد صادق الصدر والسيد محمد باقر الصدر وشقيقته بنت الهدى و أبناء السيد أبو القاسم الخوئي و علماء آخرين غيرهم وكذلك تعمد خلق ظروف معاشيه صعبة لغرض إبادة شعب من خلال سوء التغذية و تعقيم البشر و جريمة الإيذاء الموجه ضد المشاعر و الأحاسيس .وقد تعرضت القيادات الكوردية الى مثل هذه الجرائم منذ وصول الحكم الاستبدادي للسلطة وبخاصة بعد اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ .

القسم الثالث

توعية العراقيين بحقوقهم الإنسانية طبقا للقانون الدولي

Raising awareness of Iraqis of Rights under International law

أولا – مفاسد الطغيان والحكم الشمولي المطلق

تشير تجارب التاريخ إلى مفاسد الحكم الشمولي ونظام الحكم الدكتاتوري القائم على تمجيد وتأليه دور الحاكم الفرد على حساب دور الشعب مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتدمير القيم الإنسانية ويتحول البشر إلى مجرد هياكل عظمية جائعة وخائفة وخاوية بين أنقاض من الانتصارات الوهمية للطاغية .

وقد ثبت – عبر مختلف مراحل التاريخ – أن وجود حكم الطغيان هو مصدر للتخلف الفكري والعلمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي ويعد هذا الأسلوب في الحكم مناخا خصبا لجميع الرذائل الخلقية ، ذلك لأن الإنسان التي تهدر حقوقه الطبيعية كبشر يتحول إلى مجرد فرد ضمن قطيع افقدهم الطاغية أدميتهم وصاروا يبحثون عن الطعام ويتصارعون من اجل البقاء .

أي أن الفرد يعيش في الحياة ليأكل حسب حصة يحددها الطاغية ويشغل الفرد تفكيره ويكثف جهوده في سد الرمق ومثله في ذلك مثل باقي الكائنات الحية الأخرى التي تمشي على الأرض دون نخاع . فلا حق للإنسان في ظل نظام الحكم الدكتاتوري المطلق إلا ما يصدر من الصنم من مكارم للرعية .

غير من المستحيل أن يظل أو يعيش كل البشر على هذا الحال ، فالحياة تحكمها مجموعة من القوانين الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية ، وثبت عبر كل مراحل التاريخ أن الطاغية يخاف شعبه ،ولهذا يسلبهم حقوقهم الإنسانية لكي لا يثوروا ضده ويضعفوا سلطانه .

كما أن من الطبيعي أن يكون المبدع والمفكر والرافض لعبادة الصنم أو السجود للطاغية أنسانا شاذا وخارجا عن القانون في نظر الطاغية وربما منحرفا عن الوضع العام و لهذا علية أن يدفع الثمن الباهض إذا طالب بحقوقه الإنسانية الثابتة شرعا وقانونا ، سواء تلك المنصوص عليها في القانون الدولي أم في الدستور و القوانين الوطنية .

ولهذا فقد شجع فلاسفة اليونان الناس على الثورة ضد الطاغية ومقاومة جبروته وظلمه ومفاسده للحصول على حقوقهم البشرية وتأمين الحياة الحرة الكريمة العادلة ونذكر مثلا ما قاله الفيلسوف (شيشرون) عن قوانين اليونان قائلا إنها تقضي بمنح الجائزة الأولمبية لكل من يقتل الطاغية بل أن للقاتل أن يسأل من القاضي ما يتمناه لأن قاتل الطاغية هو المنقذ الحقيقي للشعب من حاكم شرير حرم الناس من حقوقهم الطبيعية .

ومن سمات الطاغية في مختلف عصور التاريخ انه لا يعترف بدستور ولا يحترم القانون ولا يحترم

الإنسان ، يجمع كل السلطات بيديه ، يسخر الثروات لمصلحته وعلى ملذاته ولا قانون إلا ما يأمر به وفي حكمة يتفضل على الشعب جاعلا من نفسه منقذا ومخلصا أرسلته العناية الإلهية للبشر . وتجسيدا لهذه النفس المريضة لابد للطاغية من أن يتلذذ بعذاب الشعب ويحرمهم من حقوقهم الأساسية وينشر صوره ومخبريه في كل زاوية من زوايا المجتمع .

ومن مفاسد الحكم الشمولي المطلق إسرافه على إنشاء وديمومة الأجهزة الأمنية المتعددة الأوصاف والمهام والإنفاق على المخبرين والقوات العسكرية والأمنية لكي تركز دعائم سلطته بينما يفترض في وجود هذه القوات أنها تقوم من اجل دعم سلطة القانون ولحماية الشعب و أمن البلاد ومصالحها العليا ، ولهذا يبذل الطاغية جهودا كبيرة لعسكرة الدولة والمجتمع وقتل الحياة المدنية على حساب حقوق الإنسان وحريات البشر الأساسية لضمان ديمومة الحكم له ولمن يخلفه .

وكذلك يحصر الطاغية السلطات كلها بيده ولا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات أو بمبدأ المؤسسات الدستورية لدولة القانون ، فتنعدم الديمقراطية ويشيع الخوف و ينعدم الرأي والرأي الأخر وينهار التدرج القانوني المعروف وتكثر الاستثناءات على القوانين وتكون الحرية والديمقراطية العدو اللدود لنظام الحكم الشمولي المطلق .

لغرض الإشارة إلى جانب من أسس توعية العراقيين بحقوقهم المهدرة في العراق والثابتة في قواعد القانون الدولي والدستور والقوانين النافذة والى طرق التوعية بها لابد من توزيع البحث على النحو التالي :

المبحث الأول – الحقوق الأساسية للشعب العراقي

أولا – الحقوق الثابتة في الوثائق الدولية

ثانيا – الحقوق الثابتة في الدستور

ثالثا – الحقوق الثابتة في القوانين

المبحث الثاني – طرق التوعية بحقوق الشعب العراقي

أولا – العوامل الخارجية

ثالثا – العوامل الداخلية

المبحث الأول

الحقوق الأساسية للشعب العراقي

أولا – الحقوق الثابتة في الوثائق الدولية

قبل الإشارة إلى بعض أهم الحقوق الثابتة للإنسان في القانون الدولي ، لابد من القول أن العصر الحديث هو عصر التنظيم الدولي الذي لا يمكن أن تسمح فيه المنظمات الدولية للأشخاص أو للدول ارتكاب الجرائم ضد حقوق البشر لان ذلك يضر بالأمن والاستقرار والسلم . ولهذا اعتبرت المعاهدات TREATY بين الدول من المصادر الأصلية للقانون الدولي ، أي إنها هي المصدر الأول و المباشر في إنشاء القاعدة القانونية الدولية و إنها مثل التشريع الداخلي بالنسبة للقانون الداخلي .والمعاهدة الدولية يجب احترامها وتنفيذ بنودها من الدول التي وقعت عليها بإرادتها ومما يترتب على ذلك أن المخالف لنصوصها لابد أن يتعرض للجزاء .

وفي نطاق الحقوق الثابتة للإنسان في الوثائق الدولية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للمواطنين العراقيين أم غيرهم ، فان هناك العديد من المعاهدات الدولية عقدت لضمان الحقوق المدنية والسياسية للإنسان إلى جانب العديد من المعاهدات الدولية التي تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشر ومن ذلك مثلا ، حق العمل والعمال والحق في التعليم وضمان حق ممارسة النشاطات الاقتصادية القانونية وحق الإنسان في الحماية للعائلة وحقوق الأمومة والطفولة وحق الإنسان في ضمان الدولة لمستوى من المعيشة لمواطنيها والحق في ضمان كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية وكذلك ضمان حقوق المعوقين وكبار السن وفي المساواة وعدم التميز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو اللون أو غير ذلك .

وفيما يخص العراق ، فان الدولة العراقية حين أقرت بجميع هذه الحقوق والتزمت بالمعاهدات الخاصة بها ووقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فانه وجب المحاسبة ومسالة النظام عن الانتهاكات ضد هذه الحقوق وعن عدم الالتزام بنصوصها ووجوب قيام المسؤولية القانونية عن هذه المخالفات التي تبث وقوعها ضد الحقوق الأساسية للإنسان في العراق . إذ لا يكفي أن توافق الدولة على المعاهدات أو الإعلان أو العهود الدولية و إنما يجب احترامها والخضوع للمسؤولية عند مخالفتها .كما لا يمكن التذرع بمبدأ السيادة الوطنية أو مسالة التدخل بالشؤون الداخلية للدولة للتخلص من الالتزامات الدولية .

ولا شك أن النظام لم يحترم جميع الالتزامات الدولية التي نصت على حماية حقوق البشر لصفتهم الآدمية فأهدرت حقوق الإنسان في العراق بصورة لم يسبق له نظير في دول العالم وتكشفت ملايين الأدلة والوثائق عن هذه الجرائم الخطيرة ضد حقوق الإنسان في العراق مما يلزم كشفها وعرضها أمام العالم وضرورة محاسبة المسؤولين عنها وتعويض المتضررين منها .

ثانيا – الحقوق الثابتة في الدستور العراقي (الحقوق الغائبة)

ينظم الدستور عادة سلطات الدولة ويحدد الاختصاصات ويبين الحقوق العامة والالتزامات للأفراد باعتباره القانون الأساسي أو القانون الاعلى في الدولة .

أي أن الدستور ينص على نظام الحكم وعلى الأسس العامة للدولة والحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية للمواطنين ومنها الحريات الشخصية كالحق في الأمن وحرية التنقل وحرمة المساكن وحرمة المراسلات وكفالة حرية الرأي والتجمع السلمي والتظاهر وحرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وكفالة حرية التملك والحق في العمل والمساواة بين المواطنين وحق التقاضي وحق الدفاع عن التهم والحق في توكيل محام والحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها .

ففي دستور العراق الأول الصادر عام ١٩٢٥ نص الباب الأول منه على حقوق الشعب . وهذه الحقوق هي حق الجنسية والحق في المساواة وحماية الحريات وحرمة المساكن والحق في التقاضي والحق في التملك وغيرها . كما نصت الدساتير اللاحقة على الحقوق ذاتها ، إلا أن العبرة ليس في النص على هذه الحقوق و إنما في احترامها من سلطات الدولة ومدى كفالة تطبيق أسس الاحترام لها من أجهزة المختصة .

ثالثاً – الحقوق الثابتة في القوانين

وظيفة القانون في المجتمع هي حماية الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص وفي حفظ كيان المجتمع و أمنه واستقراره لغرض كفالة تقدمه ، قلا مجتمع بلا قانون ولا عدل (المساواة) وعدالة (الأنصاف) بدون تطبيق سليم للقانون من السلطة القضائية .وتقاس الشعوب المتحضرة بمدى الاحترام الطوعي للقانون وفي خضوع الحكام والمحكومين لسلطته وفي دعم المؤسسات الدستورية وتفعيل دورها .

إلا أن وظيفة القانون في تحقيق هذه الأهداف في ظل نظام حكم الفرد المطلق القائم على الاستبداد والطغيان أمر غير ممكن لوجود التعارض بين سلطة القانون واستبداد الحاكم ، لان القانون يقيد سلطاته ،ولان طبيعة هكذا نظام تتعارض مع الوظيفة المنشودة للنصوص القانونية المنظمة للحياة المدنية .

والحقوق الثابتة للمواطنين العراقيين في القوانين هي جميع الحقوق المنصوص عليها في القانون المدني وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقانون الجنسية وقانون الضمان الاجتماعي وقانون أصول المحاكمات المدنية وقانون أصول المحاكمات الجزائية وتلك المنصوص عليها في القانون الإداري وغيرها من التشريعات الداخلية العديدة التي تضمن حقوق وحريات المواطن .

وعلى سبيل المثال ينص القانون المدني العراقي على حق الشخص في الحصول على التعويض المدني عن الضرر الذي يصيبه في جسده أو في كيانه الاعتباري (الضرر المعنوي Le domage moral) أو في ذمته المالية ، مهما كان مصدر أو سبب الضرر ، وينص قانون التقاعد وكذلك قانون الضمان الاجتماعي في

العراق على حق الشخص في الراتب التقاعدي وحقه في وجود الضمان في العيش وغيرها من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في قوانين متفرقة .

إلا أن هذه الحقوق انتهكت في ظل حكم صدام وهناك الكثير من الأدلة على ذلك ، وكذا الحال في قضايا الاتهام والتحقيق و الاحاله و في انعدام ضمانات التقاضي والرعاية وتنفيذ القانون أو في رد الاعتبار للمتهم أو في الدفاع عن التهمة المنسوبة للشخص أو غير ذلك . وإذا أريد لأي مجتمع التقدم الحضاري وبناء مؤسسات المجتمع المدني ودولة القانون لابد من تفعيل هذه الحقوق واحترامها وإلا فان المجتمع سينهار بدون قانون وتسود شريعة الغاب ويأكل القوي حقوق الضعيف .

ولا يجوز أن تتعارض أسس هذه القوانين مع الدستور النافذ ، و إنما تصدر انسجاما وتنفيذا للأسس الواردة في الدستور ، أي أن القوانين الداخلية تنقل الحقوق الأساسية للشعب إلى حيز الواقع بوضع الجزاء على من ينتهك هذه الحقوق ، فإذا كانت الحقوق الأساسية مجرد نصوص مسطرة و غائبة فان النظام القانوني يكون عبارة عن نظام بلا عدل ولا عدالة تسود فيه شريعة القوة ويتعرض للانهيار .

والى جانب التناسق الداخلي بين القوانين الوطنية والدستور والتي يفترض أن تراقب صحتها وبطلانها المحكمة الدستورية العليا ، هناك توافق بين القوانين الوطنية وقواعد القانون الدولي وما تفرضه الالتزامات الدولية على الدول في ميدان منع أبادة الجنس البشري وتنظيم ساعات العمل وحقوق العمال والرعاية الصحية والحقوق الأساسية للمواطنين و إقامة المساواة بين البشر وغير ذلك وإلا سيكون للتعارض بين هذه القوانين الوطنية والالتزامات الدولية أثرا سلبيا ويشكل مخالفة دولية لابد من تصحيحها واحترام الاتفاقات والعهود والقواعد الدولية .

المبحث الثاني

طرق التوعية بحقوق الشعب العراقي

أولا – الطرق الداخلية

من المعروف أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في توعية العراقيين بحقوقهم الإنسانية الدستورية والقانونية ، و لغرض الإشارة للبعض منها لابد من القول أن من أولى الطرق هي في ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان من المراحل الدراسية الأولى وحتى المراحل الجامعية وفي توسيع الثقافة القانونية للمواطنين .

وفي هذا السياق لابد من إعادة إصلاح النظام القانوني في العراق بما ينسجم والعراق التعددي والديمقراطي (عراق ما بعد نظام صدام) وبما يحقق التوافق مع قواعد القانون الدولي والالتزامات الدولية التي تكفل حقوق الإنسان . فالهرم القانوني والنظام القضائي في العراق لابد أن يكون لمصلحة الإنسان الذي يحتاج إلى توعيته بحقوقه والتزاماته من خلال وسائل عديدة ، إعلامية وثقافية واجتماعية ودراسية ، ذلك لان النظام القانوني الحالي لا ينسجم وعراق المستقبل القائم على المؤسسات الدستورية وحماية حقوق المواطن ودعم المجتمع المدني بتفعيل دورة .

ثانيا – الطرق الخارجية

لاشك أن لمراقبة المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوق الأخرى أهمية كبيرة في تذكير الدول بالتزاماتها الدولية وتشكيل رأي عام دولي يضغط على الدول التي تنتهك حقوق الإنسان . ولهذا العامل الخارجي دورة في تفعيل احترام المعايير الدولية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المعاهدات الدولية والاتفاقيات العديدة . فالسجون مثلا تحكمها ضوابط دولية لابد من مراعاتها وحقوق البشر أصبحت معروفة للجميع رغم التعتيم الإعلامي والقبضة الحديدية للحكم الدكتاتوري ولهذا لابد من توسيع قنوات الاتصال مع العالم الخارجي والسماح للمواطنين بالاتصال مع المنظمات الدولية غير الحكومية عند تعرض حقوقهم للضرر .

ومن جانب أخر لم تعد قضية احترام حقوق البشر مسألة داخلية تخص الأمن الوطني للدولة فقط ، و إنما أضحت قضية تهم الأمن والسلم الدوليين ومصدر للنزاعات تحد من مبدأ السيادة الوطنية لان السيادة الوطنية ليست مفهوما مطلقا أو هو سياج يتحصن به الطغاة عند انتهاك حقوق الشعوب .

وعند انتهاك الحقوق يكون البشر هم الضحايا ويكونون بحاجة ماسة – هم و أسرهم – إلى مساعدة فعلية من المجتمع الدولي ومؤسساته .إذ كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسكت مثلا عن جريمة استخدام الطاغية للسلاح الكيماوي ضد شعب اعزل يناضل من اجل الحرية والحياة الحرة ؟

وفي هذا الصدد ذكر السيد ماكس فان دير شتويل المقرر السابق لحقوق الإنسان في العراق : (أن النظام في العراق هو من أسوء الأنظمة انتهاكا لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية) .

الخاتمة والتوصيات

نظرا للانتهاكات البليغة لحقوق الإنسان في العراق لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية هذه الحقوق وهي :

١- الاسراع في محاسبة المسؤولين العراقيين امام المحكمة الجنائية المختصة التي شكلت يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ لمحاسبة هؤلاء عن الجرائم الدولية التي ارتكبوها ضد الشعب العراقي وضد الإنسانية .

٢- تعويض المتضررين من هذه الجرائم الدولية حسب الأصول القانونية .و إلغاء المحاكم الخاصة وبخاصة المحاكم الاستثنائية و إيقاف التدخل في الشؤون القضائية و أعمال القضاء وتفعيل دور المؤسسات الدستورية .

٣- إلغاء عقوبة الإعدام من جميع القوانين العراقية وضرورة قيام المجتمع الدولي بتفعيل الجزاءات على الأنظمة المخالفة والمنتهكة لحقوق البشر .

٤- إنشاء محكمة دستورية عليا تراقب دستورية القوانين وخضوع الدولة والحكام و المحكومين للقانون .

٥- استعادة الأرصدة المسروقة من الدولة العراقية و أعادتها إلى خزينة الدولة و إعادة الآثار المسروقة للعراق تحت الأشراف الدولي .

٦- تشكيل هيئة عليا من الخبراء القانونيين تختص في كل ما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الشعب الكوردي وبخاصة ما يخص جريمة حلبجة وجريمة الأنفال لحصر المتضررين وتعويض كل من تضرر من هذه الجرائم بما فيهم الورثة .

هوامش

١ . انظر الدكتور عبد الواحد كرم – معجم الشريعة والقانون – عمان –١٩٩٧ ص ٤ . ولابد من القول هنا أن الأستاذ الدكتور محمود عثمان (الشخصية الكردية المستقلة المعروفة) ذكر لي في لندن في تموز ٢٠٠١ بأنه في أثناء مفاوضات عام ١٩٩١ مع نظام صدام بخصوص ترتيب وضع الكورد مع الحكومة المركزية في بغداد طلب الدكتور عثمان من الوفد الحكومي المفاوض بيان مصير أو قبور الكورد من ضحايا الأنفال فأنزعج الوفد من الطلب المذكور وبخاصة (المتهم علي حسن المجيد) ، كما ذكر لي الدكتور عثمان انه وفي عام ١٩٩٥ اتصل به هاتفيا (حسين كامل) من عمان بعد قضية هروبه من نظام صدام وهنا طلب منه الدكتور عثمان بيان معلومات عن ضحايا الأنفال و مصيرهم كشرط للتعاون ضد النظام والاستمرار في الحديث ، إلا أن حسين كامل تهرب من الجواب ولم يقدم أية معلومات عن مصيرهم ولا عن مكان اختفائهم أو قبورهم .

٢– انظر تفصيلات أخرى في المقابلة الصحفية التي أجرتها صحيفة الزمان في لندن في أكتوبر ١٩٩٩ مع الدكتور عبد الحسين شعبان – رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان – فرع لندن

٣–انظر تقرير منظمة العفو الدولية (نقض العهود و إهدار حقوق الإنسان في كردستان – العراق شباط ١٩٩٥

٤–راجع ما نشرته صحيفة الحياة عن هجرة العقول من العراق – العدد الصادر يوم ١٧–٩–١٩٩٩ ص ٢١

٥–انظر :

April 1996 - amputation and the death penalty . State cruelty- branding

1996- Iraq - London -Amnesty international

٦– انظر تقرير منظمة العفو الدولية الخاص بالاختفاء القسري من العراق –١٩٩٩ .

٧– راجع المقابلة الصحفية مع الأستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان– صحيفة الزمان المشار أليها .

٨– تقرير منظمة العفو الدولية – المجلد ٢٩ – تموز ١٩٩٩

٩–البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية يوم ٢٣–٢–١٩٩٩ رقم الوثيقة ٩٩–٠١–MDE ١٤

10- Torture in Iraq1982-1984 Amnesty international - London

وانظر مقال الأستاذ الدكتور نوري الطالباني المنشور في صحيفة الزمان يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٩ حول المناطق الكردية التي قصفت بالسلاح الكيماوي في كردستان العراق . وانظر كذلك بحث الدكتور سعد محمد سعيد العنبكي – دراسة غير منشورة عن موضوع «محاكمة صدام حسين كمجرم دولي» – باريس في ١٩٩٩ . وفي ١٧ شباط ٢٠٠٥ اوردت منظمة مراقبة حقوق الانسان تقريرا مفصلا يتضمن معلومات جديدة عن دور علي حسن المجيد في مذابح البصرة وكوردستان وقال جو ستورك ، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مكتب هيومن رايتس ووتش بواشنطن

"إن دور المجيد في الإبادة الجماعية ضد الأكراد معروف جيداً ، ولكن يبدو أن يديه ملطختان بالدماء أيضاً في البصرة عام ١٩٩٩" .

http://www.hrw.org/arabic/press/2005/iraq0217.htm

ملحق

وثائق عن الانفال وجرائم حكم النازية العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية وشخصي

آمر قاطع اربيل
الحركات

العدد / ح١/٢٧٧
التاريخ ١٩٨٦/٨/٣

الى وحدات القاطع: ف ٢٤ د.ر.و

السيطرة على قنابل البايولوجية الكيماوية

كتاب وزارة الداخلية السري للغاية والشخصي ٢٨٨ في ١٩٨٦/٥/١٨ وكتاب وزارة الدفاع السري للغاية والشخصي ١٠١٣٥ في ١٩٨٦/٤/٢٥ المبلغ بأعلاه دائرة التدريب ١٣٦ في ١٩٨٦/٥/٢٧ المثبت على اصل كتاب رئاسة اركان الجيش المكتب الخاص السري للغاية والشخصي ٥٨٠١ في ١٩٨٦/٥/٢٦ المبلغ بكتاب قيادة الفيلق الخاص السري للغاية والشخصي ١٥٣٠ في ١٩٨٦/٦/٢ والمعطوف على كتاب اللجنة المختصة المسيطرة على تداول المواد البايولوجية والكيمائية السري للغاية والشخصي ٢٢ في ١٩٨٦/٦/٢٣ والمبلغ الينا بكتاب قيادة قواة جحفل الدفاع الوطني / ٥ السري للغاية وشخصي ٢٩٢ في ١٩٨٦/٨/٢٤.

ننسب اجراء جرد نصف سنوي لكافة المواد المسيطر عليها في الوحدات التي تتعامل بها على ان تصلها قوائم الجرد قبل يوم ١٩٨٦/٨/٦ وبالسرعة لطلبها من المراجع واعلامنا.

العميد ضياء عبد الوهاب عزت
آمر قاطع اربيل
توقيع
سري للغاية وشخصي

http://www.9neesan.com/docs/doc40.htm

م/١٦١٧/٢

برقية

سرية وفورية وقت الانشاء ويومه

٦/٢١

من / قاطع زاخو ف.م. القيادة

الى القائد (م)...

رقم المنشئ ٥/اس/٣

٤١٨١

/(٠) رسالة قيادة قوات / ٣٨ سرية وفورية ١٤٦٦٥ في ٦/٢٠

(٠) عطفا مايلي (٠) وصل الى مقر الفرع الاول لزمرة سليلي الخيانة (٤٠٠٠) قناع للوقاية من الغازات السامة وسوف يستخدمها المخربين عند استعمالنا المواد الكيمائية لضرب تجمعاتهم (٠) نرجو تحقيق صحة المعلومات واتخاذ مايلزم واعلامنا.

الرائد

سعدي محمود حسين

ء/آمر قاطع زاخو

http:www.9neesan.com/docs/doc41.htm

من احصائيات جرائم الانفال

دائرة أمن السليمانية العدد ٤٥١٦٣ بتاريخ /

والعدد ٨٨٦ سري وشخصي

تحية وتقدير.. إشارة الى المكالمة الهاتفية ندرج أدناه الإحصائيات المطلوبة.

أولا: تم تنفيذ الإعدام بـ ٩ مجرمين من عناصر الزمر المعادية من قبل هذه المديرية حسب توجيهات دائرة أمن تنظيم الشمال في كتابها المرقم ٤٠٨ في ١٩٨٧/٦/٢٠ الفقرة.

ثانيا: ستة عوائل عدد نفوسها ١٨ شخصا من ذوي المجرمين موضوع الفقرة الأولى تم تنفيذ حكم الإعدام فيهم من قبل هذه المديرية وحسب توجيهات مكتب تنظيم الشمال الموقر.

ثالثا: ٧ منهم من عناصر الزمر المعادية أحيلوا الى رئاسة محكمة الثورة لمزيد من التحقيق وصدر بحقهم حكم الإعدام.

رابعا: ٢٥٣٢ شخصا و ١٨٤٩ عائلة تعدادها ٩٠٣٠ نسمة أرسلوا الى معسكر الجيش الشعبي في محافظة التأميم من الذين ألقي القبض عليهم أثناء عملية الأنفال البطولية.

راجيا التفضل بالإطلاع مع التقدير.

مدير أمن السليمانية

٢٩ / ١٠ / ١٩٨٨

http://www.9neesan.com/docs/doc139.htm

الفهرس

مقدمة الطبعة الاولى 9

الفصل الاول- حول البرنامج الانتخابي لقائمة التحالف الكوردستاني 11

الفصل الثاني- حول مستقبل كوردستان وبناء مؤسسات الاتحاد الاختياري في العراق الجديد ... 17

الفصل الثالث- رؤية عربية من حركة الاستفتاء الكوردستانية 23

الفصل الرابع- هل يبقى العراق موحدا عام ٢٠٠٥؟ 29

الفصل الخامس- مشكلة كركوك بين الحل الوطني والمداخلات الاقليمية 37

الفصل السادس- من قصص تراجيديا الكورد جريمة ١ شباط ٢٠٠٤ 47

الفصل السابع- الحقوق الكوردية ومستقبل العراق 51

الفصل الثامن- مدينة كركوك - المشكلات الاساسية والحلول القانونية 63

الفصل التاسع- الدولة الكوردية وثقافة الاختلاف 67

الفصل العاشر- تعقيب على مقال للاستاذ الدكتور عدنان الطعمة 75

الفصل الحادي عشر- الدين والسياسة 79

الفصل الثاني عشر- صياغة الدستور الدائم والمستقبل السياسي للعراق 97

الفصل الثالث عشر- مصطفى البارزاني قائد عظيم لشعب عريق يعشق الحرية 115

الفصل الرابع عشر- حول الجرائم الدولية في كوردستان ومستقبل الكورد في العراق الجديد 126

الفصل الخامس عشر- انتهاكات حقوق الانسان خلال حكم البعث - صدام 131

ملحق: وثائق عن الانفال وجرائم حكم النازية العربية (البعث - صدام) 156